جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي ـ
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

الانشقاقات الحزبية في الحركة الوطنية بتونس والمغرب الأقصى 1934و1937م (دراسة مقارنة)

مذكرة مكمّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
أسماء الأشراف
أسماء جلول

الأستاذ المشرف:
د. محمد عبد الرؤوف ثامر

لجنة المناقشة

الأستـــاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
أ. د/ محمد السعيد عقيب	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
د/ محمد عبد الرؤوف ثامر	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
د/ رضوان شافو	عضوا ومناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي

السنة الجامعية: 1438 ـ 1439هـ/ 2017 ـ 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا وعرفانا

الحمد لله الذي هدانا لهذا ورزقنا الصبر والقوة ويسر لنا سبل إنجاز هذا العمل.

ولأنه ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله)) كان من الواجب علينا أن نرفع أقلامنا شكرا وتقديرا لمن قدم لنا يد العون، ولمن أرشدنا في مسيرة الإنجاز...

فالشكر الجزيل أولا للدكتور المشرف محمد عبد الرؤوف ثامر على حسن إشرافه وتوجيهاته التي قدمها لنا...

كذلك الشكر موصول لكل من ساعدنا بنصحه الأستاذ الدكتور محمد السعيد عقيب والأستاذ عمر المقدم...

كما نتقدم بكل عبارات الشكر والعرفان والامتنان إلى السيدين عبد الحكيم حموية وعمر هميسي على دعمهما المتواصل وعلى تفهم ظروفنا لإتمام هذه الدراسة، فبارك الله فيهما وثبت الله خطاهما...

إلى أؤلئك الذين لم يبخلوا علينا بجهدهم ومساعدتهم حتى بـأموالهم ووفروا لنا بعض المصادر الإخوة من المغرب الشقيق:

الأخ أحمد الخضـير الوزانـي، الأمين البقـالـي، وأيوب المجدوبـي...

وكذلك الإخوة من تونس الشقيقة : زهـير بن مـحمد وصـابر دمـق...

وإلى كل أساتذتنا الذين رافقونا طيلة محطات مشوارنا الدراسي...

والشكر الجزيل إلى صديقتنا بشرى علوش على كل ما قدمته لنا من مساعدة...

والشكر كل الشكر إلى من قدم لنا الدعم المعنوي ولو بكلمة تحفيزية .

أسماء وأسماء

قائمة المختصرات

ـ بالعربية:

ط: الطبعة.

د.ط: دون طبعة.

ط.خ: طبعة خاصة.

ج: الجزء.

مج: مجلد.

ص: الصفحة.

ص . ص: صفحات.

تر: ترجمة.

تعل: تعليق.

تع: تعريب.

تق: تقديم.

مر: مراجعة.

ع: العدد.

م: ميلادي.

د.ت: دون تاريخ.

د.ب.ن: دون بلد نشر.

ـ بالفرنسية:

Op.cit: Opere Citato.

p:page.

مقدمة

شهدت بلاد المغرب العربي خلال القرنيين 19 و20م حملة استعمارية شرسة من قبل الدول الاستعمارية كإسبانيا وفرنسا وإنجلترا رغبة في التوسع والاستحواذ، نظرا لموقعها الاستراتجي ومخزونها الطبيعي، راحت تختلق الحجج وتغير المسميّات لتفرض بها سيطرتها على تلك المناطق، حيث أعطت لمفهوم الاستعمار قالباً جديداً فجاءت بالانتداب والوصاية والحماية، ومن خلال هاته الأخيرة تمكنت فرنسا من فرض وجودها بتونس سنة 1881م، كما فُرضت على المغرب الأقصى الحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية سنة 1912م.

لم يستسغ كل من الشعب التونسي والمغربي هذا الأمر، وقد دفعه استفحال الأطماع الأجنبية إلى القيام بالنضال الذي تعددت أشكاله وأساليبه، حيث انتهجت تونس في بداية نضالها أسلوب المقاومة الشعبية، فقامت ببعض المعارك في الشمال الغربي والساحل، والتي رافقها أسلوب المقاومة الثقافية من خلال استصدار بعض الصحف وكذلك من خلال نشاط الجمعيات والنوادي، أما في المغرب الأقصى فقد استبسل الشعب بمقاومات شعبية عنيفة كثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي والتي تزامنت مع قيام اضطرابات رافضة لنظام الحماية في المدن الكبرى، إلا أن هاته الأساليب فشلت، فكان من المحتم عليهم أن يغيروا في أساليب النضال ويتبنوا أسلوب العمل السياسي، الذي بدأت نواته الأولى تتبلور بشكل مرحلي فظهرت النوادي والزوايا، التي تولد عنها نشأة وظهور الأحزاب السياسية بشكلها ومفهومها المتعارف عليه، فانبثق الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920م، وكتلة العمل الوطني المغربية سنة 1934م في سياق مواجهة سلطات الحماية، إلا أن الحزبين المذكورين ما لبثا أن تعرضا لموجة من الصدمات والخلافات الداخلية التي سرعان ما أدت إلى الانقسام والانشقاق.

لذا سندرس هذا الموضوع : الموسوم بـ **الانشقاقات الحزبية في الحركة الوطنية لتونس والمغرب الأقصى 1934 و1937م (دراسة مقارنة).**

دوافع اختيار الموضوع وأهدافه:

إن من الدواعي التي دفعتنا لاختيار موضوع الانشقاق الحزبي الذي طال الحركة الوطنية التونسية والمغربية 1934 و1937م والبحث فيه مايلي:

- الوقوف عن الأسباب الحقيقية للانشقاق في كل من تونس و المغرب الأقصى.
- الميل لدراسة المواضيع المتعلقة بالحركة الوطنية لتونس والمغرب الأقصى.

أما هدفنا الرئيسي من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء عن جزئية من تاريخ الحركة الوطنية في كل من تونس والمغرب الأقصى، وإبراز الدور الذي لعبه الانشقاق في تغير مسيرة النضال، وكيفية تأثيره على الساحة الوطنية بصفة عامة وعلى قيادة الحركة الوطنية بصفة خاصة، ودوره في تشتيت الصفوف، ورسم قراءة جديدة في موضوع الحركة الوطنية التونسية والمغربية وتوضيح إسهامات الأشقاء في كفاحهم ضد التسلط الاستعماري.

أهمية الموضوع:

إن البحث في موضوع الانشقاق الحزبي الذي مس الحركة الوطنية المغاربية خلال فترة التسلط الاستعماري يكتسي أهمية بالغة، لكون تفشي هذه الظاهرة في فترة زمنية كان من المفروض أن تتوحد فيها الجهود وتتركز على الهدف الأسمى وهو الاستقلال بدل الانشغال بحظوظ النفس ورغباتها في التفرد بالقيادة، وتكمن أهميته أيضا في المتغيرات التي خلفها على الواقع السياسي والتاريخي بتونس والمغرب الأقصى، لذا حاولنا التعمق في هذا الموضوع وتوضيح انعكاساته ومخلفاته على البلدين.

الإطار الزمني للموضوع:

انحصرت الفترة التاريخية لموضوع الدراسة في سنة 1934 و1937م باعتبار أن سنة 1934م هي سنة حدوث الانشقاق بالحزب الحر الدستوري التونسي، أما سنة 1937م فقد مثلت سنة انشقاق كتلة العمل الوطني بالمغرب، إلا أننا رجعنا بالفترة الزمنية الى سنة 1920م لنوضح خلفية نشأة الأحزاب بكل من تونس والمغرب الأقصى، كما عرجنا على فترة الخمسينات لكونها فترة تجلت فيها انعكاسات الظاهرة واستفحالها.

الإشكالية:

سعيا منا لمعرفة الأسباب التي أدت إلى ذاك الشرخ والانشقاق الذي مس الحركة الوطنية في كل من تونس والمغرب الأقصى طرحنا الإشكالية التالية: فيما تمثلت الدوافع التي أدت إلى تفشي ظاهرة الانشقاق الحزبي في تونس والمغرب الأقصى، وإلى أي مدى أثر هذا الانشقاق في المسيرة النضالية للحزبيين وكذا الحركة الوطنية عموماً؟، وما مدى تقارب واختلاف طبيعة الانشقاق في كلا الحزبيين؟.

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

ماهي ظاهرة الانشقاق الحزبي؟ وما العوامل التي أدت إلى نشأة الحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني المغربية؟ وما الأسباب التي أفرزت الانشقاق الحزبي؟، وكيف أثر الانشقاق على الوضع العام للبلدين؟.

المنـهج:

وقد اخترنا لهذه الدراسة ما يتناسب مع طبيعتها، حيث اتبعنا المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، بحيث قمنا بوصف الأحداث والمجريات التي نشأ فيها الحزبين، وكذا وصف أسباب الانشقاق في كل منهما، واعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي فكان لأسباب الانشقاق وما انعكس عنه، وتحليل تأثيره على مسار الحركة الوطنية وعلى البلاد، بالاضافة إلى استخدامنا للمنهج المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف والتشابه للأسباب والمجريات التي أدت إلى الانشقاق، وكذا مقارنة الانعكاسات التي خلفها بالساحة الوطنية في ظل الحماية.

خطة الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها قسمنا الموضوع إلى مقدمة ومدخل تمهيدي مع ثلاث فصول وخاتمة، حيث كان **المدخل** المعنون بظاهرة الانشقاق الحزبي ونشأة الحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني عبارة عن ضبط للمصطلحات، وكذا توضيح لظروف نشأة الحزبين.

أما **الفصل الأول** فقد ارتأينا أن نوضح فيه أزمة انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي وإفرازاتها، وقسمناه إلى ثلاث مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1934م، وعالجنا فيه أولا: بوادر الانشقاق وأسبابه، ثانيا: مظاهر الانشقاق، ثالثا: التوجه الفكري والنضال السياسي لعبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لردود الأفعال ومحاولات الإصلاح، أولا: ردود الأفعال التونسية ثانيا: رد فعل سلطات الحماية، وثالثا: ردود الفعل الجزائرية، كذلك تطرقنا في المبحث الثالث إلى تطور القضية التونسية في ظل الانشقاق وقد تعرضنا فيه أولا: إلى تأسيس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934م، ثانيا: إفرازات الانشقاق على تونس، وختمناه بخلاصة شاملة.

الفصل الثاني فقد خصصناه للمغرب الأقصى وعنوناه بأزمة انشقاق كتلة العمل الوطني وإفرازاتها، كذلك تناولناه في ثلاث مباحث، حيث عالجنا بالمبحث الأول: انشقاق كتلة العمل الوطني المغربية سنة 1937م وقد درسناه في ثلاث مطالب، أولا: بوادر الانشقاق وأسبابه،

ثانيا: مظاهر الانشقاق، ثالثا: التوجه الفكري لعلال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، أما المبحث الثاني تحدثنا فيه عن إفرازات الانشقاق ومحاولات الإصلاح، أولا: إفرازات الانشقاق وثانيا: ردود الأفعال ومحاولات الإصلاح، أما المبحث الثالث المعنون بتطور القضية المغربية في ظل الانشقاق فقد عالجنا فيه أولا: الحركة الوطنية بعد عودة الزعيمين من المنفى، ثانيا انعكاس الانشقاق على الوضع العام للبلاد، وختمناه بخلاصة شاملة.

و**الفصل الثالث** قارنا فيه بين انشقاق الحزب الحر الدستوري وكتلة العمل الوطني في مبحثين الأول يتمثل في أوجه الاختلاف، والثاني في أوجه التشابه وخلاصة للفصل.

الدراسات العلمية الأكاديمية:

من بين الدراسات العلمية والأكاديمية التي درست جانب من جوانب موضوع دراستنا نجد:

مذكرة الدكتوراه الموسومة بـ" الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956م" للأستاذ الدكتور محمد السعيد عقيب حيث استفدنا منها بدرجة كبيرة في معرفة تفاصيل ووقائع الحزب الحر الدستوري التونسي، نظرا لأسلوبه العميق والواضح في الطرح واعتماده على الأرشيف الفرنسي كذا الارشيف التونسي.

كما اعتمدنا أيضا على رسالة الدكتوراه الموسومة بـ " الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م" لدكتور قدادرة شايب الذي أفدنا في معرفة مجريات نشأة الحزب الدستوري التونسي الجديد.

أما في المغرب الأقصى من أهم المصادر التي تطرقت للموضوع بشكل مباشر وعميق نجد:

محمد حسن الوزاني في كتابه "مذكرات حياة وجهاد" الجزء 5-6 فقد أطنب في سرد تفاصيل الانشقاق وأسباب انسحابه مصورا نفسه بصورة الضحية.

الصعوبات :

ولقد واجهتنا في مسيرة إعداد هاته الدراسة جملة من الصعوبات والعراقيل، التي تعترض معظم الباحثين والدارسين نذكر منها :

- تأخر حصولنا على بعض المصادر التي تخدم الموضوع بطريقة مباشرة، من تونس وكذا المغرب الأقصى، حيث تحصلنا عليها بعد اتصالاتنا العديدة والتي أجريناها مع بعض الأخوة من تونس والمغرب الأقصى.
- التضارب في بعض المعلومات مع تعصب بعض المصادر في أسلوب طرحها وعدم موضوعيتها، وقد لمسنا هذا من خلال أسلوب بعض زعماء الحركة الوطنية بالمغرب كأحمد معنينو.
- صعوبة التعامل مع المراجع الأجنبية.

وأخيرا نتمنى أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا الموضوع وإعطاءه حقه من الدراسة، وإن بدر منا أي تقصير فعزاؤنا أننا قد منحنا هذه المذكرة كل وقتنا وجهدنا.

مـدخـل تمـهيـدي

الدلالات المفاهمية للانشقاق الحزبي

أولا: تعريف الحزب السياسي

ثانيا: تعريف الانشقاق الحزبي

ثالثا: نشـأة الحزبين في تونس و المغرب

تعتبر الأحزاب السياسية من الركائز الفعالة لأي نظام سياسي وبها يتم تحقيق الديمقراطية عن طريق ضمان انضمام المواطنين إليها، والمشاركة السياسية بالعضوية فيها والترشح في الانتخابات من أجل تحقيق المداولة السلمية على الحكم، وقد عرفت دول المغرب العربي هذه الظاهرة منذ الحقبة الاستعمارية، وساهمت بصورة فعالة في الحصول على الاستقلال، حيث ظهرت العديد من الأحزاب منها الحزب الحر الدستوري التونسي بتونس، أما في المغرب الأقصى فقد ظهر حزبين متوازيين في المنطقة الخليفية والسلطانية[1] وهما كتلة العمل الوطني وحزب الإصلاح، ولكن أكبر مشكلة عانت منها هذه الأحزاب تفشي ظاهرة الانشقاق الذي اختلفت أسبابه ومظاهره وتداعياته من حزب الى آخر، ومن دولة إلى أخرى.

وسنحاول في هذا المدخل التمهيدي أولا وضع بعض التعريفات الهامة والمساعدة في فهم الموضوع الأساسي الذي يعالج ظاهرة الانشقاق الحزبي داخل الأحزاب المغاربية وبوجه الخصوص الانشقاق الذي عرفه الحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني المغربية.

أولا: تعريف الحزب السياسي: للحزب السياسي العديد من المدلولات والمعاني حسب كتب وقواميس اللغة، نذكر منها مايلي:

1- لغة: حِزبُ الرجل أصحابه، والحزبُ أيضا الورد، ومنه أحزاب القرآن، والحزبُ أيضا الطائفة، وتحزبوا تجمعوا، والأحزابُ الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء[2].

أما في "لسان العرب" نجد الحزبُ جماعة الناس والجمع أحزاب، وحزبُ الرجل أصحابه وجنده الذين على رأيه وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضا والحزبُ الورد ورد الرجل من القرآن والصلاة، والحزبُ الطائفة كذلك، وحزبُ القوم وتحازبوا تجمعوا وصاروا أحزابا، وحزبهم جعلهم كذلك، وحزبَ فلان أحزابا أي جمعهم[3].

2-اصطلاحا : تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية وهذا راجع الى اختلاف الأيديولوجيات وإلى طبيعة النظرة لوظيفة الحزب ومهامه.

---

[1] – المغرب الأقصى عندما فرضت عليه الحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية سنة 1912م، سميت المنطقة الواقعة تحت النفوذ الإسباني بالمنطقة الخليفية الموجودة في شمال المغرب، بينما منطقة النفوذ الفرنسي أطلق عليها المنطقة السلطانية.

[2] – زين الدين عبد الله الحنفي الرازي، **مختار الصحاح**، تح، يوسف الشيخ محمد،ج1، ط5، المكتبة العصرية، بيروت 1999م، ص 71.

[3] – أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، مج 2، د ط ، دار صادر، بيروت، د ت، ص432.

حيث عرفه "موريس ديفرجيه" Maurice Defrague بقوله:((الحزب السياسي ليس طائفة بل مجموعة طوائف واجتماع مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد تربط فيما بينها وتنسق بينها))[1]، بينما يعرفه "جون جيكال" Joan Jekal و"أندري أوريو"Andre Oreo المفكران الليبراليان:((بأنه تنظيم دائم بتحرك محلي، يهدف إلى الوصول لممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة))[2].

أما تعريف الحزب السياسي عند السياسيين العرب فنجده قد حمل العديد من التعريفات فالدكتور سليمان الطماوي عرفه:((بأنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ولتنفيذ برنامج سياسي معين))، بينما عرفه محمد حسن الوزاني بأنه ((الجماعة المنظمة التي تعمل وفق مبادئ ومناهج وخطط في سبيل غاية معينة، ويدل الحزب على الكتلة العامة الشاملة التي يتمثل فيها النظام في أعلى صوره وبغيره لا يكون الحزب حزبا))[3]، وهو أيضا ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة، فله مدلولات متعددة ويمكن بذلك دراسته من جوانب متعددة[4].

ثانيا: تعريف الانشقاق الحزبي

1- لغة: ورد مفهوم كلمة الانشقاق في "المنجد في اللغة العربية المعاصرة" بأنه مصدر لكلمة انشقَ انشقاقاً فهو منشق، انشقَ الشيء انفلق وتصدع أو انقسم، وانشقت عصا الجماعة أي تفرقوا، وانفصلوا، وكذلك انشقاق شِقاق انقسام، كانشقاق حركة نقابية، انشقاق حزب، انشقاق داخل الأكثرية النيابية[5].

2-اصطلاحا: إن مصطلح الانشقاق قديم يعود أصله إلى اللاتينيين ويعني الانقسام والتفرق والابتعاد عن الأصل ولم يكن يستخدم في القرن 18م كما هو الحال عليه في القرن 19م وما

---

[1] – موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية** ، تر، علي مقلد، عبد الرحمان المحسن سعد، د ط ، مطبوعات الهيئة العامة، مصر 2011م، ص ص11 -47.

[2] – أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية (دراسة حالة الجزائر 1997-2017م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011م، ص 10.

[3] – محمد حسن الوزاني، **حرب القلم**، ج5، د ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الرباط، 1984م، ص 24.

[4]– ثامر كامل محمد الخزري، **النظم السياسية الحديثة والسياسيات العامة دراسة معاصرة إستراتيجية إدارة السلطة**، ط1 دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص 105.

[5]– نعمة أنطوان وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط2، دار المشرق، بيروت،2001م، ص 785.

تلاه، فالانشقاق يعبر عن حالة من الرفض ضد جهة معينة قد تكون مفردة أو جماعة، وذلك بعدم الرضا عن رأي أو فعل سياسي معين، ولا يدخل بالضرورة الطرفين في صراع، وإنما قد يكون بالابتعاد والفرقة والبحث عن أوساط أو هيئات أخرى تجد فيها الشرعية التي لم تعترف بها الجماعة المنشق عنها، نتيجة لشعور بالتهميش واللامساواة فيما يتعلق بالقرارات الهامة[1].

ثالثا: نشأة الحزبين في تونس و المغرب

أ) الحزب الحر الدستوري التونسي القديم سنة1920م

1-النشأة:

إن النتائج التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى على تونس باعتبارها محمية فرنسية ساهمت في انتعاش الحركة الوطنية، وأعطت دفعاً للفكر الوطني الذي تحول من النوادي والجمعيات الثقافية إلى التفكير في تأسيس الأحزاب السياسية وخاصة بعد انتصار الحلفاء واعتراف الرئيس الأمريكي "ولسن" Wilson في جانفي1918م بحق الشعوب في تقرير مصيرها، فاستغل أعضاء الحركة الوطنية هذا الحدث ونظموا لقاءات عديدة لمناقشة إفرازات الحرب العالمية الأولى وخاصة "مبادئ ولسن"[2]، بحيث أجريت تلك اللقاءات في أماكن متعددة منها نادي غرنوطة وباب المنارة وكذا بالمحلات والبيوت كمنزل الشيخ علي كاهية[3] بتونس[4].

---

[1]- فايزة فلوس، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر1999-2012، (دراسة حالة القوى الاشتراكية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تنظيم السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، 2014-2015م، ص 37.

[2] – مبادئ ولسن، هي المبادئ التي وضعها الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون ودرو ولسون (1856– 1919م)، قدم مبادئه 14عشر للكونجرس الأمريكي وكانت بمثابة وثيقة للسلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب، و ومن أهم نقاطها ضرورة تأسيس علاقات دولية على مواثيق السلام العام، وتخفيض التسليح الى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي. انظر، عبير حسين" مبادئ ويلسون الـ14 خطة سلام دولية تؤسس عصبة الأمم"، جريدة الخليج، 4-12-2017م،05 -02-2018م،13:09، www.alkhaleej.ae.

[3] – علي كاهية، (1877-1956م) درس بالزيتونة، ومن مؤسسي الحزب الحر الدستوري، وفي منزله حررت المطالب الأساسية للحزب بتاريخ 14 مارس 1920م، كان من المشرفين على تحرير جريدة الفجر سنة 1920م، وهو من رفقاء الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وظل وفيا للحزب الدستوري حتى وفاته .انظر، محمد السعيد عقيب، **الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ جامعة الجزائر 2، 2009-2010م، ص24.

[4] – نفس المرجع .

ومن أبزر هذه اللقاءات وأهمها اللقاء الذي تم في شهر مارس من سنة1919م بصالون مقهى فرنسا سابقا وضم هذا الاجتماع ستون عضو(60)، ثلاثون يهوديا(30) وثلاثون مسلماً(30) بقيادة خير الله بن مصطفى[1]، بغرض إيجاد قاعدة وتخطيط جديد لاستعادة مطالب "جريدة التونسي"[2] وتكيفها مع الوضع الجديد الذي فرض بعد الحرب العالمية الأولى، وهنا انقسم الحاضرون إلى نزعتين مختلفين تماماً فقد طالب الطرف الأول الذي تزعمه الشيخ عبد العزيز الثعالبي بمنح دستور لبلاد واستعمال كل أشكال الدعاية بالبلاد التونسية وخارجها من أجل الحصول على الاستقلال، أما الطرف الثاني فقد رفض الدخول في أية مغامرة واقتصر مطلبهم على تعديل نظام الحماية والمطالبة بإصلاحات لذا لم يتوصل المجتمعون إلى أي اتفاق يذكر وتتقرر عقد اجتماع آخر لإيجاد حل يتناسب مع رؤية الطرفين، إلا أنه لم يحضر إلا أصحاب النزعة الأولى وأسسوا الحزب التونسي، وقد كانت هذه التشكيلة تضم إلى جانب عبد العزيز الثعالبي أحمد الصافي[3]وحسن قلاتي[4]، وعقد اجتماعات أخرى في الفترة الممتدة ما بين5 فيفري إلى 6 مارس سنة 1920م بمنزل علي الكاهية الموجود بنهج الباشا بتونس[5].

---

[1]– خير الله بن مصطفى، (1867-1965م) من أصول يونانية بدأ دراسته بمدينة سوسة التونسية، التحق بثكنة الخيالة بمنوبة حيث تلقى فيها تدريبات عسكرية، ثم عين أستاذ بالمدرسة الحربية بباردو، وتقلد منصب معين خاص لدى الوزير الأكبر محمد خزنة دار، ثم عين مدرسا بالصادقية، وعندما أنشأت جمعية قدماء الصادقية سنة1905م أسندت له رأستها، بالاضافة الى عضويته بجريدة الصوت التونسي التي أنشأت سنة1907م. انظر، الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تع، حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص ص 319 –323 .

[2] – جريدة التونسي، أسسها علي باش حامبه سنة 1907م، طالبت باحترام الأوقاف العامة وتنظيم التعليم الصناعي والفلاحي. انظر، علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1881-1934م**، تع، عبد الحميد الشابي، د ط، المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص139.

[3] – أحمد الصافي، (1882-1935م) تلقى تعليمه في المدرسة الصادقية وفي جامع الزيتونة، تحصل على شهادة الحقوق من باريس، واشتغل بالمحاماة منذ سنة 1909م، أول أمين عام للحزب الحر الدستوري التونسي بعد تأسيسه. انظر، صالح خرفي **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ص 175.

[4] – حسن قلاتي، (1882-1966م) من مواليد مدينة الجزائر التي هاجر منها والده سنة 1882م، زاول تعليمه الثانوي و العالي بالجزائر حتى تحصل على إجازة في الحقوق، وفي سنة 1908م اشتغل بالمحاماة في تونس، شارك في تأسيس الحزب الحر الدستوري سنة 1920م، ثم انفصل عنه وأسس حزب الحزب الإصلاحي، و منذ ذلك الوقت تزعم حركة المعارضة بتونس وأسس "جريدة البرهان" ثم "النهضة" لسان حال حزبه. انظر، الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص ص 333 –340.

[5] – Moncef Dellagi,**Abdelaziz Thaalbi Naissance Du Mouvement National Tunisen**, Cartaginoiseries, Tunis,2013, p132.

ومع هذا لم يرق إلى مستوى الحزب بمفهومه الحقيقي بل كان عبارة عن تجمع وطني لم يختلف كثيراً عن حركة الشباب ما قبل الحرب[1].

ولقد أخذ هذا الحزب على عاتقه التعريف بالقضية التونسية وطرحها في المحافل الدولية وهو ما قام به الشيخ عبد العزيز الثعالبي وأحمد السقا[2]، ففي عام 1919م شارك الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مؤتمر الصلح بباريس وقدم مذكرة يطالب فيها باستقلال تونس وتطبيق المبادئ الأربعة عشر(14) للرئيس الأمريكي "ولسن"، كما نشر في أوائل 1920م كتابه الشهير باللغة الفرنسية "تونس الشهيدة" كشف فيه عن جرائم ودسائس الاستعمار الفرنسي في تونس وسرعان ما تداول هذا الكتاب في الأواسط العربية والمغاربية بصفة خاصة[3]، وهو ما أدى إلى اعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وردّاً على هذا الفعل خرجت الجماهير التونسية في مظاهرات ودخلت في إضرابات عمت كافة أنحاء البلاد تطالب بإطلاق سراحه، وبالفعل أجبرت فرنسا على إخلاء سبيله، فالتفت حوله الطلائع المثقفة والمناضلون ودعوا إلى تأسيس حركة وطنية سياسية بغرض التنظيم الوطني[4].

وفي خضم هذه الأحداث برزت أربعة أراء واتجاهات مختلفة لأعضاء الحركة الوطنية منها الاتجاه الثوري الذي دعا إلى الاستقلال التام ومعاداة الفرنسيين ويمثلهم محمد باش حامبه[5] والاتجاه الثاني إصلاحي ينادي بالمساواة وبالحكم الذاتي في إطار الجمهورية التونسية يمثله حسن قلاتي، أما الثالث هو الاتجاه المعتدل والذي يسعي للنهوض بالتونسيين في إطار الحماية يمثله فرحات بن عياد، والاتجاه الرابع وهو الاتجاه الواقعي يمثله الشيخ عبد العزيز الثعالبي وقد طالبوا بالاستقلال إلا أنهم غيروا هذه السياسة، لما رأوا عدم جدواها وطالبوا بالإصلاح بدلا م

---

[1]–علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص219–222 .

[2] – أحمد السقا، ولد في 3 مارس1892م بالمنستير، كان والده محمد الصالح يشتغل في وظائف هامة في الادارة التونسية منها القيادة بقابس، زاول دراسته العليا بباريس وتحصل على الدكتوراه في الحقوق، كانت له علاقة بصحف وحركات السيار بفرنسا لذا استفاد منه الحزب التونسي كمبعوث له في فرنسا. انظر، علي المحجوبي، المرجع السابق، ص233.

[3] – على البلهوان، **تونس الثائرة**، د ط، لجنة تحرير المغرب العربي، تونس،1954م، ص28، 29.

[4] – الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830–1956م**، ط2، دار المعارف، سوسة د ت، ص56.

[5] – محمد باش حانبه،(1881- 1932م) من عائلة تركية الأصل زاول دراسته الابتدائية والثانوية في المدرسة الصادقية بعد تقلده منصب موظف وقتي في الإدارة العامة للمالية سمي قاضي مساعد، استقر إبان الحرب العالمية الأولى بأوروبا وهنا شرع في الدعاية النشيطة لبلاد المغرب، وتوفي ببرلين. انظر، علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 156 .

ذلك[1]، وفي20 فيفري1920م اجتمع أعضاء الحزب التونسي واقترح حسن قلاتي ضرورة أن تنحصر مطالب التونسيين في المطالبة بالإصلاحات في ظل الحماية، فرفض محمد الرياحي هذا الأمر، وتواصلت الاجتماعات التي انتهت بالاتفاق على برنامج عام غايته الوصول إلى دستور تونسي، وعقد الاجتماع الأخير بمنزل حمودة المنستيري في 6 جوان 1920م الذي أعلن على إثره ميلاد الحزب الحر الدستوري[2].

2-هياكله:

تم وضع قانون أساسي للحزب، وبمقتضاه تم تعين أعضاء الحزب الذين تعهدوا بالالتزام بمبادئه، وكذا حددّ مقر الحزب بمدينة تونس مع إمكانية إنشاء شُعب تابعة له في جميع أنحاء البلاد، ويقوم بتسيير الحزب لجنة إدارية وتنفيذية تتكون من أمين عام وأمنين مساعدين وكذلك أمين مال، على أن تكون إدارة الحزب مسؤولة أمام المجلس المالي ويجتمع المجلس على الأقل مرتين في السنة[3]، وقد انتخب الشيخ عبد العزيز الثعالبي بالإجماع رئيسا للحزب والمحامي أحمد الصافي أمينا عاما له[4].

3- برنامجه:

عقد أول اجتماع بـ 14 مارس 1920م وهو أول اجتماع تأسيسي للحزب، أما بالنسبة لمطالبه فكانت عبارة عن مطالب مرحلية، بالمقابل تعهد الأعضاء المنخرطين بالحزب فيه بالعمل على نشر أفكاره واستقطاب الشعب إليه، وبناءً عليه فصل أعضاء الحزب في برنامجه بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمن الحريات الشخصية وحرية الاجتماع والملكية وضمان بقاء السلطة الرسمية للأسرة الحسينية المالكة[5]، وتضمنت مطالبه ثمانية نقاط ثم أصبحت تسعة بالاضافة مطلب التعليم الإجباري وأهمها:

---

[1] – يوسف مناصرية، **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985-1986م، ص 56.

[2] – Moncef Dellagi, Op-Cit,p131.

[3] – قدادرة شايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934- 1954م، دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار الدراسات العليا، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007م، ص 109.

[4] – أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881-1956م**، تع، حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986م، ص 510.

[5]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 109.

ـ تأسيس مجلس استشاري يتكون من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام له السيادة الكاملة لوضع برنامج أعماله، وله اختصاصات واسعة فيما يخص الميزانية.

ـ تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

ـ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ـ دخول التونسيين في جميع الوظائف الإدارية بشرط أن تتوفر فيهم الضمانات الثقافية والأخلاقية المتوفرة في المرشحين الفرنسيين[1].

4- نشاطه :برز نشاطه من خلال الوسائل التالية:

أ- **العمل الصحفي:** عقب تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي ومباشرته نشاطه الذي ابتدأه بالتعريف بالقضية التونسية في الأوساط المحلية والإقليمية، وكذا الحرص على كسب التأييد الدولي، انطلق عمله الميداني الإعلامي من خلال الصحافة لنشر أفكاره ومطالبه وأهدافه وتوضيح ما يجري في الداخل التونسي. وقد عرفت الصحافة في هاته الفترة انتعاشه قوية حيث عادت بعض الصحف القديمة للظهور مثل جريدة "المنير" و"مرشد الأمة"[2]، وتأسست صحف جديدة مثل صحيفة "النديم"، بحيث عملت هذه الصحف على نشر ومساندة أطروحات الحزب الحر الدستوري التونسي ومبادئه خصوصا أن بعض الصحفيين كانوا أعضاء في اللجنة التنفيذية للحزب[3]، وكما نجد جريدة "صدى الصحافة" التي أسسها الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1923م، ثم أصدر الحزب جريدة أخرى تحت اسم "اللواء" لصحابها الشاذلي خيرالله[4]حيث

---

[1]- شاوش حباسي، "محطة في الحركة الوطنية التونسية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع 7، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1993م، ص149.

[2] - جريدة مرشد الأمة، صدرت سنة 1909م، لصاحبها سليمان الجادوي(1876-1951م) هو صحفي تونسي. انظر، محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص41.

[3] - خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**،ج3، د ط ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص 88 .

[4] - الشادلي خير الله، ولد بتونس في 10 مارس 1898م، تعلم بالصادقية ثم انتقل إلى معهد كارنو تحصل على شهادة البكالوريا قسم الفلسفة سنة 1918م، استهوته السياسة مبكرا فاشتغل بالصحافة النضالية مما أدى إلى نفيه سنة 1926م، انتقل إلى باريس وانخرط في نجم شمال إفريقيا، لكن نفي من فرنسا في 27 ديسمبر 1927م لأنه أتهم بإثارة المشاكل، توفي سنة 1972م.انظر، محمد قنانش، محفوظ قداش، **نجم الشمال الافريقي1926-1937**م، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م، ص 71، 72.

ساهمت هاته الجرائد في نشر الدعاية للحزب، وإثارة الشعب ضد سلطات الحماية فساهموا بذلك في تكوين رأي عام مؤيد للحزب[1].

ب- الإرساليات والوفود : ارتكز نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي على الساحة السياسة في نطاق الشرعية المطلقة مركزا على الحق والعدل دون سواهما وفي سبيل تحقيق برنامجه سعى إلى كسب تأييد واسع النطاق فقام بإرسال الوفود إلى كل من الباي وسلطات الحماية الفرنسية بتونس وفرنسا وإلى مؤتمر الصلح، لكسب دعم الدول الأجنبية، ومن جهة أخرى الضغط على سلطات الحماية من أجل تحقيق مطالب الحزب[2]. ومن أبرز هذه الوفود والإرساليات نذكر مايلي:

أ – الوفد الدستوري الأول لدى الباي محمد الناصر في 20 جوان 1920 م: قدم وفد الحزب الذي يتكون من أربعون عضوا(40) بقيادة الصادق النفير[3] مذكرة للباي محمد الناصر في يوم 20 جوان 1920م تضمنت هذه المذكرة المطالبة بإصدار دستور للدولة التونسية طبق المبادئ الديمقراطية[4]، كما حرص الوفد على كسب تأييد الباي للقضية الوطنية التونسية وبالفعل كان لهم ذلك، حيث تحصلوا على دعم ومساندة من طرفه[5].

ب– الوفد الدستوري الثاني لدى الحكومة الفرنسية 22 ديسمبر 1920ـ جانفي 1921م: لم يتراجع الحزب الدستوري عن الدفاع على مطالبه التي قوبلت بالرفض فقام أعضاؤه بإرسال وفد ثاني إلى باريس في 22 ديسمبر 1920م برئاسة الطاهر بن عمار وضم الوفد سبعة(7) أطراف معتدلة وانضم إليهم بباريس فرحات بن عياد، وتمكنوا في جانفي 1921م من مقابلة رئيس الحكومة الفرنسي ومدير الشؤون السياسية وكليهما وعد الوفد بالقيام بإصلاحات، وهكذا تمكن الوفد من تحقيق نتائج ملموسة ساهمت في رفع الحصار الذي مورس على تونس منذ

[1] – قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 124.

[2] – أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 506.

[3] – الشيخ محمد الصادق النفير،(1882–1939م) درس بجامع بالزيتونة والمدرسة الخلدونية، عمل بالعدلية منذ 1900م، ثم مدرسا بالجامع 1913، وقاضيا ملكيا بين 1922–1929م. انظر، محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 30.

[4] – خليفة الشاطر وآخرون ، المرجع السابق، ص 87.

[5] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 57.

أحداث الزلاج[1]سنة1911م وإطلاق سراح زعيم الحزب عبد العزيز الثعالبي في1ماي1921م[2].

ب) كتلة العمل الوطني سنة 1934م:

1-النشأة :

بعد فشل عملية الجهاد بالمغرب الأقصى وفشل ثورة الريف التي قادها عبد الكريم الخطابي تحتم على النخبة الوطنية أن تتوجه إلى الميدان السياسي في المنطقتين الواقعتين تحت الحماية الفرنسية والاسبانية، والملاحظ على الحركة الوطنية المغربية أنها تأثرت بشكل بالغ بالحركة الدينية السلفية والإصلاحية بالمشرق والتي قادها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده بالاضافة إلى وجود جامعة القرويين التي تكون فيها معظم قادة العمل الوطني كعلال الفاسي وأحمد بلافريج[3]، وبالتالي فالعمل الوطني السياسي المغربي انطلق بمنطلق إصلاحي سري[4]، في إطار الحركة السلفية بسبب تضييق سلطات الحماية على الحريات العامة، وقد أثرت هذه الحركة في الأوساط الشبانية خاصة القرويين الذين نشطوا من خلال النشاط الصحفي كمجلة "أم البنين" التي أسسها علال الفاسي[5]، وأسست الخلايا السرية التي عملت في إطار الجماعات الصغيرة وضمت مختلف الشرائح الاجتماعية فتأسست خلية سرية تحت اسم الزاوية لا يزيد عدد أعضاءها عن عشرون(20) شخص سنة 1931م وهدفها الأساسي هو الاستقلال، ولم تكن

---

[1] – كانت هذه الحادثة أول مجابهة عنيفة بين سكان مدينة تونس وقوات الحماية الفرنسية، على إثر قرار لبلدية تونس يتعلق بتسجيل مقبرة الزلاج في السجل العقاري، رغم إلغاء هذا القرار إلا أنها اندلعت مواجهات دامية بين الطرفين في 7 نوفمبر 1911م، نتج عنها سقوط العديد من التونسيين وكذا بعض الفرنسيين والإيطاليين، كما أسفرت على اصدار حكم الاعدام بحق سبعة من التونسيين. انظر، الحاج يحي بن الجيلاني، محمد المرزوقي، **معركة الزلاج1911م**، ط2، الشركة الوطنية لتوزيع تونس، 1974م، ص ص17- 20.

[2] – محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**،ج14، ط2، المكتب السياسي، بيروت، 1996م، ص 134.

[3] – أحمد بلافريج، ولد في مدينة الرباط وتابع دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم سافر إلى القاهرة والتحق بالجامعة المصرية ولما عاد إلى المغرب أسس الخلية الوطنية، ثم انخرط في كتلة العمل الوطني، بعد استقلال المغرب عينه السلطان محمد الخامس وزير للخارجية في أول حكومة مغربية يوم 26 أفريل 1956م، وتقلد رئاسة الحكومة في ماي 1958م، توفي 15 نوفمبر 1990م. انظر، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسية**،ج1، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، د ت، ص88.

[4] – جلال يحي، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، ج3، دار القومية، الاسكندرية، 1966م ص1092.

[5] – علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م، ص159. ص159.

تظهر ذلك علنا إلا من خلال المطالبة بالإصلاحات[1]، ونشر الدروس في جامع القرويين فتمكنت من توحيد الشعب المغربي وخلق توجه عربي إسلامي يتناقض مع سياسة المحتل وتوجهاته وأصبح الشباب المغربي مهيأ للعمل السياسي[2]، وكانت النواة السرية لنشأة كتلة العمل الوطني فيما بعد.

ومن أعضائها: علال الفاسي، أحمد بلافريج، عمر بن عبد الجليل[3]، محمد حسن الوزاني والحاج عبد السلام بنونه[4]، وخوفا من اكتشاف عملها تكونت جماعة أخرى تابعة لها عرفت بالطائفة، وقد ساهم نشاطها في توسيع الوعي القومي فانتشرت في مختلف القرى والمناطق الامازيغية منها بصفة خاصة[5]، وهو ما جعل سلطات الحماية تعجز عن فك وحدة السكان فأصدرت الظهير البربري في16 ماي 1930م، الذي كان له أهمية بالغة في تاريخ ومسار الحركة الوطنية فهو يرمز لبداية "مرحلة الصدمة التي هزت الضمير الوطني و مهدت للانخراط في العمل السياسي المباشر في إطار تنظيم محكم[6]، وهذا الظهير صدر في عهد المقيم العام الفرنسي " لوسيان سان"Lucian San[7] وله عدة أهداف منها : فصل العرب عن

---

[1]– عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ج1، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م، ص76.

[2]– علال الفاسي، المصدر السابق، ص ص174–188.

[3] – عمر بن عبد الجليل، من مواليد مدينة فاس، حصل على شهادة الدراسات العليا من باريس، وهو أيضا من أبرز زعماء الحركة الوطنية الذين لعبوا دورا هاما في ردع سلطات الحماية، شارك رفقة علال الفاسي ومحمد اليزيدي في تأسيس كتلة العمل الوطني 1934. انظر، عبد القادر الإدريسي، "قراءة في وثائق الحركة الوطنية في الشمال"، مغرس، 24–10–2008م 11–05–2018م، 22:00، www.maghress.com/alalam

[4] – عبد السلام بنونة، (1888-1935م) ولد بمدينة تطوان وكان من الوطنيين المخضرمين الذين شهدوا الهيمنة الاوروبية تنتقل من الاجتياح الاقتصادي والدبلوماسي إلى الطور العسكري والسياسي، أصدر "مجلة الإصلاح" سنة 1917 وكذا أسس رفقة أصدقائه حزب الإصلاح الوطني بشمال المغرب، كما أفصح عن فلسفته في المقاومة البناءة ((الاستقلال والحرية شيء يؤخذ ولا يعطي، وأخذه بقوة السلاح مع الجهل لا يدوم)). انظر، عاهد أزحيمي، "عبد السلام بنونة أب الحركة المغربية" زمان، 12–04–2012م،15–05–2018م،08:12 www.zamane.ma/ar

[5]– عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 77، 78.

[6] – عبد الحميد احساين، "الحركة الوطنية والبادية المغربية 1934–1939م" مجلة الأمل،ع 10–11، 1997م، الدار البيضاء، ص30.

[7]– لوسيان سان،(1922-1933م) هو مقيم عام فرنسي تقلد العديد من المناصب الإدارية وسرعان ما ترقى في مناصبه بسبب مصاهرته لترويو الوزير السابق بتونس، وهو من أتباع المقيم العام ليوطي وسار على منهاجه ثم عين بعد ذلك مقيم عام بالمغرب الأقصى. انظر، جورج سبيلمان، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912 ـ 1956**م، تر، محمد المؤيد، ط1 منشورات أمل، الرباط، 2014م، ص 55.

البربر مع جعل البربر رعايا فرنسيين مسحيين في معاملتهم وفي علاقاتهم بالطبقة الحاكمة المستعمرة[1]، فانعكس عليه رفض شعبي تمثل في القيام بالمظاهرات وتوحيد العبارات المستنكرة لظهير، وهو ما أعطى دفعا للحركة الوطنية التي التف حولها الشعب بمختلق أطيافه وتحولت المقاومة الوطنية من المطالبة بالإصلاحات إلى المواجهة المباشرة، وبالتالي أدى تجاوب وتكتل القوى الوطنية الموجودة في الميدان إلى ظهور كتلة العمل الوطني التي مثلت اتجاها سياسيا وطنيا وليست حزباً بالمعنى المعروف، تستمد شرعيتها وسندها من السياسة الدينية[2].

ويذكر محمد حسن الوزاني سبب تسمية الحزب بهذا الاسم فقال:((اقترحت أن يكون الاسم بالفرنسيةcomite d'action marocaine أي لجنة العمل المغربي ولكن رأيت أن هذا العنوان تنقصه مسحة من الرونق ... فقد اقترحت أن أعربه هكذا كتلة العمل الوطني))[3]، وقد ظلت كتلة العمل الوطني حزبا مغلقاً على نفسه إلى حدود سنة1936م لم تطرح مشكلة القيادة بالتالي كان تسييرها جماعي بقيادة تتشكل من عشرة أشخاص وهم الذين وقعوا برنامج الإصلاحات وانحصرت مقرات الكتلة بنفس أماكن تواجد قادتها لذا ظلت محصورة في سلا والدار البيضاء والقنيطرة و فاس ولم يتجاوز أنصارها في هذه الفترة ثلاثمائة شخص[4].

2- هياكلها : سطرت الكتلة برنامجها وبمقتضاه تم انتخاب أعضائها وهم كالآتي: علال الفاسي رئيساً ومحمد حسن الوزاني أمينا عاماً، أما أبرز الأعضاء نذكر: أحمد بلافريج، أحمد مكوار محمد اليزيدي، عمر بن عبد الجليل، عبد العزيز بن إدريس العمراوي، محمد غازي[5].

3- برنامجها: وضعت برنامجها في نوفمبر1934م واحتوى على المطالبة بإصلاحات داخلية ولم يكن فيه ما يؤدي إلى التصادم مع السلطات الاستعمارية، وركز على تنفيذ ما جاء في معاهدة الحماية كما مس مختلف الجوانب الاقتصادية منها والاجتماعية وحتى الإدارية[6].

---

[1]- عبد الحميد المرينسي، **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الاستقلال**، د ط مطبعة الرسالة، الرباط، 1978م، ص 44.

[2]- جلال يحي، المرجع السابق، ص1097.

[3] - عبد الهادي بوطالب، "تأسيس الكتلة الوطنية"، مغرس، 24-11-2008م، 27-01-2018م، 13:25، www.maghress.com

[4] - محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية**، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د ت، ص22.

[5]- عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 77.

[6] - جلال يحي، المرجع السابق، ص 1092.

ثم قدمت مطالب أخرى في أكتوبر1936م بعد وصول الجبهة الشعبية بفرنسا تضمنت المطالبة بالعمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمور الاجتماعية، ولقي هذا البرنامج الإصلاحي صدى كبير في الأوساط الفرنسية[1].

4- نشاطها: برز نشاطها من خلال الوسائل التالية:

أ - العمل الصحفي:

عند تتبع نشاط الكتلة نلاحظ عليه الكم الهائل من الصحف والجرائد التي كانت تصدر باسمها وبسم أفرادها بالمقارنة مع الوضعية السياسية التي كان يعيشها المغرب الأقصى، فكانت تصدر مجموعة من الجرائد الأسبوعية منها "عمل الشعب"، "إرادة الشعب" وكانت خير معبر عن الحركة الوطنية وخير مناهض للمستعمر إلا أنها لم تسلم من قرارات الحجر والمنع[2].

كما أنشأت "مجلة المغرب" التي كلف أحمد بلافريج بإدارتها حيث استطاع هذا الأخير أن ينظمها ويستقطب من حولها بعض الأحرار الفرنسيين، وقد نشرت هذه المجلة عدة مقالات تتناول المطالبة بالديمقراطية الفرنسية، وقدمت بين الآونة والأخرى إحصاءات عن مظاهر التميز العنصري في المغرب الأقصى، أما جريدة "عمل الشعب" فكانت أيضا تصدر باللغة الفرنسية واتخذت هذه الجريدة نفس منحى "مجلة المغرب" وكان عمر بن عبد الجليل يكتب بعض المقالات يفضح فيها جرائم الاستعمار الفرنسي في المجال الفلاحي[3]، وأنشأ علال الفاسي بمساعدة بعض الفرنسيين المتحررين جريدة طالب في جل مقالاتها بتطبيق إصلاحات عصرية بالمغرب وتطبيق نظام دستوري عصري، وكانت الإقامة العامة تتابع نشاط الكتلة عن كثب حتى لا تخرج عن مطالبها المعتدلة داخل إطار الحماية[4]، وكانت هذه المجلات والجرائد تقرأ في المنطقتين الشمالية والجنوبية وتتناول مختلف المسائل المغربية[5]، ثم عمدت سلطات الاحتلال إلى إيقاف صحافة الكتلة كمجلة "المغرب" سنة 1934م ومنعت دخول جريدة "الحياة"

---

[1] - محمد علي داهش، **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي**، د ط، اتحاد الكتاب العربي دمشق، 2004م، ص157.

[2] - حسن اليوسفي المغربي، "لمحات من تاريخ الصحافة المغربية2"، مدونة الجزيرة، 27-04-2017م،24-02-2018م، 18:20، www.blogs.aljazeera.net

[3]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص 76.

[4] - عبد الرحيم الورديغي، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي1912-1956م ملامح من مدينة فاس أصولها-تغيراتها-حالتها الاجتماعية و السياسية**، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ،1992م،ص90.

[5] - عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص105.

من الشمال، نظرا لما كانت تصدره هذه الصحف والجرائد من مقالات مناهضة لسلطات الحماية والداعية لوحدة الشعب[1].

ب-الاتصالات:

بدأت كتلة العمل الوطني نشاطها ببرنامج إصلاحي وتوجهت بمطالبها إلى السلطان محمد الخامس[2]وإلى سلطات الحماية وكذا إلى الجبهة الشعبية.

ـ الاتصال بالسلطان محمد الخامس وسلطات الحماية الفرنسية:

استغلت الكتلة زيارة السلطان محمد الخامس السنوية لمدينة فاس في 8 ماي 1934م بتنظيم مظاهرات ترحيبية للسلطان حاملين شعارات مطالبة بالاستقلال، تجاوب معها السلطان واعتبرتها فرنسا اعتداء على حقوقها، وهو ما دفع السلطان للخروج من فاس باكرا والتوجه نحو الرباط احتجاجا على تصرف سلطات الحماية، وبعد رجوعه إلى الرباط أرسلت كتلة العمل الوطني برقية تعلن فيها تضامنها مع السلطان محمد الخامس وعلى إثرها بعث السلطان استدعاء لرجال الكتلة يدعوهم فيها إلى العاصمة بقصد المفاوضة معهم في بعض المسائل المهمة[3].

والملاحظ عن السلطان في هذه الفترة هو تجنبه التصادم مع سلطات الحماية، وبالتالي عملت الكتلة على اجتذابه بتكرارها الخطابات الحاملة لشعارات الولاء، وكان أول مطالبها الإصلاحية هو تقديم "دفتر المطالب المغربية" في نوفمبر1934م للسلطان وإلى الإقامة العامة حيث ركزت فيه على تطبيق ما جاء في معاهدة الحماية، وإلغاء كل حكم مباشر وإشراك

---

[1] – مجهول المؤلف، "نضال من أجل تأطير المواطنين والمطالبة بالإصلاحات"، مدونة حزب الاستقلال، 16-02-2015م،25-02-2018م، 10:02، www.istqlal.info

[2]- محمد الخامس، هو محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام، ولد بفاس في 10أوت 1909م، وهو أصغر إخوته الثلاثة، تلقى تعليمه داخل المكتب المعدّ لتعليم أبناء الملوك والأمراء القراءة و الكتابة والقرآن الكريم داخل القصر الملكي. تولى العرش في سن 18 عشر بعد وفاة والده سنة 1927م، لكن وجد نفسه يواجه تحديات كبرى لأن بلاده مقسمة إلى ثلاثة أجزاء كالآتي المنطقة الشمالية تحت وطأة النفوذ الاسباني، بينما الجزء الجنوبي يسطر عليه الفرنسين في حين بقيت مدينة طنجة تحت إشراف دولي، قاد بلاده نحو الاستقلال، لتنتهي مسيرته على إثر اجرائه لعملية جراحة في الأنف أدت إلى وفاته في 26 فيفري 1961م.انظر، عبد الرحمان بن زيدان، **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**، د ط، المطبعة الاقتصادية، المغرب، 1937م، ص 129. وعبد الله كنون، **ذكريات مشاهير رجال المغرب في الأدب والعلم والسياسة**، تق، محمد بن عزوز،ج3، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 2010م، ص ص1544-1561.

[3]– علال الفاسي، المصدر السابق، ص 287، 288.

المغاربة في إدارة الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية والقضائية[1]. كما قامت الكتلة خلال مؤتمرها الأول برفع مطالب مستعجلة إلى السلطان وإلى سلطات الحماية وكذا إلى حكومة الجبهة الشعبية، وبعد المناقشة خلال المؤتمر تقرر ما يلي:

أولا: صيغة المطالب المستعجلة لرفعها للمراجع العليا.

ثانيا: إرسال برقيات إلى السلطان وللمقيم العام لتأييد المطالب والأمل في تدشين عهد جديد وأخرى للجبهة الشعبية وتأييد مبعوثي العمل المغربي بباريس.

ثالثا: وضع الثقة في لجنة العمل المغربي واعتمادها على الأساليب التي من شأنها تحقيق الرغبات المغربية[2].

[1] – محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغير**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014م ص218.

[2]– مجهول المؤلف، "المؤتمر الأول لكتلة العمل الوطني"، البصائر، ع 1– 50، 1935-1937م، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2005م، ص355.

الفـصـل الأول

أزمة انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي وإفرازاتها

المبحث الأول: انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي سنة1934م

المبحث الثاني: ردود الأفعال ومحاولات الإصلاح

المبحث الثالث: تطور القضية التونسية في ظل الانشقاق

خلاصة الفصل

المبحث الأول: انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1934م

شهد الحزب الحر الدستوري منذ نشأته أزمات متعددة أثرت بشكل بالغ في هيكلته، حيث عرف مجموعة من الانشقاقات نتيجة لاختلاف الرؤى وطرق التسيير وكذا حول طبيعة البرنامج وحتى الاختلاف في التكوين الشخصي لدى زعمائه، ومنه من يرجحه إلى الخلافات الشخصية لدى هؤلاء والتي تجلت بصورة واضحة في هاته الفترة، بالاضافة إلى الدور الذي لعبته سلطات الحماية في خلق الانقسامات الداخلية بهدف إضعاف الحزب وتقسيمه.

أولا: بوادر الانشقاق وأسبابه

بدأت علامات الانشقاق تظهر في صفوف الحزب الحر الدستوري منذ سنة 1921م[1]، حيث ظهر حزبين منشقين عنه وهما: الحزب الإصلاحي سنة 1921م بزعامة حسن قلاتي والحزب الحر المستقل سنة 1922م بزعامة فرحات بن عياد، إلا أن الحزبين لم يحظيا بقاعدة شعبية ولم يتمكنا من القضاء على الحزب الحر الدستوري، غير أنهما ساهما في إضعافه[2]، ولم تكن هذه الانقسامات بعيدة عن الادارة الفرنسية بل كانت من فعلها[3]، بالاضافة الى الدسائس التي اختلقتها سلطات الحماية من أجل القضاء على الحزب ومنها: أزمة أفريل 1922م وإصلاحات جويلية 1922م، التي كانت نتيجة للسياسة القمعية التي انتهجتها، فبعد أن ضبط الحزب استراتيجيته للمرحلة الجديدة من خلال محاولة إقناع الرأي العام الفرنسي بمطالبه، سعى المقيم العام الفرنسي" لوسيان سان" إلى فك التحالف بين الباي والحزب الحر الدستوري[4]، والذي نتج عنه مجموعة من الاضطرابات أثرت على العرش وأحدثت أزمة داخل صفوف الحزب، وفي هذا ذكر أحمد توفيق المدني[5] ما يلي:((وأما نحن في الحزب فقد عانينا بعد ذلك بفترة عسر وشقاء

---

[1]– شارل اندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر، المنجي سليم وآخرون، مر، فريد السوداني، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص 93.

[2]– يوسف مناصرية، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين**، د ط، دار هومة، الجزائر 2013م، ص ص 230– 238.

[3] – عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر، سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، 1975م، ص 20.

[4]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص90.

[5] – أحمد توفيق المدني، ولد بتونس في 1 نوفمبر 1898م وهو من أصل جزائري، بعد مزاولته دراسته الابتدائية والثانوية التحق بجامع الزيتونة ليكمل دراسته الجامعية، ساهم في نشأة الحزب الحر الدستوري سنة 1920م، وله نشاطات كثيرة ومتنوعة ومنها مشاركته مع الشيخ عبد الحميد بن باديس في تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م، وتوفي بالجزائر سنة 1983م. انظر، أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات**، ج1، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص ص 7–11 .

ولم نستطع هضم الخيانة الكبرى فكانت اجتماعاتنا بعدها ولحين اجتماعات فاترة عقيمة، بل رأينا أن الكثير من أنصارنا قد انفض من حولنا إما يأسا أو استعداد لتلقي ما ستجود به الإقامة العامة الفرنسية))[1]، ولتهدئة الأوضاع وترضية جميع الأطراف التونسية أصدر المقيم العام "لوسيان سان" إصلاحات جويلية 1922م، وللحد من الدعاية للحزب الحر الدستوري استطاع استقطاب العديد من الصحف "كالصواب" والتي تخلت عن قيادته، ولم يبقى له في جويلية 1923م سوى ثلاثة جرائد منها "جريدة الأمة"[2]، كما أصدرت سلطات الحماية قانونا في08 ماي 1922م يمنع التبرعات للحزب الحر الدستوري، فأصبح في ضيق مالي حد من نشاطه[3].

وعليه بدأت الأسباب التي أدت إلى الانشقاق تتبلور بشكل أوضح وأعمق وكانت بداياته بظهور مايلي:

1ـ جماعة العمل التونسي: عقب الحوادث السابقة الذكر عرفت الحركة الوطنية ضعفا وركودا والتي كان يقودها المحامي أحمد الصافي ومحي الدين القليبي[4]، هذا الجمود أثار ثائرة نفر من الشباب الذين عادوا من فرنسا وقاموا بتأسيس جريدة "صوت التونسي" في سنة 1928م بإدارة الشاذلي خير الله، والتي حول اسمها فيما بعد إلى جريدة "العمل التونسي"[5].

---

[1] – أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص281.

[2] – جريدة الأمة، هي جريدة أسبوعية صدرت في جانفي 1921م، فهي من الجرائد التي ساندت الحزب الحر الدستوري، ثم انعطفت عليه اتجاه الحزب الشيوعي، ولكن لفترة وجيزة ، لأنها في سنة 1923م عادت للحزب الحر الدستوري. انظر، محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 53.

[3] – علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، د ط، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1986م، ص 79، 80.

[4] – محي الدين بن عبد القادر القليبي، (1900-1954م)، حفظ القرآن الكريم بالكتاب، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة، لكنه انقطع عن الدراسة لينظم إلى طليعة من الشاب المثقف الذي يبحث عن طريقة لتخلص من الاستعمار المستبد، عند عودة عبد العزيز الثعالبي لتونس سنة1922م، ألقى خطابا حماسيا فترك هذا الخطاب الأثر الكبير في نفس الثعالبي، فدعاه إلى الالتحاق بصفوف الحزب الحر الدستوري، وتولى تحرير عدة صحف منها "لسان الشعب" و"النذير"، هاجر إلى المشرق واستقر هناك إلى غاية وفاته سنة 1954م بدمشق. انظر، محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1985م، ص 23.

[5] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص57.

وانضمت إليها مجموعة أخرى ذات ثقافة غربية على رأسها الحبيب بورقيبة، محمود الماطري[1]، الطاهر صفر[2]، بحري قيقة[3] ومحمد بورقيبة[4] سنة1931م، بحيث برزت هاته الثلة على الساحة السياسية إثر قضية التجنيس من خلال مقالاتها[5]، وقد عملت فرنسا على تلميع هؤلاء وإبرازهم بالطرق المعروفة مثل الاعتقال والنفي والهجوم في الصحف بغرض إخفات نجم التوجهات الإسلامية التي كانت تقلق سلطات الحماية[6].

وبعد أن فرضت سلطات الحماية الرقابة عن الصحف في11ماي 1933م قرر الحزب الحر الدستوري في 12 ماي 1933م ضم هيئة تحرير جريدة "العمل التونسي" إلى عضوية اللجنة التنفيذية للحزب، إلا أن سلطات الحماية قررت منع الجريدة من الصدور وحضر نشاط الحزب[7]، وقد ظهرت العديد من الأصوات المنادية بإدماج هذه الجماعة في الحزب أثناء مؤتمر

---

[1]– محمود الماطري، ولد في دسمبر1897م، درس بالكُتّاب ومنه انتقل إلى الصادقية لمزاولة دروسه وتحصل منها على شهادة ختم الدروس، وبها عين في أكتوبر 1916م معلما، وفي سنة 1919م تحصل على شهادة الباكالوريا، وبعدها ذهب إلى باريس وانخرط بالمدرسة الطبية الفرنسية في ديجون وتحصل في سنة 1926م على الدكتوراه في الطب، فعاد إلى تونس واستقر بها وكان من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد سنة 1934م، واعتقل في العديد من المرات، توفي سنة 1979م. انظر، الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص ص355–360.

[2] – الطاهر صفر، ولد بالمهدية في سنة 1903م، درس بالكتاب وحفظ القرآن الكريم ثم التحق بالمدرسة الصادقية وبعدها إلى معهد كارنو، وفي سنة1925م ذهب إلى باريس لدراسة الحقوق ليتحصل بعدها على الإجازة في الحقوق، وفي سنة 1928م عاد إلى تونس، مارس الكتابة في الصحف، وانخرط في الحزب الحر الدستوري بحيث كان من أبرز قادته، توفي سنة 1942م. انظر، محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص80.

[3] – البحري قيقة، (1904–1998م)، درس الحقوق واشتغل بالمحاماة، كان من مؤسسي جريدة "العمل التونسي" رفقة الحبيب بورقيبة سنة 1932م، أيضا كان من أعضاء الحزب الحر الدستوري الجديد، توفي سنة 1998م. انظر، نفس المرجع، ص81.

[4] – محمد بورقيبة، ولد في تونس العاصمة سنة1882م، درس في الكتاب وحفظ القرآن الكريم، ثم التحق بجامع الزيتونة لإكمال دروسه، بعدها قام بجولة في دول المشرق، لما عاد إلى تونس مارس مهنة المحاماة ، انخرط في النادي التونسي الذي تأسس سنة 1905م، وكتب في العديد من الجرائد "كجريدة البرهان" لسان الحال للحزب الإصلاحي الذي أسسه حسن قلاتي سنة1921م، توفي سنة 1956م. انظر، الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص ص295–299.

[5]– محمد الهادي الشريف، **تونس عبر التاريخ من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع، محمد الشاوش، محمد عجينة ط3، دار سراس لنشر، تونس، 1993م، ص119.

[6] – راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، ط1، دار أقلام لنشر، القاهرة ، 2001م، ص24.

[7]– حسن زغير حزيم، " دور الحبيب بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس1929ـ1945م"، مجلة كلية التربية ع55، جامعة المستنصرية، العراق، ص 591.

مؤتمر نهج الجبل، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا لدى القادة الدستورين حيث رد محي الدين القليبي على إقتراح انضمام الحبيب بورقيبة قائلا: ((رجل مجنون وسيفرق الحزب))[1].

2- مؤتمر نهج الجبل: شهدت فترة الثلاثينات تحديا للهوية الوطنية بحيث قامت سلطات الحماية باستفزاز المشاعر الدينية والوطنية من خلال قيامها بتنظيم المؤتمر الافخارستي في ماي 1930م[2]، بالاضافة إلى قضية التجنيس التي فُتحت أواخر سنة 1932م وذلك من خلال استصدار فتوى بأن المتجنس من المسلمين لا يخرج عن دينه ويجوز دفنه في مقابر المسلمين الأمر الذي زاد من تعقيد الأحداث، وعرفت البلاد حالة من اللاهدوء، بالمقابل انبعثت الحركة الوطنية انبعاثا جديدا، وأخذ الحزب يعمل على توحيد الصفوف وجمع كلمة عناصره، والعناصر الشابة الجديدة، الذي رآه الحزب وقتا مناسبا لتنظيم الحزب على أسس متينة[3].

وإزاء حدة لهجة الصحف الوطنية بلسانها العربي والفرنسي، بالاضافة إلى الالتفاف الجماهيري حول الحركة الوطنية والحزب الحر الدستوري، أصدرت سلطات الحماية الأوامر الجائرة يوم 6 ماي 1933م التي تُتيح وضع الوطنيين تحت الرقابة الإدارية، وفي نفس الوقت أصدرت لضرب الصحافة الناطقة بالعربية أمرا بـ 27 أفريل 1933م، فعطلت العديد من الجرائد[4].

وقد عمل الحزب إزاء هذه الإحداث على لم أعضائه ولجنته التنفيذية في لقاءات متعددة وفي ظل هذه الأجواء استجابت اللجنة التنفيذية للحزب وقررت عقد مؤتمر عام يومي 12- 13 ماي 1933م كتحديا لسلطات الحماية، وبالتالي عُقد المؤتمر بنهج الجبل بتونس العاصمة، وقد حضره إلى جانب أعضاء اللجنة التنفيذية نواب كافة الشُعب بالاضافة إلى استدعاء رجال الصحافة وبعض الشخصيات البارزة ملبيين دعوة الحزب كرمز للتضامن معه، وتم فيه إلقاء العديد من الكلمات منها كلمة الأمين العام أحمد الصافي، وكذا كلمة ممثل الشَعب[5]وألقى الحبيب بورقيبة خطابا نُشر بجريدة "العمل التونسي" جاء فيه مايلي: ((...وكان ذلك نداءاً

---

[1] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص90.

[2] – نور بن علي، "الحركة الوطنية في الثلاثينات وتأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد"، جريدة الإعلام الجديد الالكترونية، 04-10-2016م،02-03-2018م،8:22، www.new-media.tn

[3] – الحبيب ثامر، **هذه تونس**، د ط، مكتبة الرسالة، تونس، د ت، ص 103.

[4] – نور بن علي، المرجع السابق.

[5]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 79.

صاخبا نابعا من أعماق البلاد التي لا تغفر لنخبتها أن تتشتت جهودها بدون فائدة ولا نفع إذ لا توجد فروق حقيقية بين مختلف نزعاتها... الحزب الحر الدستوري العظيم بما له من تنظيم عتيد هو الجهاز الملائم تماما والقادر على الجمع، والوحيد الموحد بين كل النزعات الوطنية التونسية، بشرط العدول عن طرقه البالية وبرنامجه القديم الذي لم يعد يستجيب لتطلعات الشعب العميقة))[1]، وأيضا صرح الحبيب بورقيبة بأنه وجماعته تفاجؤوا بانتخابهم ضمن اللجنة التنفيذية باعتبارهم أسرة صحفية ولكن مع هذا قبلوا الأمر[2]، وتم التصويت على البرنامج وإعطاء الثقة في أعضاء اللجنة التنفيذية التي التحق بها أعضاء جدد وهم: محمود الماطري، الحبيب بورقيبة، الطاهر صفر، وعلي بوحاجب[3] وبحري قيقة[4].

وأصدر المؤتمر ميثاقا وطنيا أظهر في ديباجته: ((أن سياسية التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا وأن الغاية التي يرمي إليها الحزب هي تحرير البلاد ومنحها دستورا يحافظ عليها وتحقيق سيادتها))، ومن نتائج هذا المؤتمر أنه زاد من نشاط الحركة الوطنية وأعطاها دفعا قويا وساد التضامن والاتحاد بين الدستوريين، كما يعتبر هذا المؤتمر تحديا لسياسة القمعية التي قام بها المقيم العام " مارسال مانصرون" Marcel Manson في 6 ماي 1933م[5].

وبهذا يمكن القول أن الحزب قد حقق العديد من الإيجابيات منها القدرة على استقطاب العناصر الشابة وإشراكها في التسيير وعدم الانغلاق على الجيل القديم، كما تمكن من الانبعاث من جديد وكسب ثقة الجماهير الملتفة حوله، لكن هذه النتائج الايجابية لم تدم طويلا[6]، إذ أصدر المقيم العام " مارسال مانصرون " قرار يقضي بحل جميع الصحف الوطنية بـ 27 ماي 1933م، وحل الحزب الدستوري يوم31 ماي من نفس السنة[7]، وأصدرت قرارا بإنشاء مقابر

---

[1] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 543، 544.

[2] – الحبيب بورقيبة، **حياتي آرائي جهادي**، د ط، المطبعة الرسمية، تونس، 1978م، ص 76.

[3] – علي بوحاجب، (1888-1965م) هو صحفي وباحث و مناضل تونسي، وبعد أن أكمل دراسته ساهم في نشاط جريدة " التونسي"، ثم أسس الجمعية التمثيلية "الآداب" التي أسسها في خضم الحرب العالمية الأولى، وعندما تأسس الحزب الحر الدستوري سنة 1920م انخرط فيه. انظر، الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص ص 372-330.

[4] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 80، 81.

[5] – الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص91.

[6]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص82.

[7] – أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 537.

خاصة بالمتجنسين التونسيين، الذي اعتبرته الحركة الوطنية انتصارا سجلته ضد سلطات الحماية، كما عطلت الدروس بجامع الزيتونة وتعرض مدرسيه إلى متابعات إدارية[1].

غير أن الإجراءات القمعية لم تزد المواقف الوطنية إلا قوة وتصلبا من ذي قبل، فقد واصل الدستوريين اجتماعاتهم رغم حل حزبهم وطالبوا المواطنين بمقاطعة البضائع الفرنسية[2].

بعدما تم انتخاب جماعة العمل التونسي في اللجنة التنفيذية للحرب الحر الدستوري في مؤتمر نهج الجبل نظرا لنشاطهم الكثيف وجهودهم المبذولة في سبيل القضية الوطنية، وقع خلاف بين الطرفين بسبب التباين الثقافي والانتماء الفكري وهو الأمر الذي أدى إلى انقسام الحزب الحر الدستوري، فقد كانت جماعة العمل التونسي غربية الثقافة وعلمانية المنهج فلم تتفق مع أعضاء اللجنة التنفيذية المتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية[3]، وبالتالي لم يمر على وجود هذه الجماعة أشهر حتى نشب خلاف بينهما لعدة أسباب أهمها الصراع على القيادة.

حيث رأى الماطري ورفاقه أن غياب الثعالبي عن قيادة الحزب أحدث خللا في التسيير وأن اللجنة التنفيذية ليست مؤهلة بما فيه الكفاية للقيادة، وأصبحت هاته الأطراف تتحين الفرص وتختلق الذرائع كي تعزل قيادات اللجنة التنفيذية وبالفعل وجدوا الذريعة إثر أحداث المنستير 7 أوت 1933م[4]، والتي كشفت عن المواقف الحقيقية المتباينة لكل طرف، حيث رأت جماعة الحبيب بورقيبة أن مواقف اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري القديم لا تخدم القضية، وهي مواقف متخاذلة لا تتسم بالحنكة السياسية وكان هذا أول سبب مباشر للتصدع، حيث أقدم الحبيب بورقيبة على تزعم وفد بعد أحداث المنستير يشكو فيه القمع الذي تعرض له السكان ولم يحط اللجنة التنفيذية علما بذلك[5]، لذا استاءت هذه الأخيرة ووجهت له توبيخا رفضه الحبيب بورقيبة وقد قال محمود الماطري حول هذا الأمر: ((كنا شعارين والحق يقال أن أعضاء اللجنة التنفيذية كانوا يبحثون عن خصومة معه بلا موجب))[6]، وحسب تصريحات بورقيبة أن الغرض

---

[1] – الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص92.

[2] – أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 537.

[3] – يوسف مناصرية، **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937م**، د ط، دار المعارف، سوسة، 2002م، ص13.

[4] – أحداث المنستير، هي عبارة عن مظاهرات قام بها الشعب ضد دفن المتجنسين التوانسة في المقابر الإسلامية حيث اعترض سكان المنستير على دفن طفل صغير ابن أحد المتجنسين. انظر، علي المحجوبي، المرجع السابق، ص563.

[5] – نفس المرجع .

[6] – قدادرة شايب، المرجع السابق، ص133.

من إدخاله في اللجنة التنفيذية هو من أجل وضع وثاق يشده وإقامة عراقيل في وجهه للحيلولة دون قيامه بأي عمل، لذا قام بإخبار اللجنة التنفيذية أنه في غنى عن الشرف الذي منحوه له وقدم استقالته.

وذكر محمود الماطري أيضا في هذا السياق: ((وقد استأنا حقا من الإجراءات المتخذة دون مبرر فانسحبنا جميعا من اللجنة التنفيذية في شهر نوفمبر1933م))، لكن الحبيب بورقيبة عارضهم بحجة أن لاستقالته سببا وأنه من الأصلح بقاءهم في اللجنة علهم يفيدون القضية الوطنية خاصة أن المقيم العام أخذ يجس نبض الحركة الوطنية[1].

أيضا ذكر الحبيب بورقيبة في مذكراته أنه زار منطقة قصر الهلال يوم 3 جانفي 1934م مع الطاهر صفر للاتصال بالوطنيين وتوضيح وضع الحركة الوطنية وسبب استقالته، فاندهش من انكماشهم وتحفظهم منه، وهنا بدأت الخلافات تدب في فهم الأمور وإدراك الطرق الناجعة[2].

ساهم المقيم العام الجديد "مارسال بيرطون" Marcel Burton الذي عين كمقيم جديد بتونس في 29 جويلية 1933م والذي عمل على إذكاء الخلافات وتفجيرها بين الحزب الحر الدستوري وجماعة العمل التونسي، عقب الأحداث المنادية بضرورة وجود سياسية أكثر صلابة في تونس والمتسببة في عدم استقرار البلاد حيث شملت الأوساط الطلابية الزيتونية والصادقية وحل الصحف، وفي 1جوان 1933م شن عمال الرصيف إضرابا شل حركة ميناء تونس مما دفع بالمقيم العام الفرنسي إلى وضع عدد من الدستوريين تحت الرقابة[3].

أيضا على إثر اجتماع حصل بين المقيم العام الفرنسي "بيرطون" وأعضاء اللجنة التنفيذية للحزب بدعوى إجراء إصلاحات، وكان من المفروض أن يكون اللقاء وما تم فيه من حوار سري، خشية أن يصل الخبر إلى حزب المعمرين الفرنسيين، لكن المحامي البحري قيقة قام بإفشاء السر إلى رفيقه الشاذلي خير الله، والذي بدوره قام بالاتصال بمدير جريدة "تونس الاشتراكية" لسان حال الحزب الاشتراكي، فنشرت المحادثة إلى جانب جريدة "لادياش التونسية"

---

[1]– الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 76.

[2]– نفس المصدر، ص 77، 78.

[3] – التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي والاستعمار بالبلاد التونسية 1881ـ1939م**، مج2، د ط منشورات كلية الأدب، منوبة، 1992م، ص234.

لسان حال المعمرين الفرنسيين فقام المقيم العام باستدعاء اللجنة التنفيذية ووجه إليهم اللوم على إفشاء السر، فما كان من اللجنة إلا أن قامت بإقالة البحري قيقة من الحزب[1].

وفي هذا الشأن ذكر الحبيب بورقيبة أن ما قامت به اللجنة التنفيذية من تصريحات ضده وضد فريق جريدة "العمل التونسي" هي السبب في انسحابهم، وكذلك قضية فصل البحري قيقة من العضوية في اللجنة التنفيذية، وأكد أن أعضاء اللجنة التنفيذية صرحوا للمقيم العام: ((أن جريدة العمل التونسي هي السبب وأن بورقيبة هو المحرك لأعمال التشويش والداعي إليها)) فقامت اللجنة بمحاكمة البحري قيقة وأقصته من عضويته في الحزب[2]، إضافة إلى أن هذه الجماعة رأت أن اللجنة التنفيذية متساهلة في قبول الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام، ولكن في حقيقة الأمر نجد أن جماعة العمل التونسي والتي عرفت فيما بعد بجماعة الديوان السياسي متقبلة للفكر الغربي ومتحررة من القيم الإسلامية[3].

وبالتالي ساهمت سلطات الحماية في إحداث الشقاق داخل الحزب الحر الدستوري، ونجحت في تشتيت العناصر الدستورية المرتكزة على أسس عربية وإسلامية والعناصر الشابة ذات الثقافة الفرنسية[4]، حيث يمكن اعتبار أن جوهر الخلاف يكمن في أن أعضاء اللجنة التنفيذية تشددوا في المحافظة على الدين ورفضوا فصل العمل السياسي عنه، وهو ما اعتبرته جماعة العمل السياسي إغراقا للقضية في الوحل، وكما أن مزجهم بين السياسة والدين جعلت منه جمعية صوفية، وذلك أنها تفتتح مؤتمراتها واجتماعاتها بالقرآن الكريم وهذا بعيد عن كل البرتوكولات السياسية[5]، كما كان لنفي الشيخ عبد العزيز الثعالبي دورا في حدوث الانشقاق داخل الحزب، حيث شهدت الحركة الوطنية منذ نفيه ضعف وفتور سرع من سير الحزب نحو الانقسام[6].

ويرجع أيضا سبب هذا الانقسام إلى اختلاف المناهج والطرق النضالية الكفيلة بتحقيق الاستقلال، فعبد العزيز الثعالبي بنى الحزب الحر الدستوري إيديولوجيا على أسس فكرية تمتد

---

[1] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص59.

[2] – الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 78.

[3] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص 149 .

[4] – مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث**، د ط، دار أسامة، عمان، 2004م، ص 231 .

[5] – يوسف مناصرية، الصراع...، المرجع السابق، ص 14 .

[6] – معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية**، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص 35.

جذورها إلى الفكر السلفي الإصلاحي، وربط نضال الحزب بالحركة الوطنية في المشرق والمغرب، أما الشباب المنشقين فقد درسوا بأوروبا وتربوا على الفكر التنظيمي الغربي، وبالتالي عامل الاختلاف في الثقافة أدى إلى اختلاف المنهج وأسلوب العمل بين الجيلين، فجيل الشباب متطلع إلى الاقتباس من الحضارة الغربية، وجيل الشيوخ انتهج طريقة الاحتجاجات ونشر المقالات في الصحف، وهذه الطريقة لم تعد ترضي ثلة الشباب المتأثرة بالحضارة الغربية الفرنسية، بل إن بعضهم قد انضم إلى صفوفها الحزبية وتنظيماتها السرية، وبالتالي نفروا من أسلوب الجيل القديم[1]، واعتبروه غير نافع لإيجاد حل للمعضلة التونسية، وقد لاحظوا أن إستراتيجية الثعالبي ورفقائه لا ترتكز إلا على العناصر البرجوازية بالعاصمة وليس لهم أدنى اتصال مباشر بالجماهير الشعبية[2]، لذا عملت الجماعة المنشقة على الاتصال بالجماهير الشعبية وإشراكهم في نشاط الحركة الوطنية، وبالفعل نجحوا في تأطير الجماهير وهذا يفسر نجاحهم السريع على حساب القادة القدامى[3].

ولئن ساهمت قيادة الحزب الحر الدستوري خلال العشرينات وبداية الثلاثينات في نشر الوعي فإنها كانت تحترز من الطبقات الاجتماعية ولا تحبذ العمل المباشر والالتحام بالجماهير بل تميل إلى النقاشات النظرية[4]، أما الحزب الجديد فكان أكثر نشاطا بل وأكثر لباقة في الوصول إلى الجماهير، وله شبكة من الشُعب واللجان في مختلف أنحاء البلاد، وضم أبناء الطبقة الوسطى من التجار ورجال النقابات، وكثيرا ما يؤخذ على الحزب الجديد هو الازدواجية فهو عربي ديمقراطي أمام الغربيين وإسلامي كاره للأجانب عندما يتوجه إلى أنصاره، بالرغم من عدم وجود شك في أن مفكري الحزب مخلصون في اعتناقهم للأفكار الغربية[5]، فالحزبين الدستوريين يلتقيان في نفس الغاية العليا وهي تحقيق استقلال البلاد، إلا أنهما يختلفان في

---

[1] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 61 .

[2] – الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص 357 .

[3] – محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 121.

[4] – خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 90 .

[5] – محمد حلمي المنياوي، **تونس بين الاتجاهات**، تق، مكتب تونس الحرة، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص79،80.

مفهوم المسائل الاجتماعية وفي الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق الاستقلال، كما يتضح الخلاف في التنافس القائم بين زعمائها.

أما البعض الأخر فقد أرجع سبب الخلاف إلى المؤاخذات التي رفعتها الجماعة المنشقة في جانب التسيير المالي للحزب بين أعضاء اللجنة التنفيذية بحيث قالوا: ((أن الأعضاء العتيقين في هيكل اللجنة التنفيذية يستأثرون بالأموال دونهم وهم لا يريدون إلا أن يشاركوهم ذلك ويقاسموهم الغنيمة، فلما أبى القدامى عليهم ذلك خرجوا يشيعون شنائعهم ومخازيهم ويعلنون على رؤوس الملأ ما في الزوايا من جنايا))[1]، ولعل أحسن ما نختم به هذا المبحث في تحديد منهج الدستوريين القديم والجديد قول الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي: ((إن الجهات العليا بباريس كانت لا تريد خيرا للجميع ولكننا إذا تبصرنا نحن في الأمر بإمعان نرى أن الاستعمار لو خير في تلك اللحظة لفضل الجناح الجديد، كما ستؤكد ذلك الأيام ... بعد عشرين سنة ولكن إذا انتهى الاستعمار بعد كل ضغط وكل قمع أن يتحقق الاستقلال، تُرى لمن تسلم على الأقل مفاتيح القلعة أمن الأليق أن تسلمها للثعالبي الذي سيرفع على القلعة راية الإسلام؟ بينما بورقيبة سيجعل منها قلعة علمانية إذا لم يبق أي تردد في الأمر لدى الجهات الباريسية تجاه احتمال الاستقلال أن تسلم المفاتيح إلى الحزب العلماني، ولعل الانشقاق حدث في تلك الحقبة إنما هو نتيجة مسبقة تمهيدا لاحتمال قد تصيره الأيام واقعا تاريخيا))[2].

ثانيا: مظاهر الانشقاق:

بمجرد خروج الحبيب بورقيبة وجماعته من الحزب بدأت مظاهر الصراع تتجلى بين الطرفين، ومنها ما ذكره الحبيب بورقيبة أن الحاج البشير بن فضل دعاهم إلى عقد مؤتمر في قصر الهلال من أجل إيجاد حل ولم الفرقة، (وقد كان تصدر نشريات استعلامات شهرية و أسبوعية عن ما يجري بين المنشقين من جهات عديدة)[3]، لكن أعضاء اللجنة التنفيذية حجروا على الدستوريين الاتصال به لأنه مطرود من الحزب، وبغية التأثير على عقول الشعب أخذوا يرددون قوله تعالى: ﴿ يأيها الذين ءامنوا إن جاءكم فاسق بنباء فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾[4] فرددنا عليهم بأية أخرى قوله تعالى: ﴿ وقل اعملوا فسيرى

[1] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 93، 94 .

[2] – مالك بن نبي، **مذكرات شاهد للقرن**، ط2، دار الفكر، دمشق، 1984م، ص335، 336.

[3] – انظر، ملحق، رقم: (01)، ص118.

[4] – سورة الحجرات الآية 6.

الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾[1]، وأضاف محي الدين القليبي قائلاً:((إنهم عملاء الاستعمار وإلا كيف يفسر هذا الخلاف والصراعات ؟ ومن هو المستفيد إن لم تكن فرنسا)) ووجه الحبيب بورقيبة لهم انتقادا لاذعا قال فيه: ((إن الحزب الدستوري كان جزء من مسرحية الحماية))[2]، إذن من هنا احتدم الخلاف بين القيادة الوطنية في الحزب الحر الدستوري التونسي، وبينت صعوبة العمل المشترك داخل اللجنة التنفيذية[3].

بعد عقد مؤتمر قصر الهلال في 2 مارس 1934م والذي تم خلاله تأسيس الحزب الدستوري التونسي الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة ـ والذي ستأتي معنا تفاصيله لاحقاـ حدثت القطيعة بشكل رسمي بين الحزبين الدستوريين القديم والجديد، وعلى إثره بدأت مظاهر الصراع تتجلى بين الطرفين خصوصا ما قام به الحزب الجديد، وذلك بتوجيه اتهامات للحزب القديم حيث ادعى الحبيب بورقيبة أن المقيم العام هو الذي فكر في استجلاب الشيخ عبد العزيز الثعالبي خلال هذه الأزمة، واتهمه بأنه صناعة فرنسية[4]، غير أن هذا الإدعاء لا صحة له لأن الشيخ عبد العزيز الثعالبي قد أثبت من خلال مواقفه الميدانية عكس ذلك، بالاضافة إلى تقارير السفارات الفرنسية بالمشرق التي وصفته بالمشاغب لذا فضلت بقاءه بعيدا عن تونس، ومنها أن سفارة فرنسا بالقاهرة ادعت أن ممثلي الشعب التونسي لا يرغبون في عودته ومن بينهم أحمد الصافي الذي أتُهم بعدم رغبته بعودة الثعالبي فنشر مقالا في جريدة "النديم" في 08 ديسمبر 1934م كذب فيه هذا الإدعاء الذي اختلقته جماعة الديوان السياسي واتهمت به أحمد الصافي ومحي الدين القليبي، وهذا مكرا منهم لزرع البلبلة وتشويه الحزب[5]، وقد اتهم الحبيب بورقيبة جماعة الحزب الحر الدستوري أنها لا تريد أن تظهر مظهر المتعصب، ويشعر أن الحركة الوطنية كانت قائمة إلى ذلك الحين على أسس من الرياء والخوف، إذ لم يكن أعضاء الحزب

---

[1] – سورة التوبة الآية 105.

[2] – عواد إبراهيم خضر العبيدي، حسن علي خضر العبيدي، "الخلافات الإيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933 ـ 1937"، مجلة كلية العلوم الانسانية، ع 4، جامعة تكريت، 2016م، ص 21.

[3] – نعمة بحر فياض ،" دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد 1934-1945م"، مجلة الآداب الفراهيدي، ع 15، كلية التربية، قسم التاريخ، جامعة تكريت، العراق، 2013م، ص 1، 2.

[4] – جلال يحي، المرجع السابق، ص 1082 .

[5]– يوسف مناصرية ، الصراع...، المرجع السابق، ص 17، 18.

الحر الدستوري ليجرؤا على مواجهة فرنسا مقتصرين على التوجه إلى الباي كلما شعروا بالضيق أو المهانة[1].

وبالتالي تصاعد الخلاف شيئا فشيئا حيث ساهمت فيه العديد من الأطراف سوى على مستوى القيادة أو حتى من قبل سلطات الحماية[2]، إذن أفضى الانقسام إلى شقين متنافسين متنابزين دارت بينهما معارك سياسية فالحزب الحر الدستوري القديم وجريدته "الإرادة" التي أسست 1934م والحزب الدستوري الجديد وجريدته "العمل التونسي" التي ظهرت السنة1932م وأشتد التنابز خاصة بين محي الدين القليبي والحبيب بورقيبة إلا أنه ما إن ألقى المقيم العام "بيرطون" القبض على أعضاء الديوان السياسي في 3 سبتمبر وإبعادهم الى الجنوب حتى أخذ محي الدين القليبي يدافع عنهم ويندد بالإجراءات التعسفية المتخذة ضدهم، وهو الأمر الذي جعل المقيم العام يلقي القبض عليه رفقة الطاهر صفر والبحري قيقة وصالح بن يوسف[3]، وبعد الإفراج عنهم سنة 1936م عاد الفريقان لتراشق والتنابز على صفحات الجرائد خاصة لما عملت جماعة الديوان السياسي على استمالة المقيم العام "أرمان قيون" ممثل حكومة الجبهة الشعبية[4].

وأخذ الصراع شكل توسيع القاعدة وتقوية الحزب وتعزيزه وذلك باستقطاب عدد كبير من الأنصار، فشكلت شُعب بالمدن والقرى الساحلية والتي تنافس فيها كلا الطرفين[5]، حيث قام الحزب الدستوري الجديد بحملات بوسائل متنوعة في سبيل تحقيق أهدافه والتأثير على الجماهير، فدخل الزعماء للمدن وأخذوا يؤثرون بالجماهير عن طريق الاستعراضات والمناشير

[1] – سعيد الصافي، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، ط1، رياض الرياس لنشر، لبنان، 2000م، ص 81 .

[2] – يوسف مناصرية، الصراع...، المرجع السابق، ص 16 .

[3] – صالح بن يوسف، ولد بتونس سنة 1907م زوال تعليمه بالمدرسة الابتدائية بتونس العاصمة، وتحصل على شهادة ليسانس في الحقوق والعلوم السياسية من باريس، عاد إلى تونس سنة 1934م، وانخرط في الحزب الحر الدستوري الجديد اغتيل سنة 1961م بألمانيا ، انظر، محمد المنصف الشابي، **صالح بن يوسف حياة كفاح**، ط2، دار النقوش العربية، تونس 2007م، ص ص17-29.

[4]– الموسوعة التونسية، "محمد محي الدين القليبي 1899 ـ 1954م"، 15- 2-2018م، 8- 3-2018م، 18:34 wwww.mawsouss.tn

[5] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 148 .

والأناشيد الوطنية، وانتقاد النظام الاستعماري من خلال صحفهم، وقد نجحت الاجتماعات العمومية في بعث حماس كبير بنفوس الجماهير التونسية[1].

وفي خضم هذا الصراع شعر أعضاء اللجنة التنفيذية بالخطر الكبير الذي يحدق بهم خاصة أن الدستوريين الجدد نجحوا في إبعاد الجماهير عن حزبهم، فقامت اللجنة التنفيذية بجولات ميدانية للعديد من المناطق التونسية، واتهموا الدستوريين الجدد بأنهم متواطئون مع سلطات الحماية وشبهوا سياستهم بالسياسة الهتلرية والشيوعية ((إنهم يريدون تقليد الهتلريين والشيوعيين الذين تحكموا في مصائر الشعوب ومقررات الأمم قوتاً واستقدارا))[2].

وكتبت جريدة "الإرادة" التابعة للحزب الحر الدستوري القديم تصف جمعية المستقبل التمثيلية التي ذهبت إلى الجزائر تحديد إلى قسنطينة بأنها تروج لأنصار الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري وحذرت من هؤلاء لأنهم من خذل الوطن، وبالتالي انتقل صدى الانشقاق في هاته الفترة إلى الجزائر عن طريق صحافة البلدين، كما نشرت جريدة "الوزير"[3] أن خصوم الثعالبي يحاولون الإنقاص من قيمته باختلاق الإشاعات ضده وضد ابنه الذي يدرس بالجزائر، وقالت: ((إنه بدل أن ينفقوا عليه يعملون على إعاقته عن التحصيل الدراسي ومن قبل أصدقاء والده))[4].

وزادت حدة الخلاف على إثر عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1937م وفشله في الإصلاح بين الفريقين ولم تهدأ الخصومة إلا بعد حوادث 9 أفريل 1938م واعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد وإعلان حالة الحصار، حيث ركدت الحياة السياسية بالبلاد إلى غاية شهر نوفمبر1942م على إثر نزول الحلفاء في شمال افريقيا[5].

---

[1] – شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص 102 .

[2] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 149 .

[3] – الوزير، هي جريدة كانت تصدر بتونس لصاحبها الطيب بن عيسى، وهي نشرة اسلامية علمية عمومية أسبوعية، صدر أول عدد منها في أفريل 1920م. انظر، محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 57.

[4]– أبوبكر الصديق حميدي، **قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية1920-1954**، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2015م، ص 302، 303.

[5]– الموسوعة التونسية، المرجع السابق، ص 7.

ومن أبرز مظاهر الصراع بين الطرفين هو عقد كل تيار مؤتمر خاص به، حيث عقد التيار الجديد مؤتمر قصر الهلال2مارس1934م وعقد القدامى مؤتمر غرنوطة26أفريل1934م كرد فعل عن مؤتمر قصر الهلال[1]، وتم عقد مؤتمر بنهج غرنوطة بتونس العاصمة.

قامت اللجنة التنفيذية بتكثيف اتصالاتها بمناضليها وحثهم على الالتزام بالمبادئ الدستورية وتعزيزا لنشاطها منذ مؤتمر نهج الجبل، عقدت مؤتمر غرنوطة بحضور مبعوثي شُعب الحزب[2] حيث وضعت فيه تقرير شامل لأعمال اللجنة التنفيذية السياسية منها والمالية، مع مناقشة موضوع الانشقاق الذي يمر به الحزب.

وقد حاول قادة الديوان السياسي إفشال هذا المؤتمر وذلك بما قاموا به من أعمال شغب ضد أعضاء الحزب الدستوري القديم، حيث تجمع الحبيب بورقيبة وأخوه محمد والطاهر صفر ومناصريهم من الجمهور لمنع وصول المؤتمرين لمكان المؤتمر، حتى أنهم حاولوا الدخول لقاعة المؤتمر بالقوة وقاموا بخلع باب نادي الحزب[3]، وبعد مغادرتهم المكان بقي مناصري الحبيب بورقيبة يتجولون في أزقة المدينة يهتفون" يسقط الصافي"، ثم اجتمعوا بعد ثمانية (8) ساعات بمنزل قناوي برئاسة الحبيب بورقيبة والبحري قيقة، وقد كان هذا الفعل مخطط له ولم يكن اعتباطيا، حيث صرح الحبيب بورقيبة: ((يجب أن ننتقم الآن، اذهبوا الآن إلى الصافي وتناقشوا معه حول إمكانية حضورنا إلى مؤتمره))، أما محمود الماطري قال: ((أن الناطقين باسم الصافي لم يقدموا أية نتيجة ولكني ألح على الحضور وإذا لم يفهم الصافي للمرة الأخيرة سندخل على مقر المؤتمر بالقوة و نفشله))[4].

إن جماعة الديوان السياسي أصروا على الحضور للمؤتمر من أجل كسب المزيد من الأعضاء لحزبهم، ولكن الغرانطة أي جماعة الدستوري القديم رفضوا حضورهم وطردوهم بعد الاشتباكات التي كادت أن تؤدي لتدخل سلطات الحماية[5].

---

[1] – يوسف مناصرية، الحزب...، المرجع السابق، ص203.

[2] – من بين هذه الشعب، جربة، قصر قفصة، قلعة سنان، زاوية سوسة، شعبة الجرابة بتونس زمالة السواسي، حمام سوسة المهدية، المركاض، زغوان. انظر، محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص414.

[3] – حفيظ طبابي، **الحزب الحر الدستوري التونسي1934-1938**م، ط1، الدار التونسية، تونس،2001م، ص84، 85.

[4] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 123، 124.

[5] – سعيد الصافي، المرجع السابق، ص 94.

أذاع القدامى تصريح جاء فيه:((أنهم لم يتنازلوا عن مطالبهم رغم الخلافات الداخلية وأكدوا على السير بالبلاد نحو الاستقلال وهو الهدف الأسمى للحزب))، كما ركزوا على البرنامج السياسي الذي أقره مؤتمر نهج الجبل والتمسك بجميع الإصلاحات التي من شأنها أن تنقض البلاد من الحالة المزرية التي تعيشها[1]، وحدد المؤتمر النقاط العريضة التي تسمح له بالمحافظة على الشخصية الوطنية وعلى سلطة الشعب[2]، كما تم خلاله فصل الحبيب بورقيبة وجماعته من عضوية اللجنة التنفيذية وانتخاب أعضاء جدد[3]، وختم الحزب بيانه بتوضيح الخطوط العريضة "القانون الأساسي"[4].

قامت جرائد الحزب الحر الدستوري القديم في العديد من مقالاتها بالحديث عن الازدراء والتهكم الذي مارسه أصحاب الديوان السياسي على اللجنة التنفيذية بمناسبة عقد هذا المؤتمر، فكتبت بجريدة "النهضة" في عددها الصادر 28-04-1934م مقالا جاء فيه: ((مؤتمر دستوري...! تحت حراسة ومساعدة البوليس))[5]، وبذلك تمت القطيعة الرسمية بين الطرفين وظهر ما يعرف باللجنة التنفيذية(الحزب القديم) والديوان السياسي(الحزب الجديد)[6].

ثالثا: التكوين الفكري والنضال السياسي لعبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة.

1 ـ التكوين الفكري والنضال السياسي لعبد العزيز الثعالبي :

هو عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمان[7]، ولد بمدينة تونس يوم 5 سبتمبر 1876م[8] وهو من أصل جزائري إذ هاجرت عائلته إلى تونس بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م[9]، وقد نشأ الثعالبي في كنف جده عبد الرحمان الثعالبي القاضي الجزائري الذي رفض

---

[1] – يوسف مناصرية، الحزب...، المرجع السابق، ص203.

[2] – يوسف مناصرية، الصراع...، المرجع السابق، ص20.

[3] – من بينهم أحمد توفيق المدني، شيخ طيب رضوان، محمد بن ميلاد، الهادي بن فرج، الهادي زبيدي، انظر عواد إبراهيم خضر العبيدي، حسن علي خضر العبيدي، المرجع السابق، ص 27.

[4]– نفس المرجع.

[5] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 128.

[6] – عبد المجيد كريم وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881ـ1964م مقاربة**، د ط، المعهد الأعلى للحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008م، ص 87.

[7] – انظر، ملحق، رقم: (02)، ص 119.

[8]– عبد العزيز الثعالبي، **سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية 132هـ / 750م** ، تق، حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ص 15.

[9] – زهير الذوادي، **الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي**، ط1، دار عربية، تونس، 2014م، ص9.

العمل لصالح الفرنسيين، وهاجر إلى تونس ترفعا عن ذلك حيث تولى رعايته رعاية إسلامية[1] فبعد أن حفظ نصيبا من القرآن الكريم، وتعلم اللغة العربية والفرنسية بالمدرسة الابتدائية، التحق بجامع الزيتونة لمواصلة دراسته الثانوية[2]، كما التحق بالمدرسة الخلدونية وأقبل على دروس أساتذتها من أمثال سالم بوحاجب، والبشير صفر وغيرهما من رواد النهضة الفكرية بتونس، كما أنشأ جريدة "سبيل الرشاد" سنة 1896م ذات توجه إسلامي وحدوي تنويري تحرري[3].

اشتهر الثعالبي برحلاته التي جاب فيها العديد من البلاد العربية والإسلامية، وهناك احتك بالكثير من رجال الدين والفكر، وبالتالي بعد عودته من المشرق عاد متشبعا بالفكر الإصلاحي من خلال احتكاكه برواده وعلى رأسهم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وكل من تبنى فكرهم من أنصار جمعية العروة الوثقى، كما حاول أن يربط الصلة بأصحاب الفكر الفرنسي المستوحى من مبادئ الثورة الفرنسية ومن خلال الحزب الاشتراكي، وانتمى إلى الجامعة التونسية للفكر الحر التي تأسست في أوت 1903م لمقاومة الظلامية والجهل والتعصب وغيرها. وبرجوعه إلى تونس 1902م أحالته الحكومة على المحكمة من أجل أفكاره الإصلاحية التحريرية فصدر عليه حكم بالسجن لمدة شهرين سنة 1904م، وفي سنة 1907م انضم إلى حركة الشباب التونسي، وتولى في سنة 1909م رئاسة النشر من "جريدة التونسي"[4].

من أهم مؤلفاته "روح التحرر في القرآن" والذي ضم فيه آراءه الإصلاحية، كما جاء الشق المتعلق بالقضايا السياسية في كتابه كحوصلة لفكره السياسي حتى ذلك الحين، ودعا فرنسا إلى تحرير الإنسان المسلم انطلاقا من مبادئ حقوق الإنسان التي تنادي بها، إلا أنه سرعان ما عدل عن آرائه، وبدأ بمناهضة السياسة الاستعمارية عن طريق انضمامه إلى حركة الشباب التونسي سنة1909م[5]، وكان الثعالبي يمثل في النخبة التونسية الاتجاه الثوري الداعي إلى

---

[1]– أنور الجندي، **عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984م، ص 10.

[2]– محمد يزير، **عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره 1876ـ 1944م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص العلاقات بين المغرب والمشرق في العصور الحديثة والمعاصرة، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010–2011م، ص 33.

[3]– علي بن مبارك،" قراءة في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي الإصلاحي كتاب روح التحرر في القرآن نموذجا"، مجلة تونيزيان ، ع 25، 20- 12-2014م، ص 5.

[4] – عبد العزيز الثعالبي، سقوط الدولة...، المصدر السابق، ص 15.

[5]– محمد يزير، المرجع السابق، ص 47.

الاستقلال الكامل لتونس، لكنه ومع بداية سنة 1919م أصبح يقود الاتجاه الواقعي العربي الإسلامي، ونجده سرعان ما رضخ اتجاهه لتيار الإصلاحي والمعتدل اللذين سيطرا على اتجاه الحزب الحر الدستوري، وقد كان كتابه "تونس الشهيدة" عبارة عن وصف للوضعية السياسية والاجتماعية بتونس خلال النصف الثاني من القرن 19م مقارنة بالوضعية التونسية بعد انتصاب الحماية، كما عرض مطالب التونسيين وجاء الكتاب باللغة الفرنسية[1].

رجع عبد العزيز الثعالبي سنة 1937م إلى تونس ووجد الوضع السياسي والحركة الوطنية تعاني الانشقاق في حزبها الحر الدستوري، فحاول دون جدوى توحيد شقي الصراع تحت زعامته إلا أن محاولاته باءت بالفشل، فاعتزل الحياة السياسية إلى أن وفاته المنية بأكتوبر 1944م[2] ومن أهم مؤلفاته: "الرسالة المحمدية"، "محاضرات في التفكير الإسلامي" ،"تاريخ شمال إفريقيا" "خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس"[3].

2ـ التكوين الفكري والنضال السياسي للحبيب بورقيبة.

ولد الحبيب بورقيبة[4] في 3 أوت 1903م بمدينة المنستير بالساحل التونسي[5]، وهو من أصول ليبية من قبيلة الدرادفة من كراغلة مصراتة، هاجر جده إلى تونس سنة 1795م بسبب السياسة التعسفية التي اتبعتها الأسرة القرمانلية[6]، وكان والده يعمل ضابط في جيش الباي بحيث ترعرع في عائلة بسيطة، درس في المدرسة الابتدائية بفرع الصادقية وتحصل منها على الشهادة الابتدائية سنة 1913م[7]، كما أكمل دراسته الثانوية بالمدرسة الصادقية لصبح مترجما فتحصل على منصب عمل داخل الإدارة الفرنسية، ثم انتقل إلى معهد كارنو سنة 1917م، لكن في سنة 1919م انقطع عن الدراسة لأسباب صحية ليعود في سنة 1920م، وأثناء مزاولته الدروس في معهد كارنو تعرف على البحري قيقة والطاهر صفر ليشكل معهم الثلاثي

---

[1]– محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرا وواقعا الاتجاه الوحدوي بالمغرب العربي 1910 ـ 1954م**، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص 214، 215.

[2]– عبد العزيز الثعالبي، سقوط الدولة...، المصدر السابق، ص 16.

[3]– محمد يزير، المرجع السابق، ص 170.

[4] – انظر، ملحق، رقم: (03)، ص 120.

[5] – الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص3.

[6] – عبد العزيز نجم فرج، **القبيلة والإسلام والدولة في ليبيا**، د ط، دار الدعوة، القاهرة، 2004م، ص234.

[7] – الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 37.

الساحلي[1]، وفي سنة 1924م تحصل على شهادة الباكالوريا، ليقرر بعدها إكمال دراسته في المعهد العالي للحقوق والمدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس[2]، استطاع من خلال إقامته بباريس أن يربط الصلة مع بعض الشباب الفرنسيين المتحررين وكذا بعض ممثلي الحركة القومية العربية وفي مقدمتهم الزعيم شكيب أرسلان[3]، وفي سنة1927م تحصل على الإجازة في في الحقوق ودبلوم المدرسة الحرة للعلوم السياسية، ثم عاد إلى تونس وانخرط في سلك المحامين[4].

كما بدأ الحبيب بورقيبة نشاطه أيضا من خلال كتاباته في الصحف خاصة جريدة "صوت التونسي"[5]، وانتقد الانتهاك الذي تقوم به سلطات الحماية في تونس، وندد بالمؤتمر الافخارستي الافخارستي سنة1930م، حيث وصفه: ((بأنه نكبة على البلاد التونسية)) عن طريق مقال نشره في جريدة "الصوت التونسي"، وفي سنة 1932م أسس مع رفقائه جريدة "العمل التونسي" ناطقة باللغة الفرنسية[6].

اعتقل الحبيب بورقيبة عدة مرات نتيجة لنشاطه السياسي ضد سلطات الحماية، لعل من أبرزها اعتقاله في 3 سبتمبر 1934م، واعتقل لمرة أخرى سنة1938م وأطلق سراحه سنة 1943م، ثم هاجر إلى القاهرة وعاد إلى تونس سنة 1948م[7]، وعند الإعلان عن قيام الثورة المسلحة في 18جويلية 1952م اعتقل مرة أخرى ولم يطلق سراحه إلا في 1 جوان 1955م.

---

[1] – سعيد الصافي، المرجع السابق، ص ص 45–47.

[2] – الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 37.

[3] – شكيب أرسلان ، ولد سنة 1869 بلبنان، واشتهر بلقب أمير البيان لكونه أديبا وشاعرا وسياسيا، وهو من أكبر المفكرين والدعاة لوحدة واستقلال العالم العربي والاسلامي، توفي سنة 1946م ببيروت. انظر، محمد بن عزوز حكيم، **وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب أسبابها أهدافها نتائجها**، د ط، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر، تطوان 1980م، ص 11، 12.

[4] – أحمد الطويلي، **عبد العزيز الثعالبي مسيرة نضاله الفكري والسياسي**، د ط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية تونس،2012م، ص167.

[5] – أحمد القصاب، المرجع السابق، ص543.

[6]– حسن زغيم حزيم، المرجع السابق، ص3.

[7] – عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية فكرية مقارنة1899-2000م**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة 2009–2010م، ص 98.

وفي 3 جوان 1955م وقع مع فرنسا اتفاقية الاستقلال الذاتي[1]، أما في 20 مارس 1956م تم توقيع على وثيقة الاستقلال التام، وأثناء توليه الحكم بعد الاستقلال قام بتعديل دستوري في 27 ديسمبر 1974م سمح له برئاسة الدولة مدى الحياة، وبسبب تردي حالته الصحية انقلب عليه وزيره الأول زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 1987م، معلنا نفسه رئيسا للجمهورية التونسية ووضعه تحت الإقامة الجبرية في مسقط رأسه بالمنستير إلى أن وافته المنية في 6 أفريل 2000م[2].

ترك الحبيب بورقيبة الكم الهائل من الخطب والكتب والوثائق لاشتغاله بالصحافة، ومن خلال نضاله في الحركة الوطنية[3]، لعل من أبرز كتبه نجد: "الحبيب بورقيبة بين تونس وفرنسا كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون"، "حياتي آرائي جهادي"، "من أجل السلام في الجزائر"[4].

المبحث الثاني: ردود الأفعال ومحاولات الإصلاح

إن المشهد الحزبي الذي خلفه الانشقاق على الوضع العام للحركة الوطنية التونسية حتم على رجالها القيام بالعمل على الاصلاح بين الفريقين ورأب الصدع، وكذا بعض الزعامات الإقليمية في الجزائر، التي واكبت هذا الحدث عن قرب وكان لها مواقف متعددة للم شمل المنشقين، ودحر مساعي الاستعمار الذي كان يحبذ هذا الانشقاق.

أولا: ردود الفعل التونسية:

أ) ـ الشيخ عبد العزيز الثعالبي:

في جويلية 1937م عاد الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس في وقت بلغت فيه سمعة قادة الحزب الدستوري الجديد أوجها، وكان الحبيب بورقيبة يمسك بقبضته أربعة مئة (400) من الشُعب الحزبية بخلاف الحزب الدستوري القديم، الذي تبدو عليه علامات التحجر[5]، وقد ذكر عبد العزيز الثعالبي أنه شق عليه الانقسام الذي شهده الحزب: ((وقد شق عليا كثيرا أن ينقلب

---

[1] – الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ، 1999م، ص5.

[2] – مجهول المؤلف، "الحبيب بورقيبة"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 17-09-2017م، 28-02-2018م، 09:02، www.aljaeera.net

[3] – نور الدين دقي، "بورقيبة ومفارقات السياسية"، مجلة الفكر الجديد، ع7، تونس، 2016م، ص 81، 82.

[4]– عز الدين معزة، المرجع السابق، ص128، 129.

[5] – شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص 110 .

الحزب الذي لاقيت في تأسيسه أشد الآلام من سنة 1918-1923م وقصدت من تأسيسه أن يكون أداة صالحة لخدمة وتوحيد جهودها على الخير ولم شعثها لاسترجاع حقها السليب))[1] وعندما عاد الثعالبي إلى تونس استقبل بحفاوة جماهيرية كبيرة، خاصة من طرف الدستوريين الجدد، وهذا بقصد الوقوف إلى جانبهم على حساب الحزب الدستوري القديم، وعند وصوله طُلب منه التصريح حول الموضوع فقال: ((ليس لي ما أقوله في هذا الموضوع إلا بعد إجراء الحوار بين الطرفين))، وهو ما فسره أعضاء الحزب الجديد أن الثعالبي لا يزال متمسكا بالحزب القديم[2].

بدأ الشيخ عبد العزيز الثعالبي مساعي لم شمل المنشقين بتنظيم اجتماعات تحضيرية وبعث لجنة اتصال لإزالة الخلاف بين المنشقين، لعل من أبرزها الاجتماع التمهيدي الذي عقد بمنزله يوم 21 جويلية 1937م بحضور العلامة عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين والبشير البكري وأحمد بن ميلاد، حيث يقول الثعالبي في ذلك: ((... كان الاجتماع مشبعا بالولاء لا يعكر صفوه معكر حتى أعتقد الحاضرون أن وشيجة الخلاف قطعت وعادت الصداقة إلى مجاريها...))[3]، والملاحظ أن الفريقان أبدوا رغبتهما في التوحد لكن كل على طريقته الخاصة، فاللجنة التنفيذية تعتمد على سمعة الثعالبي ورصيده النضالي، بينما يعتمد الديوان السياسي على قوته المادية ورصيده الجماهيري، إلا أن مناورات الحزبين وتحيز الثعالبي للحزب القديم جعله يتجاوز دور الوسيط ليتحول إلى مناصر لشق على حساب الأخر، وهو ما أرجع الخلاف إلى دائرته الأولى[4].

سمع عبد العزيز الثعالبي للشقين ليعرف حيثيات الصراع وكيف تطور، وبذلك ذكرت جماعة الديوان السياسي أن جماعة اللجنة التنفيذية أهملوا القضية والاتصال بالجماهير، ولم يبق لهم أثر بالبلاد، ولما ثاروا عليهم لإنقاذ الحركة قاوموهم واتهموهم زورا، ولما كشفهم البحري قيقة حاكموه وطردوه من الحزب، فردت اللجنة التنفيذية على هاته التهم بقولهم: ((أن اتهام الديوان السياسي باطل لأن المنشقين دخلوا اللجنة إثر حوادث التجنيس وقد كانت لهم نشاطات أقلقت الإقامة العامة فأصدرت أمر حل الحزب، ورغم ذلك بقي لهم اتصال بالشُعب))، أما

[1] – عبد العزيز الثعالبي، **الكلمة الحاسمة**، تع، حسن أحمد جعام، د ط، دار المعارف، سوسة، 1989م، ص23.

[2] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 64 .

[3] – عبد العزيز الثعالبي، الكلمة...، المصدر السابق، ص42.

[4] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 98 .

تهمة طرد البحري قيقة فقد قالوا: ((وما فعله البحري قيقة إلا لهدم الحزب وتأليب الأعداء عليه، وأما الوشاية بهم للسلطات فهو من قبيل الخداع...لستر فضائحهم ومنكراتهم))[1] بالاضافة أنهم ذكروا أن جماعة الديوان السياسي ((خرجوا عن مبادئ الحزب وذلك بـ :

ـ التصريح أن غايتهم لم تكن ولن تكون استقلال البلاد.

ـ باعترافهم برغبتهم ببقاء الحماية ويعملون في دائرتها ولا يريدون الخروج عن نطاقها.

ـ بعدولهم عن مطالب الحزب التي قررها مؤتمر سنة 1933م وأعلنها في تصريحه المشهور وتمسكهم بمطالب أكثر ما يقال فيها أنها إصلاحية. وهي أقل حتى من مطالب الحزب الإصلاحي المعروفة.))[2]

وبعد أن رأى عبد العزيز الثعالبي رأي الطرفين رد قائلا: ((أبصرت وأنا أقرأ رد اللجنة التنفيذية على تلفيقات الديوان السياسي وشبح الخطر المخيف يتهدد قضية الأمة إذ انتقلت من محيط النزاع الشخصي الذي يقع عادة بين طلاب الزعامات))، واتفق مع المنشقين على تشكيل هيئة من الطرفين تجتمع في بيت الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وفعلا تم اللقاء بحضور هيئتين ممثلتين للحزبين الدستوريين وتقرر فيه تأليف لجنة عليا منتخبة من قبل الطرفين وسميت بلجنة الاتصال على أن تجتمع بـ06 أوت 1937م، إلا أن العراقيل بدأت تظهر من خلال الأكاذيب التي ادعتها جماعة الديوان السياسي[3].

وخلال الاجتماع الذي أجري بحلق الوادي بـ 06 أوت 1937م بمنزل الثعالبي تم فيه الاتفاق على عدة نقاط من بينها: طي الماضي بحذافيره، وتوحيد الجهود، واستمرار التجانس في الفكر والتناسق بالعمل، وذلك عن طريق تكوين لجنة تسمى لجنة النظر والبحوث السياسية التي عملها التفاهم في جميع المسائل المتعلقة بالحكومة وأفاد الوفود للمفاهمة فيها، ووقع الخلاف حول مسألة الوفود التي رآها الطاهر صفر تحدي شخصي للحبيب بورقيبة، واقترح دمج هيأتي الحزب عن طريق الاقتراع العام لتفادي الخلاف، إلا أنه رفض لأن وقت الاندماج لم يحن بعد مادامت بعض المسائل لاتزال عالقة، وتم الاتفاق على استئناف الاجتماع إلى يوم 10 أوت 1937م فتغيبت جماعة الديوان السياسي دون عذر[4].

---

[1] – عبد العزيز الثعالبي، الكلمة...، المصدر السابق، ص ص 26– 30.

[2] – نفس المصدر، ص 33، 34.

[3] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 192، 193.

[4] – عبد العزيز الثعالبي، الكلمة...، المصدر السابق، ص ص 47 –50.

والملاحظ أن جماعة الديوان السياسي قرروا مقاطعة هذا المسعى لما راو أنه لا يتناسب مع تطلعاتهم، مع المماطلة لكسب الوقت لصالحهم[1].

بالمقابل يمكن القول أن عودة الثعالبي طرحت مسألة أي الفريقين المستفيد منها وخصوصا أنه غاب أربعة عشرة (14) سنة جعلته يفقد كل التطورات الحاصلة بالبلاد، فلم يكن الفريقان يحتاجان خبرته السياسية في التنظيم والتسيير، وإنما يحتاجان إلى سمعته وخطابه التأثيري بالشعب، إلا أن انحيازه للجنة التنفيذية أربك الأمور أكثر وأحدث هزة في صفوف القيادة الجديدة، فسعوا جاهدين لشل حركته ونشاطه معتمدين جميع الوسائل لإبعاده عن طريقهم.[2]

ورغم كل ما سبق ذكره قدم الثعالبي دعوة جديدة للجنة الاتصال للاجتماع حول مشروع الوفاق، وقد استشف الثعالبي من خلال القرارين أن جماعة اللجنة التنفيذية لديها حسن القصد مع الاطمئنان للوفاق، أما جماعة الديوان السياسي تنبذ الوفاق وتتلاعب بالكلمات بغية تحطيم مشروع الوفاق[3]، وقد ذكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مقال نشره بجريدة "الإرادة" لسان حال للحزب الدستوري القديم في 13 أكتوبر 1937م[4]: ((زارني الحبيب بورقيبة ومعه أعوانه الطاهر صفر، البحري قيقة، صالح بن يوسف، سليمان بن سليمان، صادق بوسفارة لإقناعي بوجهة نضرهم في الوفاق فعرضوا عليا أنهم يقبلون بإيجاد لجنة عليا تكون وسطا بين الهيئتين بشرط أن تقصي اللجنة التنفيذية أربعة من أعضائها... فقلت لقد كنت سمعت من أعضاء اللجنة التنفيذية مثل هذه الرغبة في إقصاء أربعة منكم عن الديوان السياسي...، فلماذا تردون هدم ما بنيتموه بأيدكم من قبل، فقالوا كنا أقلية والآن قد تكاثرنا وبلغ الداخلون في حزبنا خمسين ألف نسمة يسعنا أن نستغني عنهم كلهم فضلا عن البعض منهم))[5]، واقترح الحبيب بورقيبة القيام بجولات بالبلاد ليرى الثعالبي بنفسه مؤيديهم ومدى شعبيتهم على أن تكون أول زيارة إلى سواسي إحدى مناطق مدينة المهدية، وتم الاتفاق على موعد السفر إلا أنهم سبقوه بالسفر إلى الجهة المقصودة بالزيارة وأخذوا يثيرون فكرة معارضة الوفاق[6]، يقول الثعالبي: ((وجاء موعد

---

[1] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 195 .

[2]– عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 99 .

[3] – عبد العزيز الثعالبي، الكلمة...، المصدر السابق، ص 46، 47.

[4] – انظر، ملحق، رقم: (04)، ص121.

[5]– علي المحجوبي، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 201.

[6]– عبد العزيز الثعالبي، الكلمة...، المصدر السابق، ص64.

السفر وانتظرنا الحبيب بورقيبة فلم يأت ولم يعتذر...وسافرنا فكان يعترضنا في كل جهة قصدناها بعصابة من فلتاء المنستير ينقلهم في سيارات لتهتف ضدنا خارج كل بلد قصدناه وتقذف سيارتنا بالحجارة....، وكانت هذه العصابة المسلحة تحتل الطرق وتترقب السيارة التي أركبها لأنها مأمورة بالفتك بي والقضاء علي وحدثت تلك الحادثة الدامية عشية يوم السبت 25 سبتمبر 1937م))[1].

وهنا أدرك الثعالبي أن هاته الثلة لا تسعى إلى الوفاق والعمل من أجل المصلحة الوطنية والهدف الأسمى، وإنما تعمل لشهوات شخصية ورغبات باطنه تمثلت في التصدر والزعامة وإبعاد القدامى بفكرهم وأساليبهم والسير بالبلاد بمنحى أخر بناءا على تصوراتهم، وبذلك أفشلت كل محاولاته للم الفرقة، وعليه توجه الثعالبي بالكلمة الحاسمة التي اعتبر فيها أن الأحداث التي وقعت هزيمة معنوية، وضربة قوية لشخصه، جعلته يقرر اعتزال العمل السياسي، موكلا مسألة حسم الخلاف إلى الشعب التونسي[2].

ب – الشعب :

اشتد الصراع بين الشقين واحتار الشعب أي شق يتبع فقام العديد منهم بمراسلة الشيخ الثعالبي الذي كان في رحلته بالصين، حيث استنجدوا به لجمع كلمتهم وطلبوا رأيه في أي فريق يتبعون، وألحوا عليه بضرورة الإسراع في الرجوع لإنقاض الوضع المحتدم بين الفريقين[3].

وعلى إثر الاعتقالات التي قام بها المقيم العام "بيرطون" أواخر سنة 1934م في صفوف الحزبين المنشقين قام الشعب بالعديد من المظاهرات المناهضة للاستعمار والناقمة على اعتقال القادة الدستوريين، وقاموا بتقطيع أسلاك الهاتف وتدمير الجسور، والسكك الحديدية، واستمر الغليان الشعبي لمدة عامين كاملين[4].

ثانيا: رد فعل سلطات الحماية:

منذ بدايات ظهور الخلافات بين الجيلين سعت سلطات الحماية لإذكائها، حيث عملت على استغلال تلك الخلافات لصالحها، إذ اعتمدت على عدة أساليب تمثلت في تشجيع أعضاء اللجنة التنفيذية للابتعاد عن جريدة "العمل التونسي"، وسمح لهم بإصدار جريدة ناطقة بالعربية

[1] – علي المحجوبي، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 202.

[2]– عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 99.

[3]– يوسف مناصرية، الصراع ...، المرجع السابق، ص 17.

[4] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 63.

سميت "الإرادة" وتظاهر في الوقت نفسه بتطبيق سياسية اتسمت بالتحرر ظاهريا، ومحاسبة سوء التصرف والفوضى في الإدارة[1]، وكذا كثفت الاتصالات مع ممثلي الانشقاق وذلك بإعطائهم وعود كاذبة تخدم مصالحها في تلك الفترة وأظهرت نوع من اللين[2].

وفي شهر ماي 1934م زار المقيم العام "بيرطون" مدينة المنستير والساحل التونسي، وسره تأسيس الديوان السياسي واستدعى الحبيب بورقيبة وجماعته وأخبرهم أن الإقامة العامة قد رخصت لهم بإخراج جريدتين بالعربية والفرنسية للتعبير عن نشاط حزبهم ونشر مبادئه[3]، إذن رحبت سلطات الحماية بانشقاق بورقيبة عن الحزب الحر الدستوري كإيذانا بنهاية الحركة الدستورية، وهذا الموقف مغايرا لما فعلته مع حسن القلاتي والشاذلي القسطلي اللذان خرجا عن الحزب وأسسا حزب الإصلاح الذي كان بإيعاز منها[4]، وعندما أدراك المقيم العام أن هذا الانقسام لا يعدوا أن يكون خلاف حول طريقة التسيير والعمل وبالتالي وضع احتمالين: إما أن يقوم باختراق التيار الجديد ويعمل على استمالة بعض أعضاءه، أو يبطش بالتيارين معا وهو ما قام به فعلا فأحدث جوا من الردع في صفوف الحركة الوطنية وشن حملة اعتقالات في صفوف الحزبين[5]، والنفي، والتشريد، وهاته الطرق لا تجدي نفعا ولا يمكن أن تطول، إلا أنها وسعت هوة الخلاف وزادت الوضع سوءا[6].

ثالثا: ردود الفعل الجزائرية:

كان للانشقاق الذي تفجر بين الجيلين القديم والجديد في الحركة الوطنية التونسية داخل حزبها الحر الدستوري صدى كبير لدى رجال الحركة الوطنية الجزائرية وكانت لهم مواقف متعددة في ظل هذا الانشقاق الذي كان الاستعمار يحبذه لتفريق الحركة الوطنية التونسية، هذا الحدث كانت الحركة الإصلاحية الجزائرية تراقب تطوراته وتدلي بمواقفها أحيانا وتدعو إلى

[1] – عواد إبراهيم خضر العبيد، حسن علي خضر العبيدي، المرجع السابق، ص 21.

[2] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 147.

[3] – يوسف مناصرية، الصراع...، المرجع السابق، ص 16.

[4] –الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 61 .

[5]– نفس المرجع، ص 62، 63.

[6] – مجهول المؤلف، "في الشمال الإفريقي هل يفض المشكل التونسي"، مج 12، ج2، الشهاب، 1936-1937م، ط1، دار دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ت، ص 110

المصالحة أحيانا أخرى رأبا للصدع لما له من انعكاس على كل منطقة المغرب العربي وللقضاء على مخططات الاستعمار[1].

وقد جاء في المقال المعنون بـ" تونس في أيام الامتحان" للكاتب أبو اليقضان: ((إن الحزب القديم بشكله وأساليبه مؤلف من الشيوخ والمفكرين الكبار المحنكين والحزب الجديد بمغامراته ومطامحه مؤلف من نخبة الشباب المثقفين، فالأول يعتز بشيوخه وأسبقيته والثاني يباهي بثقافته العلمية وحيويته، الأول يعتمد على قوة إيمانه وإخلاصه والثاني يعتز بفتوته وعلومه الجديدة فمن أين يجتمع هذان العنصران، ويعملان في صعيد واحد، إذا لم تجتمع بينهما نية صافية وتلحم قوتهما العقيدة))[2].

وذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته أنه قام بمحاولة للإصلاح بين الجناحين: ((بعد أن آلت القضية إلى خلاف مرير مؤلم وعنيف...غادرت الجزائر من جديد قاصدا تونس ساعيا لجمع الشتات ولإصلاح الموقف، فوافقوا بالإجماع على تفويضي في حل المشكل لإعادة الوحدة للحزب، وتعهدوا بقبول أي اتفاق باسمهم))[3]، إلا أنه فشل في مهمته بسبب تعنت الحبيب بورقيبة[4].

حللت "جريدة الشهاب" أن الخطة التي انتهجها الحزب الدستوري القديم في بداية العشرينات تميزت بالشدة 1922-1925م، ثم عرفت البلاد مرحلة من الهدوء والليونة وخلالها قرر الدستوري القديم المشاركة في لجنة الإصلاحات التي شكلها "بيرطون"، وفي ظل هذه الظروف ظهر فيها الدستوريين الجدد وكانوا يرغبون في البروز إلى الساحة السياسية وراو أن السياسة التي سار عليها الحزب الدستوري القديم مبنية على الضعف وعدم الفاعلية وأراد أن يتموقع بين الجماهير، وكنتيجة لذلك انسحب القدامى من لجنة الإصلاحات التي اقترحها "بيرطون"[5].

---

[1] -أبوبكر الصديق حميدي، المرجع السابق، ص 302.

[2] – خير الدين شتره، **اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900– 1939م**، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 114، 115.

[3] – أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات في الجزائر 1925 –1954م**، ج2، ط خ، عالم المعرفة لنشر، الجزائر 2010م، ص 255.

[4] – خير الدين شتره، المرجع السابق، ص 115.

[5] – مجهول المؤلف، "الأزمة التونسية الرهيبة"، مج10، ج10، الشهاب ، 1934-1935م، ط خ، دار الغرب الإسلامي بيروت، د ت، ص510.

كما كتبت "جريدة الشعب" التابعة لحزب الشعب مقال تحت عنوان "زعيم الأمة يوحد صفوفها": ((نحن مغتبطين بالوفاق الذي سيكون بين الهيئتين الدستوريتين على إثر الاجتماع الذي عقد بدار الثعالبي بين الجناحين، وإن لنا وطيد الأمل وعظيم الثقة في رجل يدعوا لوحدة الشمال الإفريقي))، كما أعلن حزب الشعب تضامنه مع الحزب الحر الدستوري إثر دعوته إلى إضراب عام حيث وجه نداءً في جريدة "الأمة" للشعب جاء فيه: ((أيها التجار، أيها الصناع أيها العمال استجيبوا كلكم لندائنا فالإمبريالية الفرنسية بدأت تلعب بورقتها الأخيرة إننا في بداية الكفاح الذي لا يعرف مهادنة، أسسوا جبهة موحدة للكفاح تجمع تونس والجزائر والمغرب الأقصى))[1].

وفي شهر أوت 1937م زار عبد الحميد بن باديس تونس لغرض سياسي وهو تأييد موقف الثعالبي بعد تصدع الحزب وهذا التأييد بناءً على عدة منطلقات ومنها أنه جزائري الأصل وكذا تشابه بين أهدافهما، إن هذا الموقف من ابن باديس ورجال الإصلاح في الجزائر زيادة موقف كل النخبة الوطنية الجزائرية التي أيدت بشكل ضمني أو صريح للشيخ الثعالبي ضد خصومه جعل الدستوريين الجدد يقومون بتونسة الإطارات القيادية بالأجهزة الحزبية و الجمعوية[2].

كما أن ابن باديس كان أحد الشهود التاريخيين لقضية الوفاق، وقد تحدثت الصحافة الفرنسية على أن الزعيمين أي الثعالبي وابن باديس يتآمران على الوجود الفرنسي وأنهما يعملان على وحدة المغرب العربي وأن حضوره ليس لتهنئة الثعالبي بعودته[3].

وقد أظهر علماء الجزائر عبر جريدة "الشهاب" حرصهم على لم الشمل من جديد، حيث عبروا على رأيهم بأن الأستاذ الثعالبي منذ عودته يرغب في رأب الصدع وشكل لجنة لذلك ولكن رجال الديوان السياسي تراجعوا عن ذلك وأجلوه إلى أن يأتي المؤتمر للنظر في القضية وهو ما حول الأمر إلى حرب عنيفة عبر الصحافة[4]. الملاحظ على رجال جمعية العلماء المسلمين قد أيدوا الثعالبي لعدة أسباب من بينها: العداوة والحرب التي أعلنها أعضاء الديوان السياسي على الثعالبي التي ليس لها مبرر، ومحافظة اللجنة التنفيذية على المبادئ التي قام عليها الحزب بينما جماعة الديوان السياسي تنصلوا منها، وكذلك كان من المفروض أن يتركوا

[1] – خير الدين شتره ، المرجع السابق، ص 141.

[2] – نفس المرجع، ص 145.

[3] – أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص 152.

[4] – مجهول المؤلف، "الأزمة التونسية الرهيبة"، المصدر السابق، ص 515.

المجال للجنة التنفيذية والثعالبي أن يتنقلوا ويعملوا بحرية مثل بورقيبة وأنصاره، ورغم محاولات الجمعية للتوفيق بين المنشقين وجمع كلمة الحزب نحو هدف واحد إلا أن محاولاتها باءت بالفشل[1].

المبحث الثالث: تطور القضية التونسية في ظل الانشقاق

بعد التصدع والانشقاق الذي نخر بالحزب الحر الدستوري وقسمه إلى تيارين متنازعين، قام كل تيار بالتحرك لإقناع أكبر عدد ممكن من الشُعب الدستورية بصحة آرائه وتوجهاته، لكسبها إلى جانبيه، كما أفرز هذا الاحتكاك والصراع، معطيات جديدة على الساحة الوطنية، وعلى الوضع العام للبلاد.

أولا: مؤتمر قصر الهلال وتأسيس الحزب الدستوري التونسي الجديد 1934م

قام الأمين العام للحزب الحر الدستوري أحمد الصافي بإرسال منشورا في 17أكتوبر 1933م إلى رؤساء الشُعب الدستورية لأعلامهم باستقالة الحبيب بورقيبة، وطرد البحري قيقة من اللجنة التنفيذية، من جانب آخر واصلت اللجنة التنفيذية حملتها الصحفية في "جريدة الإرادة"، والتي طالبت في عددها الأول الصادر في 8 جانفي 1934م من المناضلين على وجه الخصوص بالانضباط المطلق لقرارات الحزب وتوجهاته وهذا تحسبا لما سيقوم به الحبيب بورقيبة وجماعته من حركة مناوئه ضدهم[2]، وبالمقابل قام الحبيب بورقيبة وجماعته بحملة ضد اللجنة التنفيذية داخل الحزب وحاول إقناع الشُعب الدستورية بموقفهم وشرح أسباب الخلاف واتهموا اللجنة التنفيذية بانتهاك قرارات مؤتمر نهج الجبل المنعقد في ماي 1933م، وكذا العجز والاستبداد، بل وقاموا بجولة بمدن الساحل وحاولوا إقناع الشعب هناك موقفهم[3].

وفي هذه الظروف التي تميزت بتبادل التهم بين الطرفين تقرر عقد مؤتمر رغم معارضة القدامى وشكلت جماعة العمل التونسي لجنة مؤقتة للإعداد للمؤتمر، والذي عقد يوم 2 مارس 1934م لمدة يوم واحد بمدينة قصر الهلال بدار أحمد بن عياد أحد مناضلي الحركة الوطنية التونسية، وتم استدعاء أعضاء الحزب الحر الدستوري القديم إلا أنهم رفضوا الحضور[4]، وعقد

---

[1] – أبوبكر الصديق حميدي، المرجع السابق، ص 306.

[2] – عواد إبراهيم خضر العبيدي، حسن علي خضر العبيدي، المرجع السابق، ص 23.

[3] – قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 137، 138.

[4] – علي المحجوبي، جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص 576.

المؤتمر الذي استجابت له خمسون (50) شُعبة[1] من الشُعب الدستورية[2] وندد خلاله الشق الراديكالي بخطة اللجنة التنفيذية واعتبرها عاجزة عن تبني مطالب الشعب، ولم يتخل الحزب الدستوري الجديد عن مطالبه التي تضمنها برنامجه الأول المصادق عليه في مؤتمر نهج الجبل[3]، وقرروا الاتصال بالجماهير الشعبية وإشراكهم في الحركة وعرفوا كيف يؤطرون الطبقة الشعبية وقد نجحوا في ذلك من خلال إيجاد مشروع جديد يتماشى مع تطلعات الشَعب[4].

لم يهتم المؤتمرون كثيرا بتحديد برنامج سياسي وهو ما يفرض صلاحية الميثاق الذي تم التصويت عليه بالمؤتمر السابق الذكر، ولكنه اهتم كثيرا بالتنديد بالفريق المسير سابقا[5]، كما ألقى الحبيب بورقيبة خطابا تضمن نقدا لاذعا وشديدا للجنة التنفيذية تخص حالات سوء التصرف وأساليب النضال الغير مجدية[6].

وقد انبثق عن مؤتمر قصر الهلال عدة قرارات منها : حل اللجنة التنفيذية للحزب لعبثها بالشعب واحتقارها لنداءاته، وإمعانها في التمسك بتفريق صفوف الوطنيين الأحرار، وتعويض اللجنة التنفيذية بهيئة أخرى تحت اسم الديوان السياسي[7]، والمصادقة على القانون الداخلي للحزب الدستوري الجديد الذي عرضه على النواب الأستاذ الطاهر صفر وقبله المؤتمر بالإجماع[8]، كما تقرر إبلاغ اللجنة التنفيذية بطردها، وتم انتخاب أعضاء الديوان السياسي خلال هذا المؤتمر وهم كالآتي: محمود الماطري رئيسا، والحبيب بورقيبة كاتب عام، الطاهر صفر نائبه، محمد بورقيبة أمين مال، والبحري قيقة نائبا له[9].

---

[1] – من بين هذه الشعب التي حضرت المؤتمر، المركاض، نهج الحقيقة، السبخة، سوق البلاغجية، الجريد، شعبة القروانيين سيدي منصور، الحاضرة، قصر الهلال، السواسي. انظر، حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص76.

[2] – انظر، ملحق، رقم: (05)، ص 124.

[3] – خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 103.

[4] – عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 175.

[5] – محمد حلمي المنياوي، المرجع السابق، ص 78 .

[6] – حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص79.

[7] –Mohamed Sayah,**Le Néo–destour face à la premiére épreuve1934–1936**,editions,s.e.a.c.I Tunis, 1969,p36.

[8] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 91.

[9] – Mohamed Sayah, Op–Cit,p37

كما صرح الحبيب بورقيبة في هذا المؤتمر أن أعضاء الديوان السياسي سيطبقون طرق المقاومة التي تلقوها في الكليات الفرنسية، وربط الشعب التونسي بالأمة الفرنسية لما بينه وبينها من تضامن لا ينكره أحد، وهذا ما يجعل الديوان السياسي يبتعد عن كل ما أقره في مؤتمر نهج الجبل، خلافا لما يدعيه[1]، وقد طلب الحبيب بورقيبة من أحمد الصافي في رسالة أرسلها له بتاريخ 9 مارس 1934م[2] تسليمه وثائق وملفات وأثاث الحزب القديم في أقرب وقت[3].

ويعتبر مؤتمر قصر هلال في وقته خطوة جريئة للخروج بالحزب الدستوري من جبة عبد العزيز الثعالبي إلى حزب دستوري جديد يقوم على فلسفة أرادها الحبيب بورقيبة أكثر حداثة وأكثر براغماتية، وباشروا نشاطهم بشن الإضرابات ومقاطعة السلع الفرنسية وامتنعوا عن دفع الضرائب[4] بغرض إجبار سلطة الحماية على التفاوض مع الحزب الدستوري الجديد ومطالبه المتمثلة بالدرجة الأولى في وضع دستور يضمن للشعب التونسي الحكم الذاتي[5]، بالاضافة العقد إلى اجتماعات عديدة في كامل أنحاء البلاد لاستقطاب عدد كبير من الجماهير، فتمكن في بضعة أشهر مد فروعه في كافة أنحاء البلاد تقريبا، وأصبح للسلطة الاستعمارية قوة تبعث على القلق، فردت هذه الأخيرة على هذا النشاط المتزايد بعنف في03 سبتمبر 1934م وأوقفت الحزب الدستوري الجديد ونفت زعمائه ومنعت كل نشاط سياسي[6].

ثانيا: إفرازات الانشقاق على الحركة الوطنية:

خلف الانشقاق الذي عرفه الحزب الحر الدستوري القديم العديد من المعطيات على مستوى الساحة الوطنية التونسية، ساهمت في تغير الوضع العام للبلاد، وفرضت قادة جدد ذو توجه فكري متأثر بالفكر الغربي، و من أبرز هاته الإفرازات نذكر مايلي :

---

[1] – يوسف مناصرية، الصراع ...، المرجع السابق، ص 15، 16.

[2] – انظر، ملحق، رقم:(06)، ص 125.

[3] – Mohamed Sayah, Op-Cit,p 38

[4]– التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص 234.

[5]– أمال واعر، **بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري الجديد 1934 – 1956م** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ـ 2015م، ص 72.

[6] – محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 122.

الصراع خلق ضعفا على مستوى قيادة الحركة الوطنية التي شهدت انتقال من واجهة الى أخرى حيث اتجهت الأنظار نحو الحزب الجديد إذ ظهر للناس أنه الأكثر تشددا واهتماما بالقضية الوطنية، إضافة إلى أن المستعمر كان يعمل على تلميع صورتهم من خلال إلقاء القبض عليهم أو نفيهم لإظهارهم بصورة المخلص، أما الحزب القديم فقد فر من حوله الشباب[1].

أدى الصراع إلى إحباط الكثير من المساعي الوطنية العاملة على استرجع السيادة لأن الوطنيين التونسيين قد انشغلوا بصراعاتهم الداخلية بدل التفرغ للهدف الأساسي.

كشف هذا الخلاف عن منهجية عمل اللجنة التنفيذية التي كانت تنطلق من مواقف سياسية راديكالية على الصعيد النظري والأهداف العليا للحركة الوطنية دون أن يضع صياغة واضحة للمشروع الفعلي، إضافة إلى أن مدلول الخلاف حول طرق ومنهجية وجهود التوفيق بين الحزبين عكس رغبة كل طرف في النزاع، وحتى عبد العزيز الثعالبي نفسه دفع الصراع في اتجاه يجعل منه قائد عملية الوفاق والوحدة[2].

في ظل هذا الخلاف تمكنت سلطات الحماية من تنفيذ أجنداتها ومشاريعها في الشعب الذي انشغل قادته في مشاكله الداخلية، في حين زادت معاناته الاجتماعية والاقتصادية الحادة وجعلت منه ضحية لذلك .

ثالثا: انعكاس الانشقاق على الوضع العام للبلاد:

شهدت الساحة الوطنية التونسية العديد من الأحداث بعد حدوث الانشقاق في الحزب الحر الدستوري، لذا سنحاول في هذا المبحث الوقوف على أبرزها، خصوصا تلك التي كان للحزب الدستوري الجديد دورا فيها.

أ – فترة الثلاثينات:

بعد سلسلة الاعتقالات التي شنتها سلطات الحماية في صفوف الدستوريين، وأمام رد فعل الشعب العنيف على هاته الاعتقالات لجأت سلطات الحماية إلى تغير سياستها بالبلاد، بحيث عينت مقيم عام جديد الجنرال "جيون"Gyeon، الذي بادر بإطلاق سراح المعتقلين وأباح الحريات العامة، فعرفت الحركة الوطنية نوعا من الانفراج، وخلالها تمكن الحزب الدستوري الجديد من استكمال شُعبه الدستورية، وكما وصلت في هاته الفترة الجبهة الشعبية إلى سلطة

[1] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص 150.

[2] – زهير الذوادي، المرجع السابق، ص ص 151 –154.

الحكم بفرنسا حيث عمل الحزب الدستوري الجديد على انتهاج سياسية التفاهم معها وذلك بتقديم المطالب المستعجلة ما بين 1936–1937م، إلا أن الجبهة الشعبية خيبت آمال الحزب فهي كغيرها تعطي وعود كاذبة[1]. وبعد فشل الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مسعاه الإصلاحي بين المنشقين عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمره الثاني بـ 30-31أكتوبر/ 1- 2 نوفمبر 1937م " بنهج التريبونال " وتمحورت أشغاله حول تحديد موقفهم من اللجنة التنفيذية للحزب القديم و حكومة الجبهة الشعبية التي تم سحب الثقة منها[2]،فأفرزت النقاشات تبلور جناحين إحداهما متشدد ويمثل الأغلبية وهو مع التعديل برئاسة الحبيب بورقيبة، أما الجناح الثاني وهم الأقلية طالبوا بالمحافظة على البرنامج وكان هذا الجناح بزعامة محمود الماطري، وقد استقال هذا الأخير من رئاسة الحزب[3].

وأمام هذا التصعيد ردت سلطات الحماية بإجراء العديد من عمليات التفتيش والاعتقالات حوالي تسعمئة (900) فرد من الشعب والعديد من أعضاء الحزب الدستوري الجديد[4]، وكان رد الحزب الدستوري الجديد على هذا التضيق بتوزع أعضاء المكتب السياسي داخل القطر لتهيئة الشعب للكفاح والصمود، ودارت معارك دامية بين المواطنين وقوات الاحتلال في العديد من المناطق كالكاف وبنزرت في يوم 08 أفريل 1938م، وكانت المعركة الحاسمة يوم 09 أفريل 1938م بتونس العاصمة[5]، حيث انتشر خبر اعتقال علي البلهوان[6]، فعمت الإضرابات والمظاهرات في كافة البلاد فواجهتهم سلطات الحماية بالقمع والاعتقال والتقتيل[7]، وفي 10

---

[1] – قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 145.

[2] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 213.

[3] – مجهول المؤلف،" الحزب الدستوري التونسي تاريخ طويل من الصراع بين الأجنحة"، تورس ، 02– 10–2011م، 16–03–2018م،80:35 www.turess.com/alchourouk/511548

[4] – C.D.N, **Le procès Bourguiba, 9 avril 1938, 2éme édition**, Tunis, 1970, Doc N°6, p,408.

[5] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 66.

[6] – علي البلهوان، ولد سنة 1909م بتونس، درس في الكتاب ثم في مدرسة خير الدين الابتدائية، تحصل سنة 1932م على شهادة الباكالوريا سافر إلى باريس درس الفلسفة، وبعد رجوعه إلى تونس اشتغل كمدرس في المدرسة الصادقية، وانخرط في الحزب الحر الدستوري الجديد. أنظر، حسونة المصباحي، "علي البلهوان المناضل والمثقف زعيم شباب تونس"، صحيفة العرب، 23–02–2014م، 14–05–2018م،9.30، www.alarab.com

[7] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص102.

أفريل تم تسليم العديد من الأفراد إلى المحاكمة بتهمة المشاركة في التمرد ضد سلطات الحماية[1].

أما موقف الدستوريين القدامى من كل هذا فقد نظموا اجتماعا للنظر في مسألة التضامن مع المظاهرات واعتبروا أنها ذات غرض يخدم مصلحة الحزب الدستوري الجديد عكس ما يظهر منها بالإضافة إلى أنهم لا يتضامنوا مع موقف لم يكن لقيادتهم العلم به[2]، ومنذ هذه السنة أصبح الحزب الدستوري الجديد هو المتصدر للمشهد السياسي والنضال الوطني ضد الاستعمار وأصبحت له شعبية كبيرة[3]، أما الحزب الدستوري القديم فتقلص عمله ولم يعد له إلا بعض النشاطات المحتشمة، وانحصر نشاطه في بعض المناقشات الإيديولوجية بين قادة الحزب مثل القضية الفلسطينية، وكذا الدعاية في الأوساط البرجوازية لاستمالتها[4].

وكما أصدرت سلطات الحماية الأوامر بتعطيل الحريات كلها وحل الحزب الدستوري الجديد وأعلنت الأحكام العرفية وانتشر الجيش الفرنسي يقتل، ويتعدى على الناس في الشوارع ويهاجم بيوتهم، وينتهك الحرمات، وغصت السجون والمعتقلات بعشرات المواطنين، وابتدأ عهد المحنة الكبرى التي دامت خمسة (5) سنوات من البطش والطغيان[5].

ودخلت الحركة الوطنية مرحلة السرية من العمل تحت قيادة الحبيب ثامر[6] وشكلت الشُعب من جديد وصارت تعمل في الخفاء وتنفذ التعليمات التي تتلقها من القيادة الجديدة، ولما رأت سلطات الحماية أن الإجراءات التي اتخذتها لم تجدي نفعا بل زادتها قوة وانتشارا فعملت على تخفيف من وطأة الاضطهاد، وسمح المقيم العام الجديد "إيرك لابون" Eric Labon الذي وصل إلى تونس في نوفمبر 1938م بإصدار بعض الصحف الوطنية[7].

---

[1] – C.D.N, Op-Cit, p409.

[2] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 226، 227.

[3] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 66 .

[4] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 105.

[5] – علي البلهوان، المصدر السابق، ص 50.

[6] – الحبيب ثامر، ولد بتونس سنة 1909م، زوال دراسته الابتدائية والثانوية بالمدرسة الصادقية ثم بمعهد كارنو، حيث حصل على شهادة الباكالوريا في سنة 1929م، وانتقل بعدها إلى باريس لمواصلة دراسته بكلية الطب، وفي سنة 1938م رجع إلى تونس، مارس مهنة الطب وانخرط في الحزب الدستوري الجديد، توفي سنة 1949م. انظر، الموسوعة التونسية" الحبيب ثامر"، 15- 2-2018م،22:55، wwww.mawsouss.tn

[7] – الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 98.

ب – فترة الأربعينات:

بعدما أصبح الحزب الدستوري الجديد زعيم للحركة الوطنية عقب أحداث الثلاثينات نظم مظاهرات يطالب فيها بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين اعتقلوا إثر حوادث أفريل 1938م وقد أتت هاته المظاهرات بنتيجة تحسنت على إثرها أوضاع المساجين[1].

وخلال الحرب العالمية الثانية أصبحت تونس مسرحا لأحداث الصراع بين قوات المحور والحلفاء خاصة في سنتي 1942 –1943 م[2].

وفي19 ماي 1942م اعتلاء المنصف باي[3] العرش التونسي وبوصوله تعززت الحركة الوطنية عامة، فقد كان معروف بمواقفه المناصرة للحزب الحر الدستوري القديم منذ سنة 1922م، وبالتالي أعطى دفعا قويا لنشاط الحركة الوطنية، فقد دافع على كرامة عرشه وحقوق شعبه بتقديم عريضة إلى رئيس حكومة فيشي في 04 أوت 1942م من بين ما جاء فيها هو احترام السيادة التونسية، وإطلاق سراح المساجين، مما أدى إلى توتر العلاقة بينه وبين ممثل فرنسا، ولكن بعد فترة قبلت فرنسا النظر في هذه المطالب، ومع ذلك تتحين الفرصة لتخلص منه لكونه أصبح يشكل مصدر إزعاج لها[4]، خاصة أنه التزم الحياد من أحداث الحرب العالمية العالمية الثانية[5].

وفي جويلية 1942م قام المنصف باي بحملة تطهير لعرشه أسفرت على فصل العديد من الموظفين من مهامهم، وجراء هاته الأحداث قام وفد من الحزب الحر الدستوري القديم بتقديم عريضة للباي يطالب فيها بإصلاحات سياسية عميقة[6]، أما قادة الحزب الدستوري الجديد قاموا بثورة داخل السجون أسفرت على سقوط بعض القتلى والجرحى فكانت هذه الحوادث سببا رئيسا في إطلاق سراحهم ما بين 18 نوفمبر و01 ديسمبر 1942م، وهكذا تمكن الحزب الدستوري

---

[1] – أحمد القصاب، المرجع السابق، 569.

[2] – جلال يحي، المرجع السابق، ص 1085.

[3] – منصف باي، ولد في سنة 1881م بتونس، عرف بمواقفه الوطنية المناصرة للحزب الحر الدستوري، اعتلاء العرش تونسي تونسي في نوفمبر1942م، التزم بموقف الحياد ازاء أحداث الحرب العالمية الثانية، تعرض للنفي في نوفمبر 1943م إلى الصحراء الجزائرية، ثم نقل إلى مدينة بون الفرنسية وبقى هناك إلى أن توفي سنة 1948م. انظر، نعمة بحر فياض، المرجع السابق، ص40.

[4] – الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص101.

[5] – علي البلهوان، المصدر السابق، ص 55.

[6] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، 112.

الجديد من استئناف عمله من جديد[1]، وفي ظل غياب الحبيب بورقيبة بالقاهرة أولى الأمانة العامة إلى صالح بن يوسف هذا الأخير سعى إلى ربط الصلة بين القيادة وبين الشُعب الدستورية[2].

وكان لتأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945م، الأثر الايجابي على البلاد التونسية حيث ساعدت على تقريب الرؤى الوطنية، ومع الدعم الذي قدمه المنصف باي سابقا تم عقد مؤتمر ليلة القدر في أوت 1946م برئاسة العروسي حداد وحضرته كل القوى السياسية في البلاد بما فيها الحزبين القديم والجديد، وقد كان لهذا المؤتمر بعد كبير بحيث جمع بين مختلف الانتماءات السياسية وجعلها في تنظيم واحد متماسك لمواجهة العدو وخلص المؤتمرون بقرار المطالبة بالاستقلال التام لتونس[3]، وتم خلاله رفع وثيقة عرفت بوثيقة الاستقلال1946م، هذا المطلب لم ترفعه بوضوح الحركة الوطنية التونسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وتبلور المشروع الوطني واتضح الوعي التام بالذاتية التونسية[4]، وفور انتهى المؤتمر قامت سلطات الحماية باعتقال بعض المشاركين فيه بتهمه التآمر على أمن الدولة الفرنسية[5]، وقد تميزت مرحلة نهاية الحرب العالمية الثانية في الأرض التونسية باستفاقة الحركة الوطنية من خلال نشاطها المتزايد[6].

ج – فترة الخمسينات:

تكللت الاتصالات التي جرت بين الأمين باي والحكومة الفرنسية بتأليف وزارة جديدة برئاسة محمد شنيق يوم 17 أوت 1950م، وبمشاركة صالح بن يوسف كممثل للحزب الدستوري الجديد هذه الحكومة كلفت بالتفاوض مع فرنسا حول التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تحقق للبلاد الاستقلال الذاتي[7]، ولكن فرنسا لم تهتم بهذه المطالب، لذا اقتنع التونسيين بعدم جدوى الحوار معها، ولجؤوا إلى العمل المسلح كضرورة حتمية من أجل كسب الرأي العام

[1] – الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 104.

[2] – محمد المنصف الشابي، المرجع السابق، ص 47.

[3] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص72.

[4] – يحي الغول، **مناهج التاريخ النظرية والتطبيق في التمارين لبداية الاختصاص الجامعي في التاريخ المعاصر**، د ط مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م، ص196.

[5] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص73.

[6] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 123.

[7] – أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 608 .

العالمي لخدمة القضية التونسية[1]، وبالتالي شكلت فترة نهاية سنة 1951م فاتحة مسار تحرير البلاد التونسية وبداية نهاية الوجود الفرنسي فيها[2].

وفي 14 جانفي 1952م أرسل الحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية إلى هيئة الأمم المتحدة من أجل تقديم شكوى ضد فرنسا وتدويل القضية التونسية في المحافل الدولية، وفي خضم هذا النشاط المتصاعد قامت فرنسا بتغير المقيم العام بمقيم جديد وهو "دي هوتوكلوك" De Hutclock في 13 جانفي 1952م وصل إلى تونس فاتحا معه عهد جديد من القمع والبطش[3]، بحيث تعهد بالقضاء على أي حركة شعبية، ووضع كل من الحبيب بورقيبة والمنجي سليم مدير الحزب تحت الإقامة الجبرية.

وكان لمقتل فرحات حشاد في05 ديسمبر 1952م صدى كبير في نفوس المغاربة عامة و التونسيين خاصة، فنظمت مظاهرات واحتجاجات ضد سياسة القمع التي مارسها المقيم العام "دي هوتوكلوك" جراء هذه الأحداث وغيرها استفتحت المفاوضات الفرنسية التونسية يوم 04 سبتمبر 1954م، ولكن تباين الاتجاهات حول محتوى الاستقلال الداخلي، ومع حرص فرنسا على التمسك بتونس جعلها تتماطل في منحها استقلالها، ثم أقرت فرنسا كمبادرة منها أن يسلم المقاومون أسلحتهم[4]، والدخول في مفاوضات وراهن الحبيب بورقيبة على هذا الشرط وأخذت المفاوضات تسير بأشواط كبيرة إلى أن تحصلت تونس على استقلالها التام في 20 مارس 1956م[5].

[1] – خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 143.

[2] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 123.

[3] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 102 .

[4] – خليفة الشاطر وآخرون المرجع السابق، ص ص147 – 173.

[5] – أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص168.

خلاصة الفصل :

بعد دراستنا لهذا الفصل دراسة مستفيضة، ووقوفنا على أغلب الظروف الذي نشأ فيها الحزب الحر الدستوري القديم والأحداث المحيطة به، وكذا ما حاكته سلطات الحماية للقضاء عليه وإضعافه من خلال استمالة بعض الأطراف، وحثهم على الخروج منه كحسن قلاتي الذي أسس الحزب الإصلاحي سنة 1921م، وفرحات بن عياد الذي أسس أيضا الحزب الحر المستقل سنة 1922م، كأحزاب مناوئة للحزب الأم، بالاضافة إلى دسائس المقيم العام "لوسيان سان" وذلك بإحداث أزمة في أفريل 1922م لخلق القطيعة بين الحزب والباي محمد الناصر وإصلاحات جويلية 1922م الرامية لتمزيق الحزب وتشتيت أعضاءه وبذلك تصل إلى هدفها.

كل هذا وغيره كان كافيا للتمهيد للانقسام الأكبر الذي شهده الحزب سنة1934م وذلك بعد ظهور جماعة العمل التونسي ذات التوجه الغربي، وعليه يمكننا أن نحصر أسباب الخلاف في أسباب إيديولوجية فكرية، نتيجة لطبيعة تكوين كل شق فأحدهما ذا تكوين عربي إسلامي والأخر غربي علماني، بالإضافة إلى أسباب شخصية تكمن في رغبة التزعم والقيادة، وكذا اختلاف الرؤى حول طرق وأساليب العمل.

ووضعنا نبذة عن النضال السياسي لزعمي الحزبين المتصارعين، الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة، لنتمكن من فهم أسباب الانشقاق بشكل أعمق، وكذا الافرازات التي نتجت عنه فيما بعد، وهاته الأخيرة وسمت البلاد لفترات طويلة، مخلفا تراجعا للحزب القديم ذو التوجه الاسلامي، وتزعم الحزب الجديد ذو التوجه الغربي للمشهد السياسي التونسي.

الفصل الثاني

أزمة انشقاق كتلة العمل الوطني وإفرازاتها

المبحث الأول: انشقاق كتلة العمل الوطني المغربي 1937م

المبحث الثاني: إفرازات الانشقاق ومحاولات الإصلاح

المبحث الثالث: تطور القضية المغربية في ظل الانشقاق

خلاصة الفصل

المبحث الأول: انشقاق كتلة العمل الوطني المغربي 1937م

بدافع من الأمل بدأت كتلة العمل الوطني تتحرك لتخرج من إطار الانتظار والتوقع الذي فرضته ظروف ما بعد تقديم المطالب، إلى إطار الانفتاح والتجمهر، مع التحرك في اتجاه مخاطبة الحكومة الجديدة في فرنسا، إلا إن الأقدار شاءت أن لا تبقى الكتلة وحدة متراصة وبدأت بوادر الخلاف تتجلى.

أولا: بوادر الانشقاق وأسبابه

ذكر محمد حسن الوزاني في مذكراته: ((أنه لمجرد تجلي نزوات الأنانية بغية الظهور والزعامة وذلك خلال سنة 1936م حتى ظهرت تصرفات ومواقف أملاها الغرور وأوحاها التنافس وانكشف هذا بمناسبة معارضة اقتراحي إيفاد ممثلين عنا لحضور المؤتمر الاشتراكي الذي انبثقت عنه حكومة الجبهة الشعبية فكانت تلك المعارضة مصنوعة من أعاليل حتى لا أذهب منفردا أو مرفوقا لأنه كان من شأن هذا أن يجعلني بالأخص منفردا بمهمة سياسية ومتفوقا بخدمة وطنية كانت تلك المعارضة موجهة إلى شخصي بالذات))[1]، وعندما فازت الجبهة الشعبية الفرنسية بانتخابات 2 ماي1936م قام زعماء الكتلة بتقديم برنامج إصلاحي للمقيم العام "نوجيس" Nogis[2] في أكتوبر 1936م، فالكتلة منذ نشأتها عملت على تقديم برنامج إصلاحات تُقاوم به الامتيازات التي يطالب بها المعمرون، وبالتالي استغلت الكتلة الأمر وأرسلت عمر بن عبد الجليل ومحمد حسن الوزاني إلى باريس[3]، وأصبح قادة كتلة العمل الوطني أمام واقع جديد وهو التفكير في تحويلها من تنظيم مغلق على نفسه إلى تنظيم جماهيري، حيث تقرر منذ أكتوبر 1936م تنظيم مظاهرات لتشكيل قاعدة شعبية[4].

وبالتالي وصول الجبهة الشعبية أدى بالفعل إلى تحول في بنية كتلة العمل الوطني إذ أصبحت حزب منفتح له قاعدة شعبية، وهو ما سيطرح مشكل القيادة داخل الحزب إذ أن فكرة القيادة الجماعية لم تعد مجدية بعد هذا التحول، وكان هناك فقط مؤهلين لتزعم الحزب وهما

---

[1] – محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937– 1946**، ج5، د ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1986م، ص ص 16–18.

[2] – الجنرال نوجس، (1936-1943م) هو سادس مقيم عام للمغرب وهو من تلاميذ المقيم ليوطي، تم تعينه من قبل حكومة الجبهة الشعبية، وهو ذو توجه ماسوني . جورج سبيلمان، المصدر السابق، ص 85 .

[3] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 22 .

[4]– عبد الحميد المرينسي، المصدر السابق، ص 60 .

علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وقد استغل علال الفاسي وجود محمد حسن الوزاني رفقة عمر بن عبد الجليل في باريس لتقديم المطالب المستعجلة ليدعو إلى عقد مؤتمر الكتلة الأول في 25 أكتوبر 1936م بالرباط وحينما رجع الوزاني من فرنسا بـ29أكتوبر 1936م وجد نفسه أمام حزب جديد يقوده شخص واحد وهو علال الفاسي، وهو ما أدركه المقيم العام "نوجيس" فأخذ يدفع بالتناقضات بين الرجلين إلى أقصاها ويظهرها للعلن، حيث اتخذ ابتدءا من 17 ديسمبر1936م مجموعة من الإجراءات ساهمت في خلق جو من الوفاق، وسمح بعودة الصحف الى نشاطها، فكانت هذه الإجراءات بمثابة الحلقة التي أنضجت التناقضات بالكتلة والحلقة الأولى للانشقاق[1].

عقدت كتلة العمل الوطني اجتماعا بفاس وقررت أن تفتح مكاتب لها، وتضع قانونا جديدا يمكن من مشاركة أنصارها فيها، ووكلت اللجنة لعلال الفاسي ولمحمد حسن الوزاني وضع مشروع لقانون الكتلة الجديد ثم عرضه على الكتلة[2]، إلا أن الوزاني ذكر في هذا مايلي:((أوكلت لي مهمة إعداد مشروع الحزب كما عين لدراسة المشروع علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل ووضَعت مشروع قانون يكفل للحزب الجديد نظاما ديمقراطيا بصفته حزب عصري على نسق الأحزاب السياسية الأوربية والعربية، وعقدنا اجتماع ثلاثي ففوجئت في بداية الاجتماع بمشروع مضاد أتى به علال الفاسي الذي قال أنه فكر من جهته في الأمر وإن لم يكلف بأي مشروع وزاد قائلا أن تفكيره قاده إلى البحث عن قوانين حزبية وأن أصحها هو قانون الحزب الدستوري الجديد المنشق بقيادة الحبيب بورقيبة عن حزب الدستور التونسي، وسرعان ما لاحظت أن عمر بن عبد الجليل كان على نفس الرأي....وهكذا أُريد إبعاد مشروعي)) فتم تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى[3]، ثم بدأ الحديث حول إنشاء لجنة تنفيذية ومجلس وطني وفروع، فاجتمعت الكتلة في جانفي 1937م وانتخبت لجنتها التنفيذية كالآتي: علال الفاسي رئيسا، محمد حسن الوزاني أمينا عاما[4]، وفي هذا الاجتماع حضر تسعة (9) أشخاص حسب شهادة الوزاني التي أوردها عبد الهادي بوطالب في مذكراته حيث قال:((إن تسعة أشخاص حضروا بمن فيهم من اعتادوا التخلف عن حضور اجتماعات الحركة الوطنية أو كانوا لا يحضرون إلا نادرا جدا،

[1] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 24، 25.

[2] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 223.

[3] – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 21 .

[4] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 224.

وكان الحاضرون حريصين كل الحرص على الإسراع في تنفيذ الخطة المرسومة لعملية التصويت المدبر سلفا، فوزعت بطاقات التصويت لتكشف عن السر المكنون وهو تصويت الحاضرين على أعضاء اللجنة التنفيذية وهم 7 من بين9 الحاضرين فكأنهم صوتوا على أنفسهم مما دل دلالة محسوسة ومكشوفة على أن التصويت نظم سرا قبل الاجتماع حتى يخرج وفق الخطة المرسومة، لهذا كنت وحدي المصوت المخالف لما دبر بليل، ولما كُشف ما سجل في بطائق التصويت ظهر كأن يد واحدة خطته))[1]، وكان محمد حسن الوزاني قد اقتراح تعيين العاملين المشهورين بكفاءتهم في كل مدينة، واقترح علال الفاسي أن يكون التعيين باقتراع الحاضرين فرفض الوزاني هذا لأن فيه فرض الإرادة باستغلال أصوات الأغلبية، وعند خروج النتيجة لم يقبل بها محمد حسن الوزاني فانسحب من الحزب، ولكن حدثت محاولات لإقناعه بعدم الانسحاب فقدم وثيقة تتضمن أربعة(4) شروط لاستئناف العمل منها: أن يقبل الوظيفة مع المساعدة على أن تلغى الرئاسة تماما أو يؤجل البت فيها إلى اجتماع المؤتمر وإبدال النظام بنظام ديمقراطي حقا لا شكلا، وهذا النظام يجب أن يقوم على إنصاف جميع العاملين.

وحدث عقبها اجتماعا دعا إليه علال الفاسي فتعقدت خلاله القضية أكثر نظرا لتضارب وجهات النظر وحدثت القطيعة الفعلية بين الطرفين[2].

والملاحظ أن مؤتمر 25أكتوبر1936م المنعقد سابقا قد كرس زعامة علال الفاسي للكتلة حيث أن أول تجمع عقدته بعد هذا المؤتمر بفاس2 نوفمبر1936م ترأسه علال الفاسي فعلا كزعيم للحزب، كما نجد أن جو الحريات العامة للمقيم العام "نوجيس" قد ساهم في التكريس النهائي لهاته القطيعة، وما أن تأكد من حدوث الانشقاق حتى سارع إلى حل الكتلة في 18مارس1937م[3].

وبعد الاطلاع على بوادر الانشقاق ومجرياته التي نتج عنها انسحاب محمد حسن الوزاني من كتلة العمل الوطني يمكن أن نضع لهذا الخلاف العديد من القراءات كالآتي :

أخذت الاختلافات في الرأي تتبلور بعد ما مرت على الحركة الوطنية محن شتى وامتحانات صعبة تحتاج للصمود، والتدبير الحكيم، والتوجه في اتجاهات رشيدة خصوصا بعد تزايد

---

[1] – عبد الهادي بوطالب، **ذكريات شهادات ووجوه**، ج1، د ط، المغربية لطباعة والنشر، الرباط، 1991م، ص 400.

[2] – أحمد معنينو، **ذكريات ومذكرات1932 -1937م**، ج2، د ط، مطبعة سبارطيل، المغرب، د ت، ص ص 150-152.

[3] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 26.

نشاطها واتساع رقعة عملها بالداخل والخارج، إلا أن الأمر أخذ منحى آخر بانقسام كتلة العمل الوطني[1]، وبالنظر إلى السبب المباشر للخلاف نجد بأن محمد حسن الوزاني المنشق يرى أن أعضاء الحزب تآمروا عليه حينما انتخبوا منافسه، في حين أن الأعضاء الآخرون راو أن انسحابه على إثر إعلان تكوين اللجنة إنما كان مرده إلى عدم رضاه عن تلك النتيجة والمفروض أن النتيجة لا تؤثر في ديمقراطية الانتخابات، باعتبار أن الوزاني يقول بالديمقراطية وبالتالي لا يحق له إطلاق لفظ المؤامرة[2]، وقد ذكر الحاج أحمد معنينو[3] في مذكراته تفاصيل هذا الانقسام وما انجر عنه حيث قال: ((إن السبب الحقيقي لهذه المشادة التي وقعت بين طائفتين من رجال العمل الوطني في المغرب وإن اختلف مظهرها، وأضيفت إليها أشياء هي بعيدة عن الحقيقة يرجع إلى تمسك إحدى الطائفتين بنظرته ووجوب فتح المجال لذوي المواهب والكفاءات، ومقاومة الاستبداد الذي كان يظهر في كثير من الأعمال، وكنا نؤمل أن ينتهي عهد الارستقراطية والاستبداد وينفتح عهد جديد تأخذ فيه الحرية الفردية مركزها ولكن للأسف ظهرت ضمانة جديدة لزيادة تضييق دائرة العمل وحصرها في أفراد لا يزيد عددهم عن 5 وتخويلهم السيطرة المطلقة، حيث حاولوا إلزام الأخ الوزاني بقبول الكتابة العامة بجميع الوسائل فقدم استعفاءه لأمرين:

ـ أشغال الجريدة المطوق بها والتي لا تترك له وقت للقيام بهذه المهمة كما يجب.

ـ إيقاف هذه الخطة التي حاولتها الجبهة عند حد معقول حتى لا تذهب المصالح العامة ضحية هذا التضامن))[4].

أما المحللون السياسيون للخلاف الذي حصل، والكثير منهم نظر للخلاف نظرة التحليل الاجتماعي لتاريخ المغرب وواقعه المجتمعي، فذكروا أن خلافهما هو خلاف أسرتين، أسرة الشرفاء وأسرة العلماء، وهو ما كتبه المحللين السياسيين الفرنسيين الذين يدعون معرفتهم

---

[1] – عبد الحي حسن العمراني، **أحمد بن سوده أبطال الوطنية**، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط،1991م، ص 48.

[2] – عبد المجيد بن جلون، **هذه مراكش**، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م، ص 217 .

[3] – الحاج أحمد معنينو،(1906-2003م) ولد بمدينة سلا، وفيها باشر دراسته كما التحق بالقرويين، وعاش حياة الكفاح منذ طفولته من خلال مشاركته في مواكب الاحتجاج ضد غطرسة سلطات الحماية، ثم ما لبث أن أصبح يشارك في تنظيم المظاهرات، كما اشتهر بمواقفه الحاسمة وإلهاب حماس الجماهير، اشتغل بالتعليم الحر وشكل النواة الأولى للحركة الوطنية بسلا وانظم الى الحركة القومية سنة 1937م وعضوا في المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال، وحزب الدستور الديمقراطي. انظر، أحمد معنينو، **من مواقف الشرف**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص ص 8-12 .

[4] – أحمد معنينو، المصدر السابق، ص 149، 150 .

للمغرب، ومنهم من قال أن ((الخلاف كان يجسد الصراع بين الحداثة وبين الأصالة))[1]، وكذلك رأى المؤرخون الفرنسيون أن اختلاف الأمزجة والطبائع والثقافة كان سببا في هذا الانشقاق بين الرجلين، فمحمد حسن الوزاني كان يعتمد في نشاطه على الدبلوماسية وسياسة الإقناع والدعاية المكتوبة، أكثر من السعي إلى تحريك الجماهير بصورة مباشرة وهذا ما دفع أبوبكر القادري[2] إلى القول:((الخلاف لم يكن نتيجة تعارض في المبادئ ولا في المخططات وإنما هو خلاف شكلي إداري توزيعي للمهام)) والوزاني نفسه يصرح بأن المسألة لم تكن ناجمة عن خلاف شخصي وإنما مرده إلى اختلاف في التصورات التنظيمية والسياسية والوطنية والديمقراطية[3] ونجد كذلك أن الانشقاق كان وراءه خلافات عقائدية فالوزاني ينتمي إلى أسرة أرستقراطية، درس مثل كثير من أبناء هذه الطبقة في مدرسة العلوم السياسية، فهو متشبع بالثقافة الغربية ويرى الاهتمام بتطوير مراكش في إطار الحضارة الغربية ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابي[4] بالاضافة إلى أن جناح محمد حسن الوزاني يمثل الأقلية، أما جناح علال الفاسي وهم الأغلبية قد ألحوا على ضرورة ربط حكمهم الشوري بالنظام الملكي، أما ذوي الثقافة الغربية فكانت فكرة الدولة الدستورية قد اختمرت في أذهانهم[5].

وقد أدلى عبد الواحد الفاسي بن علال الفاسي برأيه في الخلاف فقال: ((أظن أن أبلغ وثيقة تشرح موقف علال الفاسي من هذه المسألة هي الرسالة التي وجهها إلى محمد داوود أحد رواد الحركة الوطنية بتطوان ويفصل فيها روايته لما وقع، عموما أعتقد أن القضية كانت ترتبط أساسا بالمجموعة التي أسست الكتلة والتي كان يصعب أن تختار سي محمد بلحسن الوزاني

---

[1] – عبد الهادي بوطالب، **نصف قرن في السياسة**، ط2، سلسلة شرفات 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م ص 57 .

[2] – أبو بكر القادري، (1914-2012م) ولد بمدينة سلا، وقد كرس حياته منذ شبابه للعمل الوطني، عن طريق التربية والتعليم، وأنشأ مدرسة النهضة في مدينة سلا لتكوين أجيال مؤمنة بالاستقلال ورافضة للوجود الاستعماري والتبعية الثقافية وكان رفيق الجهاد للأستاذ علال الفاسي، وظل وفياً لحزب الاستقلال الذي كان من ابرز أعضاءه. انظر، محمد فاروق النبهان، "الأستاذ أبو بكر القادري"، الموقع الرسمي للدكتور محمد فاروق النبهان، 13-02-2014م، 15-05-2018م، 19:13، www.dr-mfalnbhan.com.

[3] – حبيب حسن اللولب، **أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، د ط، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013م، ص 301 .

[4] – صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م، ص 363 .

[5] – جلال يحي، المرجع السابق، ص 1099 .

لسبب رئيسي يرتبط بتكوينه الأوروبي، بينما كانت الحاجة لشخص ذو تكوين إسلامي مغربي كان ضروريا بالنسبة إليهم أن ترتبط الحركة بوجه يجسد تحديدا هذه الخلفية الثقافية المغربية بعيدا ما أمكن عن كل ما يمت بصلة للثقافة الفرنسية بطبيعة الحال، ليس معنى هذا أن لا يكون لشخص مثل الوزاني أو بلافريج اللذين لهما تكوين أوروبي دور في الحركة الوطنية)) وفي سياق التحليل الاجتماعي يذهب عبد الله العروي أن الخلفية الاجتماعية لكل من علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني كان لها دور مؤثر في حسم الأمر على اعتبار أن المخزن ولو بطريقة غير مباشرة كان يفضل علال الفاسي لما ارتبط به من رمزية تاريخية تحيل على التحالف مع العرش على حساب الوزاني، وفي هذا قال عبد الواحد الفاسي ((أنه لا يتفق مع هذا الرأي لأنه فيما بعد ظهر العكس))[1].

أما عز العرب بن محمد حسن الوزاني قال: ((ولم يكن بد من هذا الانقسام لأن الرجلين كانت أفكارهما متباعدة وتكوينهما مختلف ثقافيا وسياسيا وموضوعيتهما متباينة، كانا غير متفقين في الاختيار الإيديولوجي والوسائل والطرق التي يجب إتباعها في قيادة المعركة، يتعلق الأمر بانفصام إيديولوجي لا بانفصام ناشئ عن أسباب شخصية محضة))[2].

والمؤرخ دوجلاس آي اشفورد Douglas A Ashford فقد ذكر أنه خلال فترة الشعور بحرية ممارسة النشاط الحزبي واجهتهم مشكلة الانقسام وهي مشكلة توزيع السلطة، والاعتراف الرسمي بسلطة بعض الأشخاص ضمن مجموعة من الزعماء لم تحدد اختصاصاتهم من قبل، والوزاني عارض ترشح علال الفاسي للرئاسة لأنه رأى أن ثقافته الإسلامية الصرفة ستكون عقبة في سبيل إجراء مفاوضات مع فرنسا، ثم أن عجزه عن التحدث بالفرنسية سيجعل التفاهم أصعب، ومع احتمال توسع نشاط الكتلة رأى زعمائها أنه لا يمكن أن يعطى للفاسي دورا ثانويا، وأعطي للوزاني منصب السكرتير العام فشعر وهو خريج المدرسة الحرة للاقتصاد السياسي بأن هزيمته هاته تحط من شأنه، ولكنه لم يدرك أن منصبه كسكرتير عام يمكن بسهولة أن يصير

[1] – عبد الواحد الفاسي، "خفايا من حياة الزعيم"، حاوره، إسماعيل بلا وعلي، حوار ، جريدة زمان، ع 6، المغرب اكتوبر 2017م، ص 30، 31 .

[2] – عز العرب الوزاني، **حدثني والدي المعركة من أجل الشورى والاستقلال 1946-1955م**، ط1، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1990م، ص 13.

أهم من الرئيس، وهذا فيه إشارة إلى عدم خبرة هؤلاء الزعماء من الناحية الإدارية التنظيمية فقدم استقالته وعين بدلا عنه أحمد بلافريج[1].

إضافة إلى هذا فإن الجنرال "نوجيس" كان له ضلعا كبيرا في الانقسام من خلال وعده الذي قدمه لبعض أعضاء كتلة العمل الوطني، وذلك بأن يدرس معهم تطبيق مخطط المطالب المغربية لسنة 1934م إن هم انفصلوا عن محمد حسن الوزاني فصدقوا وعده، وأسسوا حينها حزبا جديدا بدون مشاركة الوزاني، وما يؤكد هذا هو تبني الحزب الوطني الذي أسسه علال الفاسي على إثر الانقسام لمخطط المطالب المغربية كبرنامج له، والواقع أنهم وقعوا في فخ التشتيت والانقسام الذي نصبه نوجيس لهم[2].

ونجد عبد الهادي بوطالب[3] يقول: ((كان سبب الخلاف في نزاع القائدين حول توزيع المناصب والمهام داخل الهيئة السياسية الوطنية، فكيف يعقل أن يقع الخلاف حول جزئية بسيطة بين قائدين اجتمعا على الوطنية ووحدت بينهما الزنزانة))، وذكر محمد حسن الوزاني أن خلافه مع علال الفاسي لم يبدأ من ساعة اجتماع اللجنة التنفيذية في جانفي 1937م حيث قال: ((حفنة أشخاص سعوا إلى احتكار الحركة الوطنية على حساب الأغلبية التي لم تكن على علم بالاجتماع ولم تستشر في موضوعه))[4].

كما اعتبر بعض الفرنسيين أن الانشقاق دليلا على وجود اختلاف عميق في المبادئ، أو تنازع بشأن الأموال، ورأى البعض الأخر أن اختلاف وجهة النظر بشأن الإستراتيجية كان هو حجر الزاوية في النزاع، وخلصوا إلى أن عدم توافق الأمزجة وعجز الرجال عن مسايرة بعضهم البعض بصدق هو السبب الرئيسي فيما حصل[5].

---

[1] – دوجلاس آي اشفورد، **التطورات السياسية في المملكة المغربية**، تر، عائدة سليمان عارف و أحمد مصطفى أبو حاكمة مر، عبد الهادي بوطالب، د ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1963م، ص 57، 58 .

[2] – عز العرب الوزاني، المصدر السابق، ص 13، 14 .

[3] – عبد الهادي بوطالب، (1923-2009م) ولد بمدينة فاس، وهو خريج جامع القرويين، حصل على شهادة الإجازة في الشريعة وأصول الفقه، ودكتوراه في الحقوق، وهو أيضا سياسي ودبلوماسي، وكاتب مفكر اشتهر ببحوثه العلمية وتحليلاته السياسية. انظر، مجهول المؤلف، "السيرة الذاتية"، ضمن فعاليات حفل تكريم معالي الأستاذ الدكتور عبد الهادي بوطالب الاثنينية، ع 265، د ب ن، 2004م، ص3.

[4] – عبد الهادي بوطالب، ذكريات...، المصدر السابق، ص ص395-397.

[5] – وليام هويسطن، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936ـ 1947م**، تع، إبراهيم بوطالب، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002م، ص 91 .

وأمام كل ما قيل نجد أن علال الفاسي اكتفى بقوله: ((بمجرد ما أعلنت النتيجة، أعلن الأستاذ الوزاني استعفائه من الكتلة، ولا نريد أن دخل في تفاصيل هذا الانشقاق الذي حدث وما نتج عنه))[1].

إن ميل غالبية أعضاء الكتلة أثناء التصويت لعلال الفاسي لأنه كان يبدو الأقرب إلى فكرهم فأغلبهم من شباب علماء القرويين، وعليه لا يمكن القول أن الأمر يتعلق بمؤامرة وإنما ربما تلمحوا في علال الفاسي الرجل المناسب، وادخروا محمد حسن الوزاني لمنصب الأمين العام لأنه منصب سياسي كبير، ولكن فهمها مؤامرة، وربما لأنه كان مؤمن في نفسه أنه هو الأجدر بالرئاسة، لما له من مؤهلات، ولأنه يتقن الفرنسية ويخاطب الرأي العام الفرنسي ويستقبل كل فرنسي يأتي ليطلع على الأوضاع بالمغرب، أما علال الفاسي يحتاج إلى ترجمان[2].

ثانيا: مظاهر الانشقاق:

بمجرد انسحاب محمد حسن الوزاني من الكتلة بدأت مظاهر الخلاف والصراع بينه وبين علال الفاسي تلوح في الأفق، ونلمس ذلك في كثير من المحطات نذكر منها:

كان محمد حسن الوزاني إلى جانب عمر بن عبد الجليل مسؤولان عن جريدة "إرادة الشعب" هذه الأخيرة جاءت بعد توقيف جريدة "عمل الشعب"، وعهدت إدارتها إلى السيد "جورج هيرتز" George Hertz بسبب القانون الذي أصدرته الإدارة الاستعمارية الذي ينص على أن يكون المسؤول عن أي جريدة متجنسا بالجنسية الفرنسية، غير أن هذا المشروع الإعلامي الذي اكتمل مع جريدة "إرادة الشعب" سرعان ما توقف بسبب غضب الوزاني من نتيجة انتخابات اللجنة التنفيذية، فأصبح كل طرف ينسب جريدة "عمل الشعب" التي تأسست في أوت 1933م إليه[3] ونجد الوزاني يؤكد في مذكراته أن جريدة "عمل الشعب" كانت مشروعه الخاص ولا علاقة للكتلة بها، لأن أعضاء الكتلة رفضوا الاقتراح الذي تقدم به لإنشائها، ووصل الصراع إلى حدّ المشدات الكلامية، يقول الوزاني: ((إن ما ورد في بعض الكتابات المغربية من أن إصدار عمل الشعب كان من تأسيس ما يسمى بكتلة العمل الوطني هو كذب وتزوير متعمد، ويكفي تكذيبا

[1] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 224.

[2] – عبد الهادي بوطالب، نصف قرن...، المصدر السابق، ص59 .

[3] – إدريس الكنبوري، "عمل الشعب الجريدة التي توقفت عن الصدور بسبب غضب الوزاني من كتلة العمل الوطني"، جريدة المساء، 14-07-2010م، 31-03-2018م، 15:06، www.maghress.com.

لهذا، لأن صدور جريدة عمل الشعب كان في الرابع من أوت سنة 1933م، بينما ظهر اسم الكتلة بمناسبة تقديم المطالب المغربية بالرباط وباريس في الفاتح من نوفمبر 1934م، أي بعد منع جريدة عمل الشعب في ماي من نفس السنة بسبعة أشهر))[1]، ويضيف قائلا: ((ولو أن جماعة الكتلة هي التي كانت وراء تأسيس الجريدة لما سمحت لي بأن أكون مديرها ورئيس تحريرها لأسباب لا تخفى، كما أن مجلة المغرب أعلنت في عددها المؤرخ بـ14 سبتمبر 1933م أن عمل الشعب عنوان جريدة أنشأها بفاس محمد بن حسن الوزاني))[2]، بينما علال الفاسي يذكر أن الكتلة هي التي أنشأت جريدة "عمل الشعب"، حيث قال: ((جريدة عمل الشعب كان يكتب فيها عمر بن عبد الجليل بعض المقالات يفضح فيها جرائم الاستعمار الفرنسي في المجال الفلاحي))[3].

ذكر عبد الهادي بوطالب أن الوزاني قام بتوضيح الخفايا السياسية الخاصة بظروف وملابسات انسحابه من كتلة العمل الوطني بأسلوبه المباشر، وكان يرى أن أقوى سلاح يشهره في وجه خصومه هو سلاح القلم، حتى أنه جعل من هذا التعبير عنوانا لما صدر عنه من خطب وأحاديث صحفية عبر فيها بصراحة مكشوفة عن آرائه ومواقفه، موجها هذا السلاح في وجه المستعمر والمستبدين من بني قومه[4].

كما أكد أحمد معنينو أنه في خضم هذا الجو المتأزم بين الوطنين وانقسامهم إلى شطرين وفشل جميع المحاولات الهادفة إلى التغلب على الخلاف وجمع الشمل، صدر أمر حلّ كتلة العمل الوطني من طرف سلطات الحماية لتزداد الأزمة تعقيدا، وزادت الاتهامات المغرضة ضد جماعة الوزاني بالتعاون مع سلطات الحماية، لذا قام محمد حسن الوزاني بالرد عليهم، ورفعت عريضة للملك محمد الخامس للاحتجاج عن هذه الأقوال المزيفة ضدهم، وكانت العريضة موقعة من طرف محمد حسن الوزاني وجماعته[5].

ونتيجة للضغوط التي مارستها الوفود لإعادة الوحدة لصفوف الكتلة، تقرر عقد اجتماع موسع في منزل محمد حسن الوزاني، حيث قال هذا الأخير: ((...تحت الضغط الشعبي عقد

[1] – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص59.

[2] – إدريس الكنبوري، المرجع السابق.

[3] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 76.

[4] – عبد الهادي بوطالب، المصدر السابق، ص398.

[5] – أحمد معنينو، المصدر السابق، ص152، 153.

اجتماع موسع لأعضاء الكتلة في بيتي، وحضره من تخلفوا في اجتماع التصويت المدبر، منهم محمد اليزيدي وأحمد بلافريج الذي ينتظر ابتعادي ليخرج من عزلته المألوفة، والذي زاد بموقفه المتعصب العنيد، المشكل تعقيدا، ونار الخلاف تأججا لأنه لم يكن سليم الصدر بالنسبة لي خاصة...))، وأكد الوزاني أنه خلال الاجتماع سُأل عن وجهة نظره في تسوية الخلاف، فكانت له شروط كالآتي: طلب إعادة النظر فيما أسفر عنه التصويت المدبر، وعرض مشروع النظام للحزب الجديد على مجلس وطني موسع، يدعى إليه من المغرب كله سائر العاملين الذين يتفق عليهم الطرفان، على أساس مقاييس محدودة لا تراعي فيها الصلاحية بعضوية المجلس، كما طُلب منه الإشارة لبعض الأسماء الذين سيكونون ضمن هذا المجلس، فقدم اقتراحه، ولكنه لم يعجب الجماعة الأخرى، وخرجوا من الاجتماع مسرعين رغم محاولة الملاحظين إعادتهم للاجتماع لكن دون جدوى، وهكذا جراء هذا الموقف انفجرت الحركة الوطنية وتفرقت صفوفها يقول الوزاني: ((.... تسببوا في تصدع الحركة الوطنية وتحطيم كيانها، ويتحملوا مسؤولية هذا أمام الأجيال، وكذلك لسبب واحد هو أنه لم ألعب معهم كما شاءوا اللعبة التي أعدوها خديعة ومكيدة...))[1].

جراء الاستبداد الذي عانى منه الوطنيين، اختار الكثير منهم الانضمام للحركة القومية فور تأسيسها هروبا من سخط المستبدين في فاس وسلا والرباط، ففي كل مدينة يوجد فرد يتحكم في غيره من الوطنيين، مثلا في فاس علال الفاسي، وفي مكناس محمد غازي، وفي سلا أبوبكر القادري، فجل الوطنيين كانوا يعشون حالة من الحرمان والكبت، إلى أن ظهرت الحركة القومية التي كانت لهم حركة إنقاذ وتحرير، فلا مكان فيها لسيطرة الأفراد[2].

ثالثا: التكوين الفكري والنضال السياسي لعلال الفاسي ومحمد حسن الوزاني

1- التكوين الفكري والنضال السياسي لعلال الفاسي:

ولد علال بن عبد الواحد الفاسي[3] في مدينة فاس في جانفي 1910م، من أسرة عربية مسلمة هاجرت من الأندلس إلى فاس، حيث نشأ في بيت عرف بالعلم، وعائلته آل الفاسي استطاعت أن تكون في المغرب طبقة من المثقفين، فوالده كان عالما وعضوا في مجلس العلماء

[1] – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 28، 29.

[2]– نفس المصدر، ص79 .

[3]– انظر، ملحق، رقم: (07)، ص 126.

وواعضا[1]، بدأ تعليمه على يد والده ثم التحق بالكتاب وحفظ القرآن الكريم، ثم درس بالقرويين حيث برز على أقرانه[2]، كما تتلمذ على يد العديد من المشايخ فأخذ عنهم دروسا في الفقه والعقيدة وقواعد اللغة العربية، وغيرها من العلوم، ومن بينهم الفقيه سيدي محمد بن العربي القاضي مولاي عبد الله الفضيلي[3]، ونظرا لنبوغه في الخطابة اختير كرئيس للجمعية السرية التي كونها الطلبة القرويين وكانت أول جمعية سرية[4]، كما حصل على شهادة العالمية 1930م إلا أن سلطات الحماية منعته منها نظرا لمعتقداته السياسية وأفكاره التحررية، وقد عمل على تأسيس العديد من المدارس الحرة رفقة أعضاء الحركة الوطنية، وتطوع بالتدريس فيها[5]، ولما ازدهرت الحركة السلفية في المغرب سنة 1926-1930م برز علال الفاسي كامتداد نظري لأبي شعيب الدكالي ومحمد العربي العلوي، حيث كان متأثرا بالحركة السلفية المتأثرة بالحركة الوهابية، وسلفيته لم تمنعه من أن يغلق فكره على كل ما ابتدعه الفكر الإنساني، وكان العمل السياسي عنده يندرج ضمن التفكير الإسلامي ويمارسه ضمن نطاقه[6]، بالاضافة إلى أنه كان عقلانيا ذو فكر ثائر ضد الاستبداد والمستبدين، والرضوخ لإقطاع الحكام والطغاة، وشن حملاته ضد الخرافات والبدع، وبالتالي ساهمت بيئته الأسرية القروية المجاهدة والاجتماعية بالاضافة الى تأثره بالفكر السلفي وظاهرة الاحتلال التي شهدها المغرب في صقل شخصيته وفكره[7].

وعقب إصدار سلطات الحماية للظهير البربري 16 ماي 1930م، سارع علال الفاسي رفقة زملائه إلى للقيام بمظاهرات ردت عليها سلطات الحماية بالاعتقالات[8]، فاعتقل علال الفاسي رفقة عبد العزيز بن إدريس ومحمد حسن الوزاني، وبقوا في السجن أربعة عشرة (14) يوما

---

[1] – محمد رحاي، "من أعلام الحركة التحريرية في المغرب العربي علال الفاسي أنموذجا"، جامعة سكيكدة، الجزائر، د ت ص137.

[2] –عبد الرحمان بن العربي الحريشي، **فهرس مخطوطات خزانة علال الفاسي**، د ط، منشورات علال الفاسي، الرباط، 1992م ص 2.

[3] – محمد بن الفاطمي السلمي، **من أعلام المغرب الأقصى إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب الأقصى** تق، عبد الله كانون، ط1، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء، 1992م، ص 473.

[4] – عبد الحق عزوزي وآخرون، **علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة**، ط1، مؤسسة علال الفاسي، الرباط 2010م، ص 221، 222 .

[5] – عبد الحميد المرينسي، المصدر السابق، ص 22، 23 .

[6] – عبد الكريم غلاب، **ملامح من شخصية علال الفاسي**، د ط، الشركة الوطنية للطباعة، الدار البيضاء، د ت، ص 128.

[7] – عبد الرحمان بن العربي الحريشي، المصدر السابق، ص 4، 5.

[8] – محمد بن الفاطمي السلمي، المصدر السابق، ص 476.

وخلالها زادت حدة المظاهرات والغضب الشعبي فتم إطلاق سراحهم وكان أول اعتقال تعرض له[1]، وبذلك تمكن علال الفاسي وجماعته من الخروج إلى المقاومة السياسية ومواجهة كل السياسات السلطوية والعنصرية الممارسة ضد الشعب[2]، وكانت سلطات الحماية تحصى عليه مخالفاته السياسية وحتى الدينية لتعتقله، وقد حاولت ذلك سنه 1933م ولكنه علم بالأمر فسافر إلى إسبانيا وفرنسا، وسويسرا، وتمكن من الاتصال بالعديد من المناضلين العرب والمسلمين كشكيب أرسلان، ثم عاد إلى المغرب أوائل سنة 1934م، فعرضت عليه الإدارة الفرنسية منصب وزير العدل في الحكومة المخزنية فرفض ذلك[3]، وفي خضم التطورات والأحداث التي شهدتها الحركة الوطنية نفي إلى الغابون بجنوب إفريقيا لمدة تسعة(9) سنوات، وهذا النفي الطويل الذي تعرض له كان من أهم مراحل حياته التي أحدثت تحولا عميقا في فكره الوطني والسياسي فهذه الفترة استطاعت أن تجعله من الساسة المفكرين، حيث تغيرت قناعاته حول فكرة الاستقلال، واتسع أفقه حيث كتب "النقد الذاتي" الذي كان عبارة عن دراسة فلسفية اجتماعية واقعية على نحو جديد بفكر متحرر، لذا نجده قد حلل الفكر الديني الإسلامي، والفكر الوطني والفكر السياسي[4]، وهو ما يفسر ما خلفه من كم هائل من مؤلفات في مجلات واختصاصات كثيرة ومنها: "مقاصد الشريعة ومكارمها"، "المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى"، "ديوان علال الفاسي"، وغيرها[5]

بالاضافة إلى أنه شغل عدة مناصب منها: رئيسا للمجلس الدستوري 1960م، شغل منصب وزير دولة 1963م، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإسلامية بإيران ومصر والجزائر، توفي على إثر دفاعه عن القضية الصحراوية والفلسطينية ببوخارست برومانيا 13 ماي 1974م ودفن بمقبرة الشهداء بالرباط[6].

---

[1] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 165.

[2] – عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر**، ج3 ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص 339 .

[3] – عبد الحق عزوزي وآخرون، المرجع السابق، ص 323.

[4]– عبد الكريم غلاب، ملامح...، المرجع السابق، ص ص 172– 177 .

[5] – عبد الحق عزوزي وآخرون، المرجع السابق، ص 337، 338 .

[6] –حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 275 .

2- التكوين الفكري والنضال السياسي لمحمد حسن الوزاني:

ولد محمد حسن الوزاني[1] سنة 1910م من أشراف وزان بن ملاك بمدينة فاس من عائلة كبيرة التحق بالكُتاب بسيدي خيار وهو صغير السن، فحفظ القران الكريم، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية ليتلقى تكوينا عصريا ولتعلم اللغة الفرنسية، فتحصل على الشهادة الابتدائية التي مكنته من الدخول إلى ثانوية مولاي إدريس، وكان في ذات الحين يتلقى دروسا عربية خاصة أثرت على ثقافته الدينية والعقائدية[2]، سافر إلى باريس سنة 1927م وأكمل بها دراسته العليا حيث حصل على الباكالوريا من المدرسة الحرة للعلوم السياسية، ودرس بكوليج دوفرانس، كما شغل منصب الكاتب العام بجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وتولى أمانتها سنة1928م ودرس الصحافة[3]، كما تحصل على شهادة الليسانس في القانون سنة 1930م والدكتوراه من سويسرا وقد احتك بالصحافة الفرنكوفونية وتفاعل مع روادها، وهناك أيضا التقى بشكيب أرسلان وأصبح عضوا في هيئة تحرير مجلة "الأمة العربية"[4].

وبالتالي كان من طلبة المغرب القلائل الذي أتموا دراستهم العليا بباريس، رفقة أحمد بلافريج، وكان لهم دورا بارزا في النضال السياسي بعد عودتهم إلى البلاد، ولم يتنكروا للوطن الأم وساهموا في تأسيس الجمعيات الطلابية[5].

إن البيئة الاجتماعية والأسرية التي عاش فيها محمد حسن الوزاني داخل المغرب، أو خارجه حيث احتك بمختلف النخب ذات الثقافات الغربية كانت كفيلة في صقل فكره وبلورت شخصيته، وتحديد منهج نضاله، فأثناء إقامته بباريس أخذ يعمق معلوماته السياسية والدولية بالحرص على حضور دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي، التي كانت تنظمها مؤسسة كارنيجي للسلام[6]، وبعد إتمام دراسته العليا وعودته إلى المغرب تسبب في كثير من القلق

---

[1]- انظر، ملحق، رقم: (08)، ص 127.

[2] -حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 276 .

[3] - علي حسني، **محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب 1947-1978م**، ط 1، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1998م، ص 146.

[4] - جورج سبيلمان، المصدر السابق، ص 62 .

[5] - Mohammed Bekraoui, "A l'école du Nationalisme",zamane,05-12-2012,17-05-2018 ,18:20, www.zamane.ma.

[6] - حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 276، 277 .

لسلطات الحماية، لكونه صحفيا ومفكرا انفتح على الغرب وفهم خباياه[1]، وبعودته إلى المغرب سنه 1933م اتخذ جريدة ناطقة بالفرنسية تحت اسم "عمل الشعب" وهي أول صحيفة مغربية وفي هذا قال عزب العرب الوزاني: ((كانت لسان حال الحركة الوطنية للدفاع عن المصالح المغربية، فدافع بجرأته المشهودة عن مصالح الأمة المغربية، وقد تسببت له العديد من المقالات في القذف على أعمدة صحافة اليمين الفرنسية))[2]، أسس رفقة زملائه وعلى رأسهم علال الفاسي كتلة العمل الوطني سنة 1934م، ولكن سرعان ما عصفت رياح الانشقاق بالحزب وحدث الخلاف بين الرجلين ليذهب كل منهما بحزبه، فأسس محمد حسن الوزاني الحركة القومية 1937م[3]، ونظرا لنشاطه المتزايد نفته سلطات الحماية بـ 24 أكتوبر 1937م إلى تخوم الصحراء لمدة 9 سنوات، وبعودته أسس حزب الشورى والاستقلال الذي جمع بين الاستقلال والديمقراطية، وأسس جريدة "الرأي العام"[4]، كما شارك في تأسيس العديد من الجمعيات وتقلد العديد من المناصب السياسية، حيث شارك سنة 1929م في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريس، وشارك في تأسيس الجمعية العربية الإسلامية التي ظهرت بالساحة سنة 1932م، كما حضر مؤتمر الحزب الاشتراكي المقام ضد الامبريالية، كما انتخب عضوا في اللجنة المؤقتة لجامعة الشعوب المستعمرة مارس 1935م، كما شغل عدة مناصب عبر من خلالها عن أفكاره وتوجهاته المعارضة لنظام الحماية ولنظام الحكم ومنها: عين عضوا بالمجلس الدستوري للمغرب 1959م، عين وزيرا للدولة في جويلية 1960م[5]، ومن بين أفكاره وأقواله التي أوردها حول الدولة والسلطة الحاكمة نجد قوله: ((الحرية تتعزز بقيام الدولة، فكما أن الحرية لها نطاق معقول لا تتعداه، فكذلك الدولة لها حد معين لا تتجاوزه، فالسلطة الحاكمة ليست مطلقة التصرف في أمر الأمة لأنها تستمد نفوذها من الشعب مصدر الحكم والسلطان))[6].

---

[1] – مجهول المؤلف،" قامات وهامات محمد حسن الوزاني أيقونة النضال من اجل الاستقلال والديمقراطية"، حزب العدالة والتنمية، 4-7-14،2015-2-2018م، 20:52، www.pjd.ma.com .

[2] – محمد أحمد عدة ،"محمد بن حسن الوزاني مقاوم على الطريقة الفرنسية"، هسبريس، 7-8-2013م، 14-2-2018م 23:41، www.hespress.com.

[3] – إدريس ولد القابلة،" محمد بلحسن الوزاني مواقف شجاعة وتهميش سياسي"، الحوار المتمدن، ع 3424، 12-7-2011م، 12-4-2018م، 19:20، www.ahewar.org.

[4] – علي حسني، المرجع السابق، ص 149.

[5] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص ص278-280.

[6] – محمد أحمد عدة، المرجع السابق.

إضافة إلى دوره البارز في الحركة الوطنية المغربية خلف محمد حسن الوزاني إرثا ضخما من الدراسات، والأبحاث والتحقيقات الصحفية ومنها: "مذكرات حياة وجهاد" 6 أجزاء، "حرب القلم دراسات وتأملات"[1]، لتنتهي مسيرة المناضل محمد حسن الوزاني سنة 1978م بعد أربع سنوات من وفاة علال الفاسي، ودفن حسب وصيته بمدينة فاس إلى جانب زوجته أم كلثوم[2].

المبحث الثاني: إفرازات الانشقاق ومحاولات الإصلاح

بعد انشقاق كتلة العمل الوطني وانسحاب محمد حسن الوزاني جانفي 1937م ارتسمت معالم جديدة في الحركة الوطنية المغربية، بظهور تيارين متمايزين، الأول بزعامة محمد حسن الوزاني والثاني بزعامة علال الفاسي، والذي تجلت عنه معطيات جديدة، مع ظهور مجموعة نادت وعملت على لم شمل المنشقين.

أولا: إفرازات الانشقاق:

أ ـ حزب الحركة القومية: بعد الانشقاق عمد محمد حسن الوزاني إلى جمع أنصاره في تنظيم جديد يعبر من خلاله عن توجهه وأفكاره[3]، لذا قام بعد حلّ كتلة العمل الوطني بتشكل تنظيم أسماه Marocaine Action Nationale وحصل في 21 جانفي 1937م على رخصة لإعادة إصدار صحيفة "عمل الشعب" وهي الصحيفة الناطقة باسمه، كما أنشأ صحيفة "الدفاع" باللغة العربية لتعبر على مواقف تنظيمه الجديد، ومن هذا التنظيم سيولد حزب الحركة القومية[4] القومية[4] كما كان هذا الحزب يناضل ضد الحماية والاستبداد سواء كان وطنيا أو أجنبيا[5]، وأكدت الحركة القومية أن المغرب للمغاربة، رافضة بذلك مبدأ ازدواجية السيادة التي لطالما نادت بها فرنسا ومن أجل استرجاع استقلال المغرب يجب خوض المعركة السياسية التي تخوضها الجماهير الشعبية بكثير من التضحيات، واتخذت الحركة القومية شعارا لها "نموت ويحيا الوطن"[6].

---

[1] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 280.

[2] – محمد أحمد عدة، المرجع السابق.

[3] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 300.

[4] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص26.

[5] – علي حسني، المرجع السابق، ص ص139-147.

[6] – عز العرب الوزاني، المصدر السابق، ص15.

لعبت الصحافة الخاصة بالحركة القومية دورا بارزا في إيصال مبادئها، وأهدافها إلى الجماهير المغربية بفضل حيوية النخبة التي كانت تشرف على إصدار جريدتي "الدفاع" و"عمل الشعب"[1]، وهذا الحزب كان قد ولد في ظروف غير ملائمة إذ حدثت في 1-2 سبتمبر 1937م أحداث دامية في المغرب[2]،عرفت بأحداث وادي بوفكران بنواحي مكناس[3].

وعندما قامت سلطات الحماية بحل الحزب الوطني واعتقال زعيمه علال الفاسي في 27 أكتوبر 1937م، أعربت صحافة الحركة القومية عن تضامنها مع الحزب الوطني، حيث نددت بما فعلته الإدارة الفرنسية بالحزب وبأعضائه[4]، وكان من نتائج هذا التضامن الذي أبداه محمد حسن الوزاني مع الحزب أن تم اعتقاله في 29 أكتوبر 1937م ونفيه إلى تخوم الصحراء حيث بقي هناك إلى حدود سنة 1946م وبنفيه تم القضاء على حزب الحركة القومية[5].

ب ـ الحزب الوطني:

بعد انسحاب محمد حسن الوزاني من كتلة العمل الوطني في جانفي 1937م، تم تعويضه بأحمد بلافريج لرأست الأمانة العامة[6]، وفور تلقيه المنصب قال: ((من حسن حظ الحزب الوطني كالكتلة أن يرأسها شخص تتمثل فيه الشخصية المغربية بأصالتها وثقافتها والتي ليس عليها منة للفكر الفرنسي وتتمثل هذه في شخص علال الفاسي))[7].

وتحصلت الكتلة عن طريق محمد اليزيدي على ترخيص بإصدار صحيفة بتاريخ 19 جانفي 1937م باللغة العربية تسمى "بالأطلس"، والتي كانت منبرا لها[8].

---

[1] – شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص193.

[2] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص26.

[3] – حاولت إدارة سلطات الحماية تحويل ماء نهر بوفكران لصالح أراضي المعمرين في هذا الإقليم، وهذا الإجراء يحرم أراضي المواطنين من الارتواء من مياه هذا النهر كما سيحرم ألاف العائلات من مياه الشرب، فقامت احتجاجات من طرف المواطنين ونُظمت مظاهرة يوم1 سبتمبر 1937م، ضمت المواطنين من مختلف أنحاء الإقليم، لكن كان رد فعل سلطات الحماية وحشي بحيث نكلت بالمتظاهرين. انظر، عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص 162.

[4] – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 127، 128.

[5] – إدريس ولد القابلة، المرجع السابق.

[6] – عبد العزيز بن عبد الله، **تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة**، ج2، د ط، مكتبة السلام، الدار البيضاء، د ت ص122.

[7] – عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص159.

[8] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص26.

ولعل أكبر تحدي قامت به الإقامة العامة هو إقدامها على حلّ الكتلة في ظرف لم يكن يتصور منها أن تقدم على هذا الفعل، حيث قام الجنرال "نوجيس" باستقبال وفد عن الكتلة في يوم 18 مارس 1937م بقصر البطحاء بفاس وأخبرهم عن قرار حلّ الكتلة، لأنها تنظيم خرج على سلطة السلطان ومعادي للحكومة الفرنسية[1]، حيث ادعت أن أعضاء الكتلة يعملون على خلع السلطان وذلك حسب الوثائق التي وجدت بحوزتهم والتي تبين التآمر مع الخارج لتنظيم انقلاب ضده وتكوين حكومة جديدة،[2] وبالرغم من هذه الإجراءات التعسفية إلا أن العمل السري السري ظل متواصلا[3]، ريثما عقد مؤتمر سري بالرباط في 01 أفريل 1937م، فتقرر على إثره تأسيس حزب جديد يحمل اسم "الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية" بزعامة علال الفاسي، وضم جميع أعضاء كتلة العمل الوطني[4].

وتم وضع أسس التنظيم الجديد مؤكدين فيه على الاعتراف بنظام الحماية، وغايته تحقيق إصلاحات في إطاره، كما أكد على التمسك بمبادئ الدين الإسلامي والولاء للسلطان[5]، وفي 27 27 جوان 1937م قدم كل من أحمد بلافريج وعمر بن عبد الجليل مذكرة للحكومة فرنسا بباريس حول السياسة القمعية المتبعة في المغرب من قبل الجنرال" نوجيس"[6].

تعرض الحزب للمضايقات بعد حوادث وادي بوفكران في سبتمبر 1937م ومنعت صحفه من الصدور، فنظمت مظاهرات واحتجاجات على تضيق الخناق عن الحريات العامة، ثم عقد الحزب مؤتمره الوطني العام في 13 أكتوبر من نفس السنة بمدينة الرباط بمنزل أحمد الشرقاوي رئيس مكتب فرع الرباط[7]، تم فيه مناقشة جميع الأحداث القمعية التي تعرضت لها المدن المغربية من قبل سلطات الحماية، ومع تجاهلها للمطالب المغرب المستعجلة لرفع الغبن عن

---

[1]– عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص166.

[2] – ل. فورنو، "حكومة علال الفاسي التي قادته إلى المنفى بالكابون"، تر، إدريس كرم، Questions nord africaine 15أفريل 1938م، د ب ن، ص2.

[3] – عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص122.

[4]– مجهول المؤلف، **حزب الاستقلال المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية عهد إفلاس الحماية**، د ط، مكتب المستندات الأنباء، مصر، د ت، ص 176.

[5]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 395.

[6] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 27.

[7] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص 451.

الشعب المغربي، وخلص المؤتمرون بعد دراسة الموقف إلى استنكار جميع أنواع الاضطهاد باسم الشعب المغربي التي مورست في المدن المغربية والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين[1].

وبعد ثلاثة أيام من انعقاد المؤتمر العام قامت سلطات الحماية بتعطيل جريدة "الأطلس" الخاصة بالحزب الوطني، وفي يوم 25 أكتوبر تم اعتقال كل من علال الفاسي وعمر بن عبد جليل وأحمد مكوار ومحمد اليزيدي، وفي اليوم الموالي أعلن المقيم العام عن طريق قرار وزاري حل الحزب الوطني بتهمة العمل على إقامة حكومة مناهضة للملك[2]، فقامت مظاهرات في مختلف المدن المغربية مطالبة بالإفراج عنهم ولكن كان مصير المتظاهرين القمع والاعتقال خاصة في مدينة فاس[3].

وفي شهر نوفمبر تم نفي علال الفاسي إلى الغابون وبقي فيها إلى غاية 1946م، بينما استقر كل من عمر بن عبد الجليل وأحمد بلافريج في المنطقة الاسبانية، بعد ذلك تولى محمد اليزيدي بعد الإفراج عنه سنة 1938م إدارة شؤون الحزب، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية شكل الحزب وفد في 29 أوت 1939م لمقابلة المقيم العام من أجل الإعراب له عن تضامن الحزب مع فرنسا في الحرب العالمية الثانية[4].

ج ـ تأثير الانشقاق على الوطنيين:

خلف الانشقاق الذي حدث داخل كتلة العمل الوطني ريبة لدى الشعب المغربي عامة والوطنيين خاصة، وجعل الوطنيين الذين كانوا على اتفاق تام ينقسمون إلى اتجاهين متباينين فريق اتبع علال الفاسي، والفريق الآخر ذهب مع محمد حسن الوزاني، ولعل من أبرزها ما حدث داخل فريق وطنيّ مدينة سلا وبالأخص ما حدث بين أحمد معنينو وأبو بكر القادري اللذين كانا على اتفاق دائم، لكن حادث الانشقاق جعلهما ينفصلا.

كتب أحد المراقبين بسلا تقرير جاء فيه ما يلي: ((أن الثنائي أحمد معنينو وأبو بكر القادري يقودا الحركة الوطنية بالمدينة بكثير من الشجاعة والتضامن، وكانت العلاقة بين الرجلين قوية إلى حد الاندهاش، واشتهروا في المدينة بأنهما وطنيان قادا حركات احتجاجية))، فبرغم من هذه

---

[1] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 254، 255.

[2] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 30، 31. و ل. فورنو، المصدر السابق، ص 3.

[3] – محمد القباج وآخرون، **سيدي عبد الهادي التازي ابن فاس البار آراء وشهادات**، ط1، المركز الوطني متعدد تخصصات تخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية، المغرب، 2009م، ص 51.

[4] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص3.

البيئة الأخوية والتضامنية حدث خلاف عميق في صفوف الحركة الوطنية السلاوية، حيث اختار أبو بكر القادري الانضمام إلى تيار علال الفاسي على اعتباره الخط الوحدوي، أما أحمد معنينو فانضم إلى تيار محمد حسن الوزاني على اعتباره الخط الاحتجاجي الديمقراطي وتحولت تلك الصداقة إلى احتكاكات واتهامات خاصة في نهاية شهر فيفري 1937م[1].

وذكر عبد الهادي بوطالب في مذكراته أنهم عندما سمعوا بالخلاف اجتمعوا في بيت إبراهيم الوزاني الذي يعتبر من كبار الوطنيين، حيث سرد عليهم أسباب الخلاف الذي جعل الكتلة تنفجر، وأشار إلى أن فقرة واحدة من كلام إبراهيم الوزاني أثرت فيه، وفي معظم الحاضرين وجعلتهم ينحازون لمحمد حسن الوزاني ألا وهي: ((إن حاضر الحركة الوطنية ومستقبلها السياسي يفرض أن يكون على رأسها قائد سياسي محنك ومحمد حسن الوزاني درس علم السياسية في فرنسا، ويملك لغة التفاوض والحوار مع ساسة فرنسا الذين يعرفونه، فهو أحق بتولي منصب القيادة من علال الفاسي العالم الذي لا يحسن إلا العربية ولم يتلق ثقافته بغير القرويين))، كما اعتبر أن سنة 1937م سنة التحولات الجذرية التي طبعت مستقبله السياسي الذي تحكم في صنع قرار انضمامه للوزاني[2].

ثانيا: ردود الأفعال ومحاولات الإصلاح

كان للانشقاق الذي حدث داخل كتلة العمل الوطني الأثر البالغ على الحركة الوطنية المغربية، حيث دخلت في دوامة صراع هي في غنى عنها، وأعطى فرصة لسلطات الحماية الفرنسية كي تنفذ مخططاتها، في الوقت الذي كان فيه علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني منشغلين ببعضهما البعض، فحدثت العديد من محاولات الإصلاح من قبل الكثير من الأطراف الوطنية، وحتى من بعض زعماء العرب .

أ- **زعماء الحركة الوطنية:** عقب الخلاف الذي شهدته كتلة العمل الوطني بين الزعمين حدثت اضطرابا داخل صفوف الحركة الوطنية، وتباينت ردود أفعال ومواقف رجالها، ومن بين تلك المواقف والردود نذكر:

[1] - حمراوي بوشعيب، "خلاف علال الفاسي ومحمد بن حسن الوزاني يقسم البلاد إلى حزبين قوميين"، مغرس،29-08-2012م، 30-01-2018م ،13:20، www.maghress.com .

[2]- عبد الهادي بوطالب، ذكريات...، المصدر السابق، ص395، 396.

أكد أبو بكر القادري: أن هذا الانشقاق كان له الأثر كبير على مسار الحركة الوطنية عامة وعلى وطني سلا خاصة، حيث أصبحوا يبحثون عن أسباب انسحاب محمد حسن الوزاني من كتلة العمل الوطني، وما هي سبل التي يستطيعون بها حلّ هذه المشكلة الوطنية، حيث قال: ((كنا نقوم بنشاطات سوى في الميدان السياسي أو الميدان الثقافي أو الميدان التعليمي... في هذا الجو الوطني السليم المريح، ترد علينا أخبار بأن انشقاقا وقع في فاس بين أعضاء كتلة العمل الوطني، وإن الأستاذ محمد الحسن الوزاني انفصل عن اخوته وصار يدعوا لحركة جديدة، ترى ماهي الأسباب والدواعي التي تسببت في هذا الانشقاق؟ ما هو واجبنا كوطنيين مخلصين لبلدنا وإخواننا إزاء هذا الحدث العظيم الذي جدّ؟ وتبادلنا الرأي مع بعضنا ـ أعني نحن وطني سلا ـ فقررنا أول ما قررنا أن نعمل كل ما نستطيع للقضاء على هذا الخلاف، وأن نعمل متكاتفين للحفاظ على وحدة الصف الوطني، وأن لا نتحزب ضد أي فريق... حتى يكون تدخلنا مجديا وناجحا وفعالا...))[1].

أما عبد الهادي بوطالب: ذكر في مذكراته أن حدث الانشقاق لم يكن حدث عادي بل كان مفاجأة، اعتبرت ساعة الإعلان عنه نكسة وطنية ودليل ذلك ما بذلته فصائل الحركة الوطنية في المغرب كله من جهود لإعادة الشمل إلا أنها لم تنجح في ذلك مما ضاعف من حدة النكسة[2].

ونجد أيضا عبد الله كنون[3] قد أشار إلى كتلة العمل الوطني في مذكراته قائلا: ((إنها ليست فاسية ولا مكناسية، ولا تطوانية ولا رباطية، ولا بالأحرى طنجوية، بل هي حركة مغربية))[4] وأضاف: ((حاولنا ألا يتم ذلك الانشقاق، حاول محمد بلعربي العلوي الإصلاح بينهما، أرسل محمد الخامس وفدا هو الآخر، حاولنا مدة سنة أو سنتين عسى أن يلتم الشمل، فقال علال

---

[1] – أبوبكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930ـ1940م**، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992م، ص 384.

[2] – عبد الهادي بوطالب، ذكريات...، المصدر السابق، ص394.

[3] – عبد الله كنون، ولد في سنة 1908م بفاس ولكن انتقل إلى مدينة طنجة رفقة عائلته وهو لايزال صبيا، مرّ بمرحلتين في مساره الدراسي، مرحلة كان يذهب فيها إلى فاس ويحضر دروس علماءها الكبار، وأما المرحلة الثانية أراد فيها السفر إلى مصر لإكمال دروسه لكن منعته ظروف عائلية، لذا أخذ يطالع الصحف والمجالات و الكتب الوافدة من المشرف وكان يتعلم اللغة الفرنسية، ثم أصبح بعد ذلك من أبرز القادة الوطنين ضد الحماية التي فرضت على المغرب الأقصى بمدينة طنجة. انظر، عبد الله كنون، **مذكرات غير شخصية**، د ط، جمعية مكتبة عبد الله كنون، طنجة، 2000م، ص ص 15-64.

[4] – نفس المصدر، ص84.

للوفد وما اتفقتم فيه مع الوزاني أقبل به، لكن بلحسن الوزاني أخذ يضع شروطا لم يقبلوا بها)) لأنه حسب تصوره يعتبر نفسه هو المؤهل ليكون زعيم الحركة بدليل أنه أنشأ الحركة القومية وعبد الله كنون فضل الانضمام لفريق علال الفاسي لأن لهما نفس التوجه الفكري[1].

ب ـ سلطات الحماية:

إن الانقسام الذي حدث داخل كتلة العمل الوطني أدخل الفرح والسرور على الفرنسيين[2] حيث استبشر المقيم العام "نوجيس" بهذه القطيعة، لأنه ساهم في تكريسها، وبعد حدوث الانشقاق سارع إلى حلّ كتلة العمل الوطني في 18 مارس 1937م، ليزيد الوضع تعقيدا[3] وقد أكد شكيب أرسلان على أنه سمع أحد الرجال الفرنسيين الكبار في السن يقول كلمة قبل عشرون يوما(20) من حدوث الخلاف وهي: ((سيأكلون بعضهم البعض))، مما تبين له أن الفرنسيين كانوا مستعدين لوقوع الخلاف، بل وخططوا له[4].

بالاضافة إلى أنه لما تأسس الحزب الوطني، والحركة القومية، لم تسكت سلطات الحماية خاصة أنها شاهدت قيام حزبين وطنيين متفقين على محاربتها، على الرغم من اختلافهما في المنهج السياسي والاتجاه الإيديولوجي، لذا قررت سلطات الحماية تجميد نشاط الحزبين واعتقال أفراد منهما[5].

ج ـ زعماء العرب:

تأثر بعض زعماء العرب بهذا الانشقاق، وراو أنه سيعود بالسلب على مستقبل الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، لذا قاموا بمحاولات لجمع شمل المنشقين، ومن بين هؤلاء نجد:

الأمير شكيب أرسلان: تعتبر مبادرة شكيب أرسلان للتوسط يبن الطرفين من أبرز المحاولات، بحكم احتكاكه بزعماء المغرب منذ فترة العشرينات[6]، وقد أرسل علال الفاسي

---

[1] – عبد الله كنون، "التقليد والتجديد"، حاوره، محمد بنيس ومحمد البكري، حوار، مجلة الكرمل، ع 11، فلسطين 1984/01/11م، ص139، 140.

[2] – وليام هويسطن، المصدر السابق، ص91.

[3] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 26.

[4] – عمر رياض، **مراسلات الأمير شكيب أرسلان مع مؤرخ تطوان محمد داود**، د ط، دار الكتب الوثائق القومية، مصر 2015م، ص 243.

[5] – عبد الحي حسن العمراني، المرجع السابق، ص 50.

[6] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص297.

مكتوب للأمير شكيب أرسلان عن طريق محمد داود[1] بتاريخ 27-02-1937م، جاء فيه ((...إن انشقاق وقع في فاس بين أعضاء كتلة العمل الوطني على إثر انتخاب اللجنة التنفيذية التي أسفرت على علال الفاسي رئيسا، ومحمد حسن الوزاني أمينا عاما، بمجرد الإعلان على هاته النتيجة التي أغضبت الوزاني والتي أدت إلى انسحابه من الكتلة))، وأكد محمد داود أن أصحابه من فاس أخبروه أن علال الفاسي استعفى من الرئاسة حتى يرضي الوزاني، ولكن الوزاني أصر على الانسحاب، يقول شكيب أرسلان: ((فحالما عرفت كتبت إلى الوزاني أرجو منه أن يفيدني بأسباب الخلاف وأبين له الضرر العظيم الذي سيكون منه على قضيتهم العامة....))[2].

وكتب الأمير شكيب في ذلك: ((إن انشقاق الوزاني مؤلم، وإنني كتبت إليه بأنني لن أغفر هذا الانشقاق، واقترحت عليه جمع لجنة مؤقتة في انتظار مؤتمر عام يعين عن طريق الانتخاب الرئيس والكاتب العام وأمين المال))، ورد محمد حسن الوزاني قائلا: ((إياكم أن تتلفظوا بما قد ينال من مشاعره لأنه لا مكان في مثل هذه الظروف إلا للصيادين في الماء العكر، وثمة أشخاص حتى من بين المغاربة يتمنون انقسامنا ويحاولون بكل الوسائل جعل اتفاقنا مستحيلا))، وكان قد بعث له سابقا يشرح الخلاف الذي حدث بينه وبين علال الفاسي[3].

أما عبد العزيز الثعالبي فهو بدوره كان له موقف جراء هذا الخلاف الذي حدث بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، حيث قام بتقديم النصائح لهما من أجل إعادة الوحدة للكتلة[4] وكان لشيخ عبد الحميد بن باديس دورا بارزا في تقريب وجهات النظر المختلفة بين الطرفين[5].

وهكذا باءت كل هذه الجهود بالفشل، ولم تحقق أدنى نجاح لإعادة الوحدة بين الزعمين لأن كل طرف متمسك بأفكاره وتوجهاته الفكرية.

---

[1] – محمد داود، ولد في تطوان سنة 1901م، من أصل أندلسي، حفظ القرآن الكريم وأكمل دراسته في فاس، وبدأ حياته المهنية كمدرس وصحفي حتى أصبح مراسلا في صحيفة الأهرام المصرية خلال حرب الريف، و أنشاء المدرسة الوطنية الأولى في شمال المغرب وأسس مطبعة المهدية، تقلد العديد من المناصب منها: عضو في لجنة إصلاح التعليم في الشمال المغرب شارك في العديد من المنظمات السياسية المغربية ككتلة العمل الوطني، توفي سنة 1984م. انظر، محمد بن الفاطمي السلمي، المصدر السابق، ص ص146-150.

[2] – عمر رياض، المرجع السابق، ص 242، 243.

[3] – انظر، ملحق، رقم: (09)، ص128.

[4] – شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 189.

[5] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 298.

وفي الأخير يمكننا أن نخلص إلى أن علال الفاسي استطاع أن يضم أغلب الشباب المغربي حتى من ذوي الثقافة العصرية، هؤلاء الشباب استطاعوا رفقته أن يبرهنوا على مقدرة سياسية وبرزوا في الدفاع عن حقوق البلاد، وتحملوا التضحيات، بينما ظل حزب الحركة القومية شديد الفقر في الرجال رغم أنه استطاع كسب عدد محدود من ذوي الثقافة التقليدية الكلاسيكية واتسمت جهوده بطابع التكرار لجهود الحزب الوطني شأن الأحزاب الانفصالية التي لا يقوم انفصالها على مبدأ من المبادئ الواضحة، ويمكن القول أيضا أن علال الفاسي كان أكثر مقدرة على إنجاح القضية الوطنية من دبلوماسية الوزاني وصلاته بأواسط السياسية الفرنسية، لأن الفاسي كان أقدر على فهم روح السكان والتحدث باسمهم[1].

المبحث الثالث: تطور القضية المغربية في ظل الانشقاق

لما بلغ الخلاف ذروته وانسدت سبل الاتفاق وذهب كل حزب بما لدية، أسس علال الفاسي ورفاقه الحزب الوطني 1937م، وأسس محمد حسن الوزاني حزب الحركة القومية من نفس السنة، وهو الأمر الذي أزعج سلطات الحماية وذلك بقيام حزبين سياسيين لهما ذات الهدف وإن اختلفا في المنهج السياسي والاتجاه الإيديولوجي، فقامت سلطات الحماية باعتقال أعضاء الحزب الوطني وعلى رأسهم علال الفاسي، وعمر بن عبد الجليل، وتم استدعاء محمد حسن الوزاني لتحقيق معه، فقام هذا الأخير بتنظيم تجمعات وخطب بمسجد القرويين، ومن خلالها تم رفع مطلب الإفراج عن المعتقلين والسماح بالحريات العامة، فردت سلطات الحماية باعتقال محمد حسن الوزاني وأنصاره ووضع تحت الإقامة الجبرية بجنوب المغرب[2]، وعليه دخلت البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها، وشهدت تغيرات طبعت وضعها العامة.

أولا: الحركة الوطنية بعد عودة الزعيمين من المنفى:

إن الظروف التي شهدها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية، والمعطيات التي نتجت بعد نهايتها، شجعت الشعوب للدفاع عن مصالحها وديمقراطيتها والمطالبة بتقرير مصيرها، وبالتالي نجد العديد من الأسباب العامة والخاصة دفعت الفريقين المنشقين إلى مواصلة مسيرة النضال بتأسيس حزبين جديدين، وهما حزب الاستقلال 1944م وحزب الشورى والاستقلال 1946م.

[1] – عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق، ص 218. وحبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 298.

[2] – عبد الحي حسن العمراني، المرجع السابق، ص 49، 50 .

1- نشأة حزب الاستقلال 1944م: لم تكن الحرب العالمية الثانية فاتحة أمل في نفوس الوطنيين المغاربة بقدر ما كانت استمرار للعمل الاستعماري، حيث كان قادة الحزب الوطني يدركون أن نتائج الحرب لن تكون لصالح الشعوب المستضعفة، مستندين في ذلك لنتائج الحرب العالمية الأولى[1]، كما تعتبر نهاية سنة 1943م وبداية سنة 1944م من أهم المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية المغربية، حيث استفادت من الوقائع التي شهدها العالم في قلب المعادلة من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال، بالتالي ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجة في نشأة حزب الاستقلال، من أبرزها حل الحزب الوطني من طرف المقيم العام "نوجيس" ونفي علال الفاسي إلى الغابون[2]، والنشاط الذي قام به أحمد بلافريج من أجل جمع ما أمكن من اتجاهات سياسية للاتفاق حول مطلب الاستقلال، كذلك الدعم الذي قدمه السلطان محمد الخامس للحركة الوطنية وتعزيزه لمطلب الاستقلال، ومن بين الأحداث والظروف الخارجية التي ساهمت في نشأته هزيمة فرنسا في الحرب، والتي أدت إلى زعزعة ثقة الوطنيين في قوتها وكسرت قاعدة فرنسا قوة لا تهزم، ونزول جيوش الحلفاء بالمغرب في نوفمبر1942م رفع من معنويات الوطنيين، لأن مصير المغرب لم يعد مرتبطا بفرنسا وحدها كذلك الإحساس باقتراب نهاية الحرب والنهاية تعني تصفية المشاكل في مقدمتها مشاكل المستعمرات[3].

منذ أن قام المقيم العام "نوجيس" بحل الحزب الوطني في سنة 1937م سعى أحمد بلافريج لتأسيس حزب الاستقلال باعتباره الأمين العام للحزب الوطني، فتم في ديسمبر 1943م الإعلان عن نشأة حزب الاستقلال إثر اجتماع عقده قدامى الوطنيين والتجار والمعلمون وكبار موظفي الدولة وخرجي الكليات[4]، وقد عين علال الفاسي الذي لا يزال في منفاه بالغابون رئيسا شرفيا له، وأحمد بلافريج أمينا عاما، وأنشأ حزب الاستقلال جريدتين الأولى هي "جريدة العلم" والثانية جريدة "رأي الشعب"[5]، ووضع برنامج تضمن مجموعة من المطالب منها: .

ـ الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب.

---

[1] – عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص247.

[2] – محمد علي داهش، دراسات ...، المرجع السابق، ص133.

[3] – عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص 247.

[4] – عبد الكريم كريم، **من تاريخ الحركة الوطنية أحمد بلافريج**، د ط، الرباط، د ت، ص 288.

[5] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 308.

ـ ضمان الحريات بجميع مظاهرها وإصلاح البلاد وإقرار نظام ملكي دستوري والتعاون الدولي[1].
كما وضع القائمون على حزب الاستقلال مجموعة من الهياكل التنظيمية من أجل الضغط على الإقامة العامة وتعبئة الجماهير[2].

ب– نشأة حزب الشورى والاستقلال 1946م: إن تأسيس جامعة الدول العربية 1945م شكلت أحد الركائز البارزة التي اتخذها الوطنيين المغاربة كمطية لمطالبهم المشروعة، وركيزة للدفاع عن قضيتهم في المحافل الدولية، وكذا تقديم وثيقة الاستقلال 1944م من طرف حزب الاستقلال لدول الحلفاء وفرنسا[3]، بالاضافة إلى الأوضاع الداخلية والتي عاشها المغرب التي دفعت فرنسا الى تعين مقيم عام جديد وهو "اريك لابون"[4] كإيذانا بانتهاج سياسة الانفتاح مع الوطنيين وذلك بإعادة الزعماء من المنفى ومنهم علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني 1946م والسماح للتنظيمات الحزبية بالظهور إلى الساحة من جديد وصدور الجرائد وذلك لدفع عجلة الإصلاحات بدل المطالبة بالاستقلال[5]، وبالتالي الجو العام الذي طبع سياسة المقيم العام الجديد "إريك لابون" فسح المجال للوطنيين المغاربة وعلى رأسهم محمد حسن الوزاني بالعودة لممارسة النشاط السياسي وإعادة تنظيم وترميم تنظيماتهم الحزبية وذلك بتأسيس حزب الشورى والاستقلال سنة 1946م[6] وجريدة الرأي العام، حيث عقد مؤتمر الدار البيضاء الذي انعقد 27–27–29 جويلية 1946م تحت اسم حزب الاستقلال الديمقراطي، وفي هذا قال عبد الهادي بوطالب:((فضلنا تعبير الشورى الإسلامية على تعبير الديمقراطية الغربية))[7]، كما تجدر الإشارة أن محمد حسن الوزاني خلال فترة إقامته الجبرية نوى تأسيس حزب يستمد مبادئه من

---

[1] – فؤاد مصطفى، **محمد الخامس وكفاح المغرب العربي**، د ط، الدار القومية، القاهرة، د ت، ص 17.

[2] – أبوبكر القادري، المصدر السابق، ص ص 526–528.

[3] – أحمد معنينو، **ذكريات ومذكرات 1947ـ1951م**، ج4، د ط، مطبعة سبارطيل، المغرب، د ت، ص 71.

[4] – اريك لابون،(1946–1947م) خلف الجنرال كابرييال بيو في مارس 1946م، وقد سبق له أن شغل منصب الكاتب العام للحماية بالرباط 1926م، كما عمل مقيم عام بتونس، وسفيرا بموسكو، واشتهر بالعبقرية الحادة في المجال الاقتصادي، واشتهر كذلك بمحاولاته في إقناع السلطان محمد الخامس ورجال الحركة الوطنية بالفكر الليبرالي، وعرفت على عهده الحركة الوطنية تحررا ملموسا فطالبوا بالاستقلال، وسياسته هاته تسببت في تغيره بقيم عام جديد. انظر، جورج سبيلمان، المصدر السابق، ص 127. وبيير قيرموريين، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، تر، عبد الرحيم حزل، ط2، إفريقيا الشرق، المغرب، 2014م، ص 31.

[5]– أحمد معنينو، ذكريات...،ج4، المصدر السابق، ص 76 .

[6] – جورج سبيلمان، المصدر السابق، ص 128 .

[7] – عبد الهادي بوطالب، نصف قرن...، المصدر السابق، ص 38 .

الإسلام فيما يتعلق بالمبادئ الديمقراطية، والديمقراطية في الإسلام هي الشورى وكلاهما ينصهران في فكرة الدستور[1]، وخلال المؤتمر تم المصادقة على البرنامج السياسي القومي التحرري للحزب الذي تكون من عشرة (10) نقاط حيث نصت أول نقاطه على الاستقلال ضمن الحدود الطبيعية مع تأليف حكومة قومية، كما تم انتخاب المكتب السياسي وتكون من محمد حسن الوزاني أمينا عاما، وعبد القادر بن جلون أمين عام بالنيابة[2]، كما أكد على ضرورة ارتباط المغرب بقيم الحداثة وتجديد الدولة، وأكد على ممارسة السلطة بناءا على مفاهيم الديمقراطية والتعددية لأنها السبيل الوحيد للنهوض بالبلاد[3].

وبالتالي فالحزب على المستوى الإيديولوجي آمنت قيادته بجدوى الإصلاح والتطور وإمكانية الوصول إلى تحقيق الأماني بالتدرج، لذا قسموا قضية المغرب بين مشكلة داخلية يمكن حلها بواسطة الإصلاحات السياسية على أساس ديمقراطية، ومشكلة خارجية بين المغاربة وفرنسا لا يمكن حلها إلا باستقلال المغرب[4].

مسألة الاستقلال لدى الحزبين:

إن تشكل حزبين جديدين يختلفان في المنهج السياسي والتوجه الإيديولوجي وإن اجتمعا في هدف تحقيق الاستقلال، فإن نظرتهما لهذا الأخير وسبيل تحقيقه اتخذت أبعادا متباينة وأشكالا مختلفة، بحيث رفع كل منهما وثيقة تطالب بالاستقلال للملك محمد الخامس ولسلطات الحماية تختلف في المحتوى والمطلب، فقدم حزب الاستقلال وثيقة الاستقلال 1944م، وقدم حزب الشورى والاستقلال وثيقة سبتمبر 1947م.

بحيث كانت كتجاوز منهم للمطالب التقليدية وإعراضا عن الإصلاحات الجزئية، ولم تكن فكرة المطالبة بالاستقلال مجرد فكرة، بل أيدتها بعض الصحف الوطنية "كجريدة الريف" والتي

[1] – عز العرب الوزاني، المصدر السابق، ص 16 .

[2] – أحمد معنينو، ذكريات...، ج4، المصدر السابق، ص 83، 85.

[3] – عبد الهادي بوطالب، نصف قرن...، المصدر السابق، ص 194.

[4] – محمد معروف الدفالي، **برنامج الكفاح الوطني لحزب الشورى والاستقلال بين سنوات 1947-1951م**، ضمن أعمال ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور والتجليات 1904-1955، الهلال العربية، الرباط، 1997م، ص 237 .

أصدرت مقالا بعنوان نريد استقلال المغرب((يجب أن توحد البلاد المغربية وأن يكون بها دولة وطنية مستقلة))[1].

1ـ وثيقة الاستقلال 11جانفي 1944م: قدم حزب الاستقلال في 11جانفي 1944م وثيقة سميت بوثيقة الاستقلال، ورفعت مطالبها إلى السلطان محمد الخامس وإلى المقيم العام الفرنسي وحكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهوريات روسيا السوفياتية[2].

من أهم بنودها: المطالبة بالاستقلال التام ووحدة الأراضي المغربية، إقرار الملكية الدستورية كنظام للحكم، التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد، على أنه أمر داخلي لا علاقة للفرنسيين بالتدخل فيه[3]، أيد السلطان هذه المطالب دون الرجوع إلى السلطات الفرنسية وشكل لجنة لدراستها[4]، ويذكر أحمد بلافريج أنه أثناء إعداد هذه الوثيقة كانوا على اتصال بالسلطان محمد الخامس بقوله: ((عندما بدأنا في أخذ العدة لتحضير عريضة الاستقلال، كلمت الملك محمد الخامس في الموضوع فحبذ بحماس هذه الفكرة،.... وقال لابد أن يقع التصريح بالاستقلال التام))، وحصلت على تأييد من جميع طبقات الشعب، كما اجتمعت حكومة المخزن مع الملك وأيدتها أيضا لتصبح هذه الوثيقة ذات صبغة شعبية عامة [5].

أما سلطات الحماية فقد خيل لها أن الوطنين قد حصلوا على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية قبل تقديم الوثيقة، لذا لم تستطع أن تفعل أي شيء خوفا من تدخل الجيوش الأمريكية في البلاد، وعندما تأكدت أنها لا توجد أي علاقة بينهما، أصدرت قرارها في يوم 29 جانفي بإلقاء القبض على أبرز أعضاء حزب الاستقلال، وعلى رأسهم أمينه العام أحمد بلافريج ونفته إلى جريرة كورسيكا بتهمة الفاشية[6]، وعلى إثرها انخفض عدد أعضاء حزب الاستقلال إلى ثلاثمئة (300) عضو في منتصف عام 1944م، بعد هذه الحمالات القمعية المتتالية[7].

---

[1] – محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة و جهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية ظهور الأحزاب والمطالبة بالاسقلال1937ـ1951م**،ج 6، د ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1986م، ص86، 87.

[2] – روبير أطراف، **محمد الخامس واليهود المغاربة**، تر، علي الصقلي ومحمد كلزيم، ط1، مكتبة المهتدين، الرباط، 1997م، ص109.

[3] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 285، 286.

[4] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص 375، 376

[5] – عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص 288.

[6] – عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق، ص231، 232.

[7] – سارة فايز، **الأحزاب والقوى السياسية في المغرب**، د ط، رياض الرياس، المغرب، 1990م، ص18.

2 – وثيقة 23 سبتمبر 1947م: بعد مرور سنة على تأسيس حزب الشورى والاستقلال عزم مؤسسه على العمل لإخراج القضية المغربية من سباتها، كما شكل قدوم المقيم العام الجديد "جوان" Goan[1] دفعا نحو بلورت وثيقة سبتمبر1947م، بحيث عمل منذ قدومه على جس نبض الأحزاب السياسية، ومعرفة وجهة نظرهم واقتراحاتهم لتسوية القضية المغربية، فأعرب الحزب عن استعداده لإنجاز دراسة دقيقة للوصول للأهداف الوطنية التي يعمل من أجلها[2] وفعلا قدم المكتب السياسي للحزب وثيقة بـ 23 سبتمبر1947م إلى السلطان والى الإقامة العامة عرفت بوثيقة سبتمبر 1947م، ونصت المذكرة على مايلي: ((لا يمكن التفكير في المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو بمحاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم وغاية الحزب هي العمل بجميع ما يستطيع من الوسائل في سبيل إيجاد ديمقراطية حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية لفائدة الشعب المغربي، والعمل لاسترجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقا تاما وتحقيق الاستقلال الوطني ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفي دائرة ملكية دستورية))[3]، وبالتالي فالحزب أراد الإصلاح الدستوري كمسلك لتحقيق الاستقلال، وبمجرد شيوع خبر تقديم الوثيقة والحوار الذي أجراه محمد حسن الوزاني مع الجنرال "جوان"، حتى انطلقت ردود الأفعال، منها تأييد محمد بن عبد الكريم الخطابي لمشروع الشوريين حيث اعتبره ((برنامجا صالحا لحل المشكلة المغربية بدون دماء))، وكذا حصلت على التأييد الإقليمي كما أيدته بقية الأوساط السياسية المغربية كحزب الوحدة والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني[4]، وتعكس هذه المبادرة التي تزعمها محمد حسن الوزاني على رأس حزبه تطور في مواقف الحركة الوطنية، والتقارب بين وجهات النظر في أطروحات الأحزاب الوطنية والعرش[5].

---

[1] – الجنرال جوان، يعتبر من ألمع العسكريين وأشدهم شراسة ولد في عنابة بالجزائر سنة 1889م، و تلقى دراسته العسكرية في سان سير، شارك في الحرب العالمية الأولى وأسر في الحرب العالمية الثانية ثم أفرج عنه بعد هدنة وعمل تحت راية المارشال بيتان، حاول مقاومة الحلفاء حينما نزلوا في المغرب والجزائر لكنه عندما شهد تفوق الحلفاء أنظم إليهم، وبعد نهاية الحرب عمل في أركان المارشال ليوطي، كما عمل في المغرب أثناء ولاية لوسيان سان و آخرها مقيما عاما على المغرب. انظر، عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص 386، 387.

[2]– أحمد معنينو، ذكريات...،ج4، المصدر السابق، ص 131.

[3]– عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص 404.

[4] – محمد معروف الدفالي، المرجع السابق، ص 245.

[5]– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 312 .

3 ـ نظرة الحزبين لوثيقتي الاستقلال: وقفت الحركة القومية أثناء إقامة محمد حسن الوزاني في إقامته الجبرية موقف التأييد لوثيقة الاستقلال التي رفعها حزب الاستقلال سنة 1944م وراسلوا الوزاني بالأمر فوافق على قرار المطالبة بالاستقلال إلا انه انتقد شكل العريضة حيث قال عبد الهادي بوطالب في هذا: ((الوزاني كان يحب الإتقان ويميل الى الإطناب فيما يكتب والتوسع في عروضه السياسية، لذا اعترض الوزاني على شكل العريضة، وليس مضمونها فاعتبر الاستقلاليون أنه امتنع عن تزكية العريضة))[1]، وبعد رفع حزب الشورى والاستقلال وثيقته بـ 23 سبتمبر1947م رأى هذا الحزب أن المعادلة التي رفعها حزب الاستقلال "الاستقلال قبل الإصلاح" مدخلا للهيمنة الاستعمارية، ومعبرا لملكية رجعية مساندة لحزب واحد، وبالتالي قرن حزب الشورى والاستقلال بين مطلب الاستقلال وإقامة الملكية الديمقراطية وخوفا من هيمنة حزب الاستقلال، وقيام ملكية رجعية بعد الحصول على الاستقلال دخل في علاقات مع سلطات الحماية بـ سبتمبر ونوفمبر 1947م[2].

وبالمقابل رفض حزب الاستقلال برنامج حزب الشورى والاستقلال شكلا ومضمونا وشن حملة انتقاد واسعة ضده واعتبر مطالبتهم بالدستور سابقة لأوانها، معتبراً أن أي دستور في ظل الاحتلال مجرد وبال على البلاد وتنظيما للاحتلال، كما عارضوا المرحلة الانتقالية، وفكرة الاتفاق والحكومة المؤقتة باعتبارها تخرج القضية من إطارها الدولي إلى الوضعية الثنائية[3].

إن هذه الاتهامات زادت من حدة الخلاف بين الفريقين وحاول كل حزب نشر الدعاية لنفسه ولو بتحطيم مجهودات غيره[4].

كما حلل علال الفاسي بنود الوثيقة وقال فيها:((إن الدستور في حد ذاته مطلب من مطالب حزب الاستقلال، ومطالبه الأساسية التي تقدم بها إلى جلالة الملك في وثيقته التاريخية 11 يناير1944م، ولكن الدستور في نظر الحزب تابع للاستقلال يأتي بعده لا قبله، لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها وهذا يتنافى مع الاحتلال

---

[1] – لحسن الخضري، "وثيقة 13 يناير 1944 بين الحضور كحدث وغياب كذاكرة"، هربريس ، 12-01-2010م، 21-04-2018م، 13:19، www.herpress.com.

[2] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 59 .

[3] – محمد معروف الدفالي، المرجع السابق، ص 245.

[4] – الطيب العلوي، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي 1896ـ 1964م**، مر، أحمد العلوي، ط1، مطبعة القرويين، الدار البيضاء، 2009م، ص 182.

الأجنبي ولا يتفق مع طبيعته....إن طلب الدستور في هذه المذكرة قضاء على فكرة الاستقلال، إذ كيف نطلب من الدولة المحتلة وضع دستور نطبقه نحن في زمن الاستقلال؟))[1].

4 ـ محاولة توحيد الحزبين: بعد عودة محمد حسن الوزاني من منفاه اجتمع في شهر جوان 1946م ببعض الوطنيين من أصدقائه، وأخبرهم برغبته في توحيد جميع القوى الوطنية لتحقيق المطامح المشرعة لشعب المغربي، وفي هذا تدخل محمد بن العربي العلوي وحاول تقريب وجهات النظر بين حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال، فجرت اجتماعات عديدة عقب هذا الاجتماع، وقدم الحزبين مشروع قانون أساسي للتنظيم السياسي الموحد، إلا أن رغبة حزب الاستقلال في احتكار أغلبية مناصب الحزب الجديد جعلت المشروع يفشل، وأصدر الوسيط بلاغا يوم 11 فيفري 1947م أبرز فيه:((اتفاق الحزبين على المبادئ والغايات والوسائل)) وأضاف:((وقد اقتضت المصلحة الآن أن يحتفظ كل حزب بهيئاته المسيرة مع التناصح والمعاونة...)) فلم يوافق حزب الشورى والاستقلال على فحوى البلاغ لأنه لم يظهر كل الحقيقة، كما أنه سكت عن موقف حزب الاستقلال[2]، ورغم الخلافات التي تعمقت بينهما إلا إن حزب الشورى والاستقلال حاول تحسين العلاقات من جديد، بحيث اقترح فيها إقامة جبهة وطنية بينهما لتوحيد خطط ووسائل العمل في الداخل، غير أن قادة حزب الاستقلال رفضوا الدعوة بحجة الفوارق الجوهرية بين الحزبين[3]، فأرسل محمد حسن الوزاني في شهر فيفري 1950م رسالة في ذات الموضوع إلى نائب رئيس حزب الاستقلال محمد اليزيدي لكن سرعان ما جاء رفض حزب الاستقلال كعادته لكل محاولة تقارب بين الحزبين[4].

وفي شهر أفريل1951م حل بالمغرب وفد صحفي مصري بدعوة من الحكومة الفرنسية، إلا أن هاته الأخيرة منعت الوفد من الدخول رغم دعوتهم، فتوجهوا إلى طنجة وكان غرضهم توحيد صفوف الحركة الوطنية[5]، وقد اتخذ قادة الأحزاب المغربية من طنجة مستقرا لهم، واتفقوا على تقديم طلب لمجلس المراقبة الدولي لإعطائها إذنا بدخول جميع العناصر المغربية المنفية في

---

[1] – محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة فكرا وممارسة**، الكتاب الأول، سلسلة مواقف 1–4، ط 1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009م، ص 243 .

[2] – عزب العرب الوزاني، المصدر السابق، ص ص 66– 68 .

[3] – محمد معروف الدفالي، المرجع السابق، ص 246.

[4] – أحمد معنينو، ذكريات...، ج4، المصدر السابق، ص 46، 47 .

[5] – عزب العرب الوزاني، المصدر السابق، ص 71.

الخارج، وإحياءا لذكرى زيارة الملك لمدينة طنجة قامت الفصائل الوطنية في 9 أفريل 1951م في فندق رامبرانت بإعلان ميلاد ميثاق وطني بين الأحزاب المغربية والذي عرف أيضا بميثاق الجبهة الوطنية والمتشكل من حزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية وحزب الشورى والاستقلال، وقد عملت الصحف الوطنية على إبراز القيمة السياسية النضالية للأحزاب رغم اختلاف مشاربهم السياسية، بحيث كتبت جريدة "منبر الشعب" في 10 أفريل1951م ((طنجة تشهد في بيت الوحدة المغربية أعظم حدث وطني مر في تاريخ الوطنية)) وأصدرت الأحزاب الأربعة بيانا موجها إلى الرأي العام المغربي، والرأي العام العربي عامة، نص على أن تعمل الأحزاب جميعا لاستقلال المغرب استقلالا تاما، فلا يقبل أي حزب مبدأ الانخراط في الوحدة الفرنسية وإنما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل وبين فرنسا على أساس معاهدة جديدة[1]، وطبقا لميثاق الجبهة تألف وفد من أعضائها للالتحاق بالخارج من أجل متابعة القضية المغربية والتعريف بها والدفاع عنها في المحافل الدولية، وقام الوفد ولأول مرة بحضور الدورة السادسة للأمم المتحدة، وطرحوا مطلب الشعب والعرش في الحرية والاستقلال[2]. غير أن هذه الجبهة فشلت لأنها لم تكن مهيكلة بشكل جيد، وكذلك مساهمة سلطات الحماية من خلال السياسة التي انتهجتها لقلب المعادلة الوطنية الجديدة[3].

ثانيا: انعكاس الانشقاق على الوضع العام للبلاد:

إن سلطات الحماية بمجرد دخولها إلى المغرب وفرض الحماية، عملت على جس نبض السلاطين وجذبهم إلى صفها، رغبة في جعلهم قناة أساسية لترسيخ أسس نظام الحماية، وظنت الإقامة العامة أنها اختارت محمد بن يوسف لصغر سنه ومكنته من العرش لتتمكن من تسخيره حسب حاجتها، إلا أنهم لم يتمكنوا من التأثير على شخصيته، بحيث استطاع السلطان محمد الخامس أن يستفيد من سياسة المقيم العام "نوجيس" الذي حاول أن يتقرب من السلطان ظننا منه أن هذه السياسة تساعده على تلاحم العرش المغربي بالحماية، ولكن خاب توقعه، حيث استغل محمد الخامس التسامح الذي أبداه المقيم العام لتقرب من الرموز الوطنية المغربية

[1] – زينب حمودة، **طنجة في معركة الاستقلال1945 ـ1956م**، ط 1، دار أبي رقراق، الرباط، 2016م، ص ص 163-171 .

[2] – محمد المكي الناصري، **مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية**، ضمن أعمال الملتقى الوطني طنجة في التاريخ المعاصر1800-1956م، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1991م، ص 32 .

[3] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص 77 .

وكانت الزيارة التي نظمها السلطان لفاس 1934م البذرة الأولى لاتصاله مع زعماء الحركة الوطنية وفي تضامنه واتفاقه معهم، لذا نجد أن الطابع العام الذي طبع البلاد في هاته الفترة هو بروز السلطان كقوة إلى جانب الحزبين المنشقين، أكدت على مدى الترابط والتلاحم بينه وبين زعماء الحركة الوطنية، وأثبتت سيادته على البلاد.

1- زيارة السلطان محمد الخامس لمدينة طنجة أفريل 1947م: لعل أبرز حدث شهده المغرب الأقصى في سنة 1947م، ويعتبر منعطفا حاسما في تطور مسيرته النضالية ككل وكان له وقع في نفوس المغاربة عموما ألا وهو زيارة السلطان محمد الخامس لمدينة طنجة في 9 أفريل 1947م[1].

انتهز السلطان محمد الخامس علاقته الحسنة بالمقيم العام "إيريك لابون" (1945-1947م) لينتقل بالتعبير عن المطامح الوطنية إلى مستوى أعلى، لذلك خطط ليكون التعبير واضحا وصريحا، وقرر القيام بزيارة لمدينة طنجة، هذه زيارة تدخل في إطار منهج نضالي سلكه السلطان يعتمد على الحكمة والجدل بالتي هي أحسن، وكان الهدف من هذه الزيارة تأكيد على وحدة المغرب، وإقرار سيادته على معظم المدن المغربية[2]، ولا شك في أن الأوساط الاستعمارية لم يكن يخفى عليها مغزى الرحلة ودلالاتها الوطنية، ولهذا حاولت عرقلتها[3]، وعندما وافقت عليها وضعت شروطا على السلطان قبل الذهاب إلى مدينة طنجة، من أبرزها أن يصحبه المقيم العام في هذه الرحلة[4].

كانت هذه الزيارة بالفعل خطوة كبيرة ذات أثر عميق، شملت الجانب السياسي والأيديولوجي في مسار الكفاح الوطني، ومحت أثر القمع الذي تعرضت له البلاد سنة 1944م، وأكدت أن المغرب لن يتراجع عن مطالبته بالاستقلال[5]، كما أحدثت حالة استهجان في الأوساط الاستعمارية بسبب عدم تعرض الملك في خطابه إلى دور فرنسا الحضاري في المغرب، وإزاء

---

[1] – زينب حمودة، المرجع السابق، ص 83.

[2] – علال الخديمي، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851- 1947م دراسات في تاريخ العلاقات الدولية**، د ط إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006م، ص159.

[3] – عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق، ص 244.

[4] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 351.

[5] – محمد زنبير، **صفحات من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، د ط، مطبعة دار النشر المغربية المغرب، 1990م، ص 103.

هذا الوضع عزل المقيم العام "إيريك لابون" من منصبه وحمل مسؤولية ما حدث[1]، وعين الجنرال "جوان" مكانه لإعادة الأمور إلى نصابها، وبدأ الفرنسيون حملة استنزاف ضد السلطان مستخدمين جميع الوسائل لإذلاله وإبعاده عن السلطة. وعلى إثر هذه الظروف الصعبة سيقود السلطان محمد الخامس بلاده ببطء نحو الحرية، كما أدرك حزب الاستقلال عقب هذا الخطاب أنه لا يستطيع التظاهر دون السلطان محمد الخامس[2].

2- زيارة السلطان لفرنسا 1950م: تعتبر زيارة السلطان لفرنسا تلبية لدعوة رئيس الجمهورية "فانسان أريول" Vincent Ariol، ولم تأت هذه الدعوة عفويا وإنما كانت محاولة من فرنسا لتلطيف الجو في ظل السياسة القمعية المتبعة في المغرب تحت حكم المقيم العام "جوان"[3] وصل السلطان إلى باريس في 11أكتوبر 1950م، وأجرى محادثات مع الحكومة الفرنسية وطرح مطالبه في مذكرة تفصيلية حول الوجود الفرنسي القائم في المغرب، وأن ما آل إليه الوضع مع وجود الجنرال "جوان" لم يعد مجديا بل إن معاهدة الحماية لم تعد صالحة وقد ردت عليه الحكومة الفرنسية بمذكرة بتاريخ 31 أكتوبر 1950م وأعربت فيها عن تمسكها بمعاهدة الحماية[4]، لكنه لم يجد استعدادا لدى الفرنسيين لتقبل وجهة النظر المغربية فعاد لبلاده، ليواصل دعم الحركة الوطنية[5].

3- نفي السلطان وتداعياته 1953م: إن المواقف التي اتخذها السلطان محمد الخامس ضد سلطات الحماية، وإصراره على مطلب الاستقلال، وكذا دعمه لحزب الاستقلال، جعل سلطات الحماية تفكر في إزاحته عن عرشه، وقد مهدت لتبرير فعلتها بأن تثير غضب قبائل البربر وهذا يشكل خطر يؤدي إلى شق الشعب الى قسمين، فضلا عن رفضه التوقيع على بعض المشاريع الإصلاحية، وهو ما يصعب على أي إدارة فرنسية التعامل معه، والسبيل الوحيد لضمان السلم

---

[1] -علال الخديمي، المرجع السابق، ص 163.

[2] – فاطمة أوفقير، **حدائق الملك الجنرال أوفقير والحسن الثاني ونحن شهادة و مذكرات**، تر، ميشير خوري، ط1، دار الورد سوريا، 2000م، ص30.

[3] – عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص 127، 128.

[4] -عبد الكريم الفيلالي، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ج11، ط1، شركة ناس، القاهرة، 2006م، ص ص 322-341.

[5] – شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ليبيا تونس الجزائر المغرب**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977م، ص 360.

والوحدة هو إزاحته وإيجاد شخصية مغربية بديلة عنه[1]، ومن هنا بدأت المكائد والمؤامرات تحاك ضده[2]، واستعانت فرنسا في سبيل ذلك بعدة زعماء في مقدمتهم التهامي الجلاوي الذي كان له نفوذ كبير في المغرب والذي اقترح توليت السلطة لمحمد بن عرفة عم السلطان، وأخذ الجلاوي يحرض شيوخ القبائل والعناصر الموالية له ضد السلطان، كما طلب منهم توقيع عريضة يهاجم فيها السلطان وحزب الاستقلال، ثم عرض الوثيقة على الحكومة الفرنسية من أجل تدعيم مخططها[3].

وفي ديسمبر 1952م انفجرت أحداث الدار البيضاء احتجاجا على مقتل الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، والتي نتج عنها حملة اعتقالات واسعة مست رجال الحركة الوطنية وعامة الشعب[4]، لذا قام المقيم العام "جيوم"Geom بالتوجه إلى القصر وطلب من السلطان محمد الخامس التنازل عن العرش لكنه رفض، فما كان منه إلا أن أعلن خلعه طبقا لمطلب زعماء المغرب بـ 20 أوت 1953م، وفي نفس اليوم حملته طائرة إلى كورسيكا قبل أن ينقل إلى منفاه في جزيرة مدغشقر[5].

إن حادثة نفي السلطان محمد الخامس أدت الى قيام ثورة عارمة نتج عنها إضرابات ومقاطعة للبضائع الفرنسية، مع حملة تخريب للأملاك الفرنسيين[6]، لذا يمكن اعتبار هذه الحادثة من الأخطاء التاريخية الكبيرة التي ارتكبتها فرنسا في المغرب، لأنها كانت بمثابة نقطة تحول هامة في مسيرة النضال ضد الاستعمار، والمطالبة بالاستقلال[7]، حيث قال عنها "ادكار فور" Adware Pour رئيس وزراء فرنسا: ((إن خلع السلطان يعتبر أفدح خطاء ارتكب، وإن نتائجه السيئة سوف نتجرع ويلاتها بعد حين))[8]، كما أدى هذا الحادث إلى تقريب الروئ بين

---

[1]– محمد علي داهش، دراسات...، المرجع السابق، ص111 .

[2]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص 382 .

[3]– مؤيد محمود المشهداني،" تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب"، مجلة سامراء، ع 25، العراق، 2011م ، ص111.

[4]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص 453، 454 .

[5]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 380 .

[6]– جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1، دار الأمل، الأردن، 1991م، ص 118 .

[7]– محمد رحاي، المرجع السابق، ص 114 .

[8] – ادكار فور، **رأي الرئيس ادكار فور في انتفاضة المغرب من مصادر تاريخ المغرب الدبلوماسي الحماية الفرنسية بدءها بدءها نهايتها حسب إفادات معاصرة**، تع ، عبد الهادي التازي، د ط، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، د ت، ص 193 .

زعماء الحركة الوطنية، حيث استفادت هذه الأخيرة من سياسة اللين التي اتبعتها اسبانيا في المنطقة الخليفية[1] وقد اعتبرت اسبانيا أن هذا الحادث الذي قامت به فرنسا دون استشارتها اهانة لوجودها بالمنطقة ومخالفة لمعاهدة الحماية التي نصت على المحافظة على العرش وحماية السلطان، لذا كانت هاته الأسباب كافية لتتخذ إسبانيا من نفي السلطان موقف خصم لها، ولم تعترف بابن عرفه كسلطان للمغرب، وفي 9 فيفري 1954م زار وفد مغربي اسبانيا وقدموا وثيقة تنديد لما جرى للسلطان الى الجنرال "فرانكو" Franco حيث قام هذا الأخير بإلقاء خطاب أمام الوفد المغربي مستنكرا فيه سياسة فرنسا بنفي السلطان محمد الخامس مؤكدا على دعمه ومساندته للمغرب[2].

[1]– عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص 508 .

[2]– مؤيد محمود المشهداني، المرجع السابق، ص ص 113– 116 .

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل ووقوفنا على أغلب الأحداث التي تبلور عنها الانشقاق داخل صفوف كتلة العمل الوطني بالمغرب، بداية من بوادر الانشقاق التي لم تكن وليدة سنة 1937م بل كانت نتيجة تراكمات سابقة، طبعها حب التفوق والظهور بالرغم من جماعية القيادة، والتي أكدتها المناوشات التي ظهرت خلال لقاءاتها بعد اكتساب الحزب للشعبية، فتفجرت الكتلة على إثر تشكيل لجنتها التنفيذية وتنصيب رئيسها علال الفاسي وهو الأمر الذي رفضه الوزاني.

وحتى نتمكن من فهم السبب الرئيسي للانشقاق تعرضنا لدراسة التوجه الفكري والسياسي لشخصيتي علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني باعتبارهما زعمي الانشقاق، الذي نتج عنه قطيعة نهائية، حيث شكل محمد حسن الوزاني حزب الحركة القومية سنة 1937م وشكل علال الفاسي الحزب الوطني من نفس السنة، هذين الحزبين اختلفا في المبادئ والروئ واتفقا على هدف مقاومة سلطات الحماية، والتي عمدت إلى حل الحزبين ونفي زعيميهما.

إلا أن الأمر الذي يبعث على الريبة هو إطناب محمد حسن الوزاني ورفقائه في شرح أسباب الخلاف وما انجر عنه، بينما اكتفى علال الفاسي بقوله في كتابه "الحركات الاستقلالية" ((بمجرد إعلان النتيجة قرر الوزاني الانسحاب ولا نريد أن ندخل في تفاصيل الخلاف)).

وقد خلف هذا الانشقاق قلقا شق الحركة الوطنية بالمغرب إلى قسمين، وحاولت العديد من الأطراف الوطنية وكذلك زعماء العرب لمل الشمل غير أن محاولتهم باءت بالفشل.

وفي ظل غياب الزعمين في المنفى واصل أنصارهما النضال السياسي حيث شكل أحمد بلافريج حزب الاستقلال سنة 1944م كبديل عن الحزب الوطني، والذي تزامن ظهوره مع دعم السلطان محمد الخامس للحركة الوطنية، بيمنا ظل أنصار الوزاني يعملون بشكل خفي إلى أن عاد من إقامته الجبرية سنة 1946م، وشكل حزب الشورى والاستقلال من نفس السنة، هذين الحزبين الجديدين انتقلا من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال، وهذا كانعكاس لما نتج عن الحرب العالمية الثانية، ومع مساندة سلطان محمد الخامس لمطلب الاستقلال، كما كان له الفضل في نجاح مسيرة الحركة الوطنية، وكانت بمثابة نقطة تحول في مسيرة النضال وهو الأمر الذي جعل سلطات الحماية تقوم بنفيه وإبعاده عن السلطة، وقد اعتبر نفي السلطان محمد الخامس من الأخطاء التاريخية التي ارتكبتها فرنسا في المغرب لأنها كانت بمثابة الدافع الايجابي للحركة الوطنية وبداية لتحول النضال من طابعه السياسي إلى العسكري.

الفصـل الثـالـث

المـقارنــة

أولا : أوجــه الاختـلاف

ثانيا: أوجــه التـشابــه

خلاصة الفصل

بعد الدراسة الشاملة والمستفيضة لموضوع الانشقاقات الحزبية في الحركة الوطنية التونسية والمغربية 1934و1937م، والذي مس الحزبين الحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني المغربية، ووقوفنا على أبرز محطات وظروف نشأة الحزبين، وكذا الأسباب العامة والخاصة التي أدت إلى حدوث الانقسام في صفيهما، والذي أثر في هيكلة الحزبيين وحتى في طبيعة مجابهتهم لسلطات الحماية هذا من جانب، ومن جانب أخر تأثيره الكبير على الوضع السياسي، بحيث أفرز معطيات جديدة على الساحة الوطنية وعلى مستوى الحركة الوطنية لكلا البلدين.

وبناء على تلك الدراسة ومن خلال ملاحظاتنا لمختلف جوانب الموضوع منذ نشأة الحزبين مرورا بكل محطات الانشقاق، بإمكاننا أن نضع مقارنه من حيث طبيعة أوجه الاختلاف وأوجه التشابه، حيث استوقفتنا عدة قضايا مفصلية وبارزة بإمكاننا توظيفها للمقارنة كالآتي :

أولا: أوجــه الاختــلاف

1 ـ الأسباب العامة للخلاف:

إن الأسباب العامة التي أفرزت الانشقاق الحاصل في صف الحزب الحر الدستوري وكتلة العمل الوطني قد اختلفت في العديد من النقاط، حيث نجد أن الانشقاق في الحزب الحر الدستوري لم يكن من قبل الجماعة المؤسسة له، إنما كان من قبل جماعة العمل التونسي بعد انتخابها في اللجنة التنفيذية بمؤتمر نهج الجبل، بينما الأمر بكتلة العمل الوطني كان العكس من ذلك، فقد انشق عنها محمد حسن الوزاني أحد مؤسسيها البارزين إثر انتخاب اللجنة التنفيذية.

إن الأوضاع التي شهدتها تونس خلال فترة العشرينات وكذا مطلع الثلاثينات كمخلفات الأزمة الاقتصادية وتطور التعليم ووسائل الاتصال والنمو الديمغرافي خصوصا في المناطق الحضرية، عمق الوعي الوطني لدى الجماهير ونتج عنه اختلال في درجة الوعي الوطني والتكتيك المعتمد من قبل القيادة القديمة للحزب الحر الدستوري والذي اتسم بالهدوء والاعتدال في غالب الأحيان، لتظهر جماعة الحبيب بورقيبة بنمط تفكير وعمل مغاير لها، وتبرز خلال تلك الحوادث التي مرت بها تونس كقوة سايرت رغبة الجماهير، وهو الأمر الذي مهد للخلاف والخلل الذي حدث، أما في المغرب فإن الوضع العام للبلاد كان بملمح أخر حيث كانت البلاد

تعاني من ويلات الظهير البربري والذي خلق من بابه الايجابي توحد الجماهير حول الكتلة العمل الوطني، باعتبارها تنظيم سياسي بمنطلق ديني تمكن من لف الجماهير حوله، ولتنظيم هاته الأخيرة كان لابد من التنظيم القيادي والذي ساهم في زعزعة الحزب، فكانت سببا عميقا لحدوث الانشقاق.

2 ـ من حيث طبيعة التنظيم والهياكل والبرامج:

إن الحزبين اللذين ظهرا على إثر الانشقاق الذي حدث داخل كتلة العمل الوطني وهما الحزب الوطني والحركة القومية كانا أكثر تنظيما وهيكلة من الحزب الدستوري الجديد الذي ظهر عقب الانشقاق بتونس، بحيث نجد أن كليهما وضعا القانون الأساسي للحزب الذي تكون من عدة مواد ضبطت أسلوب عمله ووضحت منهجه وحددت موقفهم من سلطات الحماية، كما نشروا شعاراتهم ومبادئهم في جرائدهم.

بينما الحزب الحر الدستوري الجديد لم يعلن برنامجا واضحا، فقد اعتمد على تعبئة الجماهير وضمها لصفه من أجل دحر الدستوريين القدامى.

3 ـ من ناحية تطور مظاهر الصراع:

شهدت كل من تونس والمغرب الأقصى بعد حادثة الانشقاق مظاهر تُجسد وتأكد أكثر الخلاف بين هذه الأطراف، حيث شهدت مظاهر الصراع في تونس تطورات عديدة تراوحت بين المشادات الكلامية والتحريض الجماهيري على الطرف الآخر، ولعل أبرز دليل على هذا هو ما قام به الحبيب بورقيبة اتجاه عبد العزيز الثعالبي حيث حرض الشعب ضده حتى أصبحوا يرشقونه بالحجارة، وفي ذلك قال عبد العزيز الثعالبي: ((بل أنها تطورت في ماطر الى جموع مسلحة سيقت إليها من باجة وبنزرت وسوق الأربعاء وسوق الخميس من المجرمين الذين اصطفتهم عصابة الديوان السياسي لنشر عهد إجرام دام في هذه البلاد وفتح باب شر مستطير على الأمة وكانت هذه العصابة المسلحة تحتل الطرق وتمنع المارة وتترقب السيارة التي أركبها لأنها مأمورة بالفتك بي والقضاء علي، وحدثت تلك الحادثة الدامية عشية يوم السبت 25 سبتمبر 1937م))[1].

[1] – صالح خرفي، المرجع السابق، ص 252 .

بينما في المغرب لم يحصل هذا الشيء إنما اقتصر الصراع على المشدات الكلامية وتبادل الاتهامات على صفحات الجرائد، وتأسيس أحزاب أخرى مضادة، ومنها ما نشر في جريدة الوحدة المغربية في عددها 18بتاريخ 11 أفريل 1937م مقالا احتجاجيا من قبل الحركة القومية أبرز ما جاء فيه: ((احتجاج الأستاذ الوزاني ورفقائه، كانت جماعة الريف ادعت في الأوساط التطوانية إشاعة غريبة ادعت أنها وصلتها من فاس، ومضمونها أن زميلنا الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني ورفقائه المخلصين سعوا سعيا خاصا في حل كتلة العمل المغربي باتفاق مع رجال سلطات الحماية ... في حين أن الأستاذ الوزاني ورفقائه احتجوا على ذلك العمل واستنكره كما استنكرته الوحدة المغربية نفسها، وقد أرسلوا إلى كافة الجرائد العربية نسخة من عريضتهم الاحتجاجية حتى يتبين للجميع موقفهم الوطني النزيه، وتسقط أكاذيب المحرضين الذين أقاموا دعايتهم على أساس التلفيق والتزوير دون أن يتقوا الله في القليل ولا في الكثير...))[1].

4 ـ صراع الأجيال:

إن الصراع بين جيلين مختلفين جيل الشيوخ وجيل الشباب صحيح إلى حد بعيد في تونس بحيث نجد أن جيل الثعالبي وجماعته الدارسين بالزيتونة كان خطهم الفكري العام قد تميز بالرجوع نحو الماضي، مركزا على البعد العربي الإسلامي في توجهاته السياسية، وعند عودة الثعالبي في النصف الثاني من الثلاثينات ظل الحزب أسيرا لذلك، مرتكزا على أمجاد العرب والمسلمين[2]، أما الخط الذي تبناه الجيل الجديد قد ارتكز عن الانفتاح نحو الثقافات الغربية والفرنسية بوجه الخصوص، ورغم أنه لم يكن متنكرا للثقافة العربية الإسلامية إلا أنها لا تمثل له سندا ومرتكز.

في حين نجد أن الصراع الدائر بالمغرب لم يكن صراع أجيال بل كان صراع جيل واحد اتفقا في الهدف واختلفا في أسلوب العمل، فعلال الفاسي وإن كان ثمرة جهود الرعيل الأول من زعماء الحركة السلفية إلا أنه ما فتئ أن أصبح رائدا للعمل السياسي الوطني، بعد صدور الظهير البربري1930م لتتطور مواقفه إلى تبني التوجه الاستقلالي، وهو الأمر الذي جعله ذا نسق فكري يقارب فكر محمد حسن الوزاني بفكره الاستقلالي وتكوينه السياسي الغربي، لذا يمكن أن نحكم على الصراع الدائر بينهما هو صراع جيل واحد.

---

[1]– أحمد معنينو، ذكريات...، ج2، المصدر السابق، ص152.

[2] – عبد الحفيظ طبابي، المرجع السابق، ص 89 .

5 ـ من حيث وجهات النظر:

نُعت علال الفاسي بالأصولي المتعصب ومحمد حسن الوزاني بالفرانكفوني المتعصب للحداثة وهو ما أثر عليهما معا، لذا أخذ كل منهما يعمل على تغيير هاته النظرة التي طبع بها فعلال الفاسي كان يريد الظهور بمظهر المنفتح حتى لا يتهم بالانغلاق، ومحمد حسن الوزاني كان ينغلق أحيانا في دفاعه عن الإسلام ويتعصب للتقاليد، حتى لا يقال عنه علماني رجع من فرنسا بتربية أجنبية.

لذا عمل علال الفاسي على تعلم اللغة الفرنسية في منفاه، وكذلك فعل محمد حسن الوزاني الذي قيل عنه أنه غير متضلع باللغة العربية فعمل على القراءة في منفاه من أمهات الكتب باللغة العربية، وحاول ربط القانون الأساسي للحركة القومية، ولحزب الشورى والاستقلال فيما بعد بالإسلام[1]، وبالتالي فالوزاني كان ذو ثقافة غربية وله تكوين رصين منفتح على الثقافة الإسلامية والثقافة الفرنسية وله منظور خاص للقضية وهو ما يفقده علال الفاسي.

أما عبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة فلم ينساقا إلى هذا السياق فعبد العزيز الثعالبي حافظ على فكره الإصلاحي وهو ما بقي عليه الأعضاء القدامى للحزب الحر الدستوري التونسي، وكذلك الحبيب بورقيبة نجده قد بقي على نفس النمط والتوجه الفكري ولم يتأثر بما يقال حوله، بل عمل على تجميع الجماهير لحزبه بذات المعتقد السياسي والفكري.

6 ـ إعادة بناء الحركة الوطنية:

بعد الانشقاق الحزبي الذي حدث في كل من الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1934م وكتلة العمل الوطني المغربية سنة 1937م، ظهرت جراء هذا الحدث الكبير أحزاب جديدة تعبر عن رغبة كل طرف بتمسكه بأفكاره وتوجهاته المختلفة، والاختلاف بين الطرف التونسي والمغربي يكمن في أن تونس لم يظهر فيها إلا حزب واحد هو الحزب الدستوري التونسي الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة، على إثر مؤتمر قصر الهلال المنعقد في 2 مارس 1934م، كرد فعل عن الخلاف الذي ظهر بينه بين الدستوريين القدامى، الذين تمسكوا بحزبهم والذي أطلق عليه اسم الحزب الحر الدستوري القديم، كما أن الحزب الدستوري الجديد حافظ على نشاطه في

[1] – عبد الهادي بوطالب، نصف قرن...، المصدر السابق، ص 58 .

الساحة الوطنية التونسية إلى أن آل الأمر له، بتزعم المشهد السياسي في تونس إلى ما بعد الاستقلال.

بينما حدث في المغرب عكس ما حدث في تونس، حيث ظهر أكثر من حزب واحد فمحمد حسن الوزاني فور انسحابه من الكتلة عمد إلى تأسيس حزب آخر باسم الحركة القومية في جانفي1937م، بينما علال الفاسي بعد حل كتلة العمل الوطني من طرف المقيم العام "نوجيس" في 18 مارس 1937م سارع إلى تأسيس حزب آخر وهو الحزب الوطني في أفريل 1937م، ومع تطور الأحداث في المغرب الأقصى ظهرت أحزاب أخرى تأكد على تجدر الخلاف بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وراح كل طرف يبرز نفسه في الساحة الوطنية المغربية بتصديه لسلطات الحماية الفرنسية بدلا من توحيد الصفوف، رغم المضايقات والإجراءات التعسفية التي مارستها سلطات الحماية إلا أن أنصار علال الفاسي أسسوا حزب الاستقلال سنة 1944م، ومحمد حسن الوزاني بعد إطلاق سراحه وعودته من الإقامة الجبرية التي فرضت عليه، أسس حزب الشورى والاستقلال سنة 1946م، بينما في تونس تراجعت جماعة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري القديم ولم تواكب تطورات الوضع السياسي في البلاد ليتصدر الحبيب بورقيبة بحزبه الجديد النضال ضد سلطات الحماية من أجل الاستقلال وبذلك اتجهت الأنظار نحوه إذ ظهر للناس أنه أكبر مهتم بالقضية الوطنية.

7 ـ من حيث أسلوب المطالبة بالاستقلال:

أخذت قضية المطالبة بالاستقلال في تونس من قبل الحزب الحر الدستوري التونسي شكل المطالبة المرحلية، بداية بالمطالبة بالاستقلال الذاتي، والذي أحدث الخصومة بين شقي الحزب الجدد والقدامى، أما في المغرب فنجد أن المطالبة بالاستقلال أخذت شكل المطالبة بالاستقلال التام منذ البداية، حيث كان خطها أكثر وضوحا من الحزب الدستوري الجديد بتونس، فحزب الاستقلال الذي تزعمه علال الفاسي نجده قد أصدر وثيقة الاستقلال في11جانفي 1944م وبالمقابل أصدر محمد حسن الوزاني وثيقة 23 سبتمبر 1947م طالبا فيهما بالاستقلال التام للبلاد.

ثانيا: أوجــه التـشابــه

1 ـ من حيث طبيعة التوجه الفكري والأيديولوجي:

عند دراستنا للبيئة التي تكون فيها قادة الحزبين في كل من تونس والمغرب الأقصى لاحظنا مدى التشابه والتقارب الذي طبعها، حيث وجدنا أن بيئة عبد العزيز الثعالبي وعلال الفاسي تكاد تكون نفسها، فالرجلين نشآ في وسط ديني محافظ، فعبد العزيز الثعالبي نشأ في كنف جده عبد الرحمان الثعالبي العالم المجاهد، كما تلقى دراسته في الزيتونة، وتمكن من خلال رحلاته الشهيرة، والتي جاب فيها مختلف البلدان العربية والإسلامية وهناك احتك برجال الفكر والدين، كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وكل من تبنى فكرهم، وهو الأمر الذي نشهده عند علال الفاسي الذي نشأ في كنف أسرة اشتهرت بالعلم والعلماء، وهو من خريج جامعة القرويين والذي اعتبر أيضا كامتداد للحركة السلفية المغربية المتأثرة بالحركة الوهابية بالمشرق التي دعت إلى العودة الى الإسلام وأخذه من منابعه، وبالتالي فالرجلين يتشابها في التكوين الفكري والديني، وهو ما نلمسه في الحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني المغربية بحيث اندرج عملهما ضمن التفكير الإسلامي ومارسوا نشاطهم ضمنها، وبالمقابل نجد طرفي النزاع كل من الحبيب بورقيبة ومحمد حسن الوزاني ذوي تفكير ثقافي ورؤية سياسية نقيضا لمنافسيهما، حيث درس الرجلان في المدارس الفرنسية، فالحبيب بورقيبة زاول دراسته في المعهد العالي للحقوق والمدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس كما كانت له علاقات مع الفرنسيين المتحررين، أما محمد حسن الوزاني فهو كذلك درس في المدرسة الحرة للعلوم السياسية، واحتك بمختلف النخب ذات الثقافة الغربية، وهاته كانت كفيلة في صقل فكره وبلورت شخصيته وبالتالي تكونت لديهما خلفية قانونية وسياسية متشبعة بقيم الثقافة الغربية الفرنكوفونية.

2 ـ الصراع حول الزعامة:

إن الفترة التي وقع فيها الانقسام الحزبي في كلا البلدين فترة حساسة جدا من عمر الحركة الوطنية، وهي الفترة التي اقتضت توحد الجهود بدل الصراع حول القيادة، وهو الأمر الذي لمسناه جليا بتونس منذ بدايات انضمام جماعة العمل التونسي للجنة التنفيذية لحزب الحر الدستوري، حيث بدأ الحبيب بورقيبة وجماعته يوجهون الاتهامات للجنة التنفيذية للحزب بأنهم غير مؤهلين للقيادة، وأنّ قراراتهم السياسية غير مجدية، مع نقدهم لأسلوب عملهم، كما نجد أنّ الحبيب بورقيبة قد اتهم اللجنة التنفيذية بأن انتخابها له كعضو فيها ما هو إلا حيلة منها للحد

من طموحاته، بحيث أشار أنه قد اكتشف بأنه ليس صحفي وكاتب فقط، بل له قدرات على الخطاب والتأثير في الجماهير يؤهله للقيادة، لذا قرر الانسحاب من الحزب[1]، كما نجد أن الحبيب بورقيبة بعد عودته من المنفى 1950م أعلن على ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا لاستخلاص الحقوق التونسية، بحجة عدم قدرة جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة على مساندة تونس في كفاحها، وهذا الموقف مرده إلى رغبة الحبيب بورقيبة في زعامة الحركة الوطنية، بدعم ومساندة فرنسا لتوكيد زعامته وإبرازها ولو على حساب المصالح الوطنية التونسية، ويؤكد هذا القول ذهابه الى الملحق العسكري الفرنسي بالقاهرة[2].

لنجد الخلاف حول الزعامة يتكرر في المغرب بحيث اعتبر محمد حسن الوزاني نفسه المؤهل لرئاسة كتلة العمل الوطني، كي يمارس عمله بقدر كبير من الحرية والحركية في الميدان السياسي وحتى الخاص، لذا اعتبر أن ما حصل عقب انتخابات اللجنة للتنفيذية وفوز علال الفاسي برئاستها مؤامرة دبرها الفاسي وجماعته ضده ليتفرد هو بالزعامة، كما برر هذا أيضا بأنه كان له دور كبير في تأسيس الكتلة، وكذلك تكوينه السياسي الأكاديمي يجعله أكثر تأهلا للقيادة، بدل منصب الأمين العام، إلا أن الغريب في الأمر أنه بعد تأسيس الوزاني للحركة القومية تقلد منصب الأمانة العامة، وهذا الأمر فيه تناقض لما أتهم به علال الفاسي وجماعته.

بالاضافة إلى إشارة الوزاني بأنه لقي معارضة لرغبته في إنشاء جريدة بباريس باسمه الشخصي حيث أرسلت له رسالة من أحد أعضاء الكتلة 2 أفريل 1936م جاء فيها: ((إن هذا العمل أصعب بكثير مما تظن أما أجرة الطباعة فهي فاحشة بالنسبة لأثمان المغرب)) وذكر الوزاني أن هذا العذر فيه رغبة في تثبيطه وحتى لا ينزوي بالعمل من دونهم[3].

3- من ناحية محاولات الإصلاح:

ساهمت عدة أطراف داخلية وخارجية في لم شمل المنشقين سواء في تونس أو في المغرب ففي تونس جرت محاولات حثيثة وعديدة من قبل زعماء الحركة الوطنية وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، والذي كان من المفترض أن يكون طرفا رئيسيا في النزاع، إلا أن حدث نفيه

[1] – الحبيب بورقيبة ، المصدر السابق، ص 76 .

[2] – محمد علي داهش، دراسات...، المرجع السابق، ص 88.

[3] – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 18.

قلب المعادلة، لتتغير الواجهة السياسية للحزب الحر الدستوري القديم وتصبح في شخص أحمد الصافي، لذا بعودة الثعالبي إلى تونس سنة 1937م حاول جاهدا إصلاح الأمور ولم الشمل إلا أن محاولاته باءت بالفشل.

وكذلك كان عليه الأمر في المغرب الأقصى فإن كل محاولات الإصلاح التي بادر بها رجال الحركة الوطنية، أو التي كانت من قبل زعماء العرب كشكيب أرسلان، كان لها نفس المصير وهو الفشل.

4 ـ من حيث طبيعة السياسية الاستعمارية:

لقد طبقت فرنسا في كل من تونس والمغرب سياسة استعمارية جديدة عرفت بنظام الحماية، لذا هذا التشابه في السياسة الاستعمارية جعل الانشقاق الحادث داخل الحزب الحر الدستوري وكتلة العمل الوطني يتشابهان إلى حد كبير، حيث ساهمت السلطات الحماية الفرنسية بقدر كبير في بث روح الخلاف والشقاق، ونلمس ذلك فيما فعلته الإدارة الفرنسية في تونس، فقد حاولت في العديد من المرات أن تحدث هزة كبيرة داخل الحزب الحر الدستوري من أجل القضاء عليه وتشتيت صفوفه، فقامت بتدعيم بعض الأطراف الفعالة داخله لتأسيس أحزاب مناوئه له ساهمت نوع ما في إضعافه في فترة العشرينات منها تأسيس الحزب الإصلاحي بقيادة حسن قلاتي سنة 1921م، وفرحات بن عياد هو بدوره أسس الحزب الحر المستقل سنة 1922م. وعندما لاحظت التقارب الكبير بين الباي محمد الناصر والحزب الحر الدستوري افتعلت فرنسا عن طريق مقيمها العام "لوسيان سان" أزمة أفريل 1922م لإحداث هوة بينهما ثم أصدر هذا الأخير إصلاحاته الشهيرة في جويلية 1922م، رغبة منه للحد من الدعاية للحزب الحر الدستوري، وبالفعل نجح في استقطاب بعض الصحف التابعة له[1].

وفي فترة الثلاثينات عرف الحزب الحر الدستوري نشاطا كبيرا على الساحة الوطنية التونسية وانخراط جماعة العمل التونسي ذات الثقافة الغربية فيه، وتصادف كل هذا مع مجيء المقيم العام "مارسال بيرطون" في جويلية 1933م، الذي عمل على زرع خلافات بين الحزب الحر الدستوري وجماعة العمل التونسي[2]، وذلك على إثر اجتماع حصل بينه وبين أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب يدعو لإجراء إصلاحات، وكان من المفترض أن يكون هذا اللقاء وما تم

[1] – علي المحجوبي، جذور...، المرجع السابق، ص 332.

[2] – التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص234.

فيه من حوار سري خشية أن يصل الخبر إلى المعمرين الفرنسيين، لكن المحامي البحري قيقة قام بإفشاء السر، فقام المقيم العام باستدعاء اللجنة التنفيذية ووجه إليهم اللوم على إفشاء السر فما كان من اللجنة إلا أن قامت بطرد البحري قيقة من الحزب[1]. فكانت هذه الحادثة كافية لتصدع الحزب وانقسامه إلى قسمين، وهي نفس السياسة اتبعتها فرنسا في المغرب، حيث ساهم مقيمها العام "نوجيس" في القيام بدور بارز بإنضاج التناقضات داخل كتلة العمل الوطني، التي سرعان ما انشقت[2].

وفي هذا السياق أتى بالإجراءات المتسامحة، حيث اتخذ ابتدءا من 17 ديسمبر1936م مجموعة من الإجراءات ساهمت في خلق جو من الوفاق وسمح بعودة الصحف إلى نشاطها فكانت هذه الإجراءات بمثابة الحلقة التي أنضجت التناقضات داخل الكتلة والحلقة الأولى للانشقاق[3].

5 ـ من حيث طبيعة المواقف وأساليب الكفاح:

إن أسلوب العمل النضالي الذي انتهجه الحزب الدستوري الجديد وحزبي كتلة العمل الوطني(الحزب الوطني والحركة القومية) ضد سلطات الحماية قد اعتمد على اللقاءات والاجتماعات، وتوزيع المناشير التي تدعوا وتحرض ضد المستعمر، ومحاولاتهم لاستقطاب أكبر عدد من الجماهير عن طريق الخطابات، والاعتماد على الصحافة كأسلوب للنضال، كما تعرضت هذه الأحزاب للمضايقات من طرف سلطات الحماية جراء مجابهتهم لها، حيث نجد أن الحزب الدستوري الجديد اتخذ موقف الخصومة لفرنسا جراء أحداث أفريل 1938م، والتي كانت من نتائجها حله واعتقال معظم قادته، بما فيهم زعميه الحبيب بورقيبة، تقابلها نفس الأعمال التي قام بها كل من الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي والحركة القومية بقيادة محمد حسن الوزاني، وتجسدت في موقفهما جراء أحداث وادي بوفكران بنواحي مدينة مكناس في 1ـ2 سبتمبر 1937م، والتي كان من نتائجها حل كل من الحزب الوطني والحركة القومية واعتقال ونفي زعيميهما.

[1] – عبد الحفيظ طبابي، المرجع السابق، ص ص 65–67.

[2] – محمد ضريف، المرجع السابق، ص22.

[3] – نفس المرجع، ص 25.

والتشابه يكمن أيضا في مواقفهم من الحرب العالمية الثانية، حيث قاموا بمساندة فرنسا فيها ضد دول المحور، فاتسمت مواقفهم بطابع من الليونة والمساندة لسلطات الحماية، ففي تونس نجد الحبيب بورقيبة كانت مساندته لفرنسا في الحرب مرتبطة بقناعته الفكرية، كما تجنب عدم المواجهة المباشرة معها، نفس الشيء اتبعه قادة المغرب الذين ساندوا فرنسا في الحرب إرضاء للسلطان محمد الخامس الذي طلب من جميع فصائل شعبه تقديم مساندة لا محدودة لفرنسا في الحرب العالمية الثانية.

6 ـ العلاقة بالسلطة الحاكمة:

إن الملاحظ على علاقة السلطة الحاكمة في كل من تونس والمغرب الأقصى مع الحزب الدستوري بشقيه القديم والجديد، وكذا مع كتلة العمل الوطني بحزبيها اللذين ظهرا بانشقاقها، هو حسن العلاقة التي طبعها محاولات التقارب والتعاون، ففي تونس نجد أنه باعتلاء المنصف باي العرش التونسي تعززت الحركة الوطنية عامة، فقد كان معروف بمواقفه المناصرة للحزب الدستوري القديم منذ سنة 1922م، وبالتالي أعطى دفعا قويا لنشاط الحركة الوطنية، كما بذل قصارى جهده للإفراج عن المساجين السياسيين، كما استقبل العديد من زعماء الأحزاب منهم الحبيب ثامر والطيب سليم، وبين لهم عزمه على تسخير حياته لخدمة القضية الوطنية، وكانت له عديد المحاولات للم شمل الحزبين، وهو نفس الأمر الحادث في المغرب الأقصى حيث كان للسلطان محمد الخامس علاقة وثيقة بالحركة الوطنية، فقد تمكن السلطان محمد الخامس من الاستفادة من سياسة المقيم العام "نوجيس" الذي حاول أن يتقرب من السلطان ظننا منه أن هذه السياسة تساعده على تلاحم العرش المغربي بالحماية، ولكن خاب توقعه، حيث استغل محمد الخامس التسامح الذي أبداه المقيم العام لتقرب من الرموز الدينية والسياسية المغربية، فقد كان واعيا لمحاولات السيطرة الفرنسية لذا عمل على الحد منها بشتى الوسائل، وكانت الزيارة التي نظمها السلطان لفاس سنة 1934م البذرة الأولى لاتصاله مع زعماء الحركة الوطنية وفي تضامنه واتفاقه معهم.

7 ـ تأثيره على الوضع العام للبلاد:

إن الانشقاق الذي مس الحركة الوطنية التونسية سنة 1934م وكذا الحركة الوطنية المغربية سنة 1937م، كان له الأثر البالغ على مسارها النضالي، لأنه خلف ضعفا شديدا في داخلها في كلا البلدين، كما خلف ريبة كبيرة داخل الأوساط الشعبية عامة والوطنيين خاصة مع

محاولات الإصلاح التي باءت بالفشل، وفي هذا الوقت المشحون الذي كان بين الوطنيين في كلا البلدين استغلته سلطات الحماية لتنفذ مخططاتها الاستعمارية، وعندما ساند منصف باي الحركة الوطنية التونسية قامت فرنسا بزرع القلاقل والاضطرابات في طريقه حتى تجهض دعمه لدستوريين، لأنه حاول التوحيد بينهما في الكثير من الجولات، لذا قامت بإبعاده عن عرشه ليصبح المنصف باي بعد ذلك رمزا وطنيا، ودافعا لنضال ضد سلطات الحماية الفرنسية.

ونفس الأمر الذي مارسته فرنسا في حق سلطان المغرب محمد الخامس الذي تعرض لنفي جراء مواقفه الوطنية المساندة للحركة الوطنية.

ولكن ما لم تحتسبه فرنسا في أجنداتها هو أن هذه الأعمال التعسفية التي مارستها ضد المنصف باي بتونس والسلطان محمد الخامس بالمغرب ما كانت إلا نقطة ايجابية على المسار النضالي للحركة الوطنية في كلا بلدين، بحيث وحدت الصفوف الوطنية، وأججت المطالبة بالاستقلال، وهو ما أربك سلطات الحماية الفرنسية وأفسد مخططاتها الاستعمارية.

خلاصة الفصل

بعد المقارنة التي أجريناها لوقائع الانشقاق وأسبابه لكل من الحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني المغربية، لاحظنا مدى تقارب الحدث في كلا الحزبين في العديد من الجوانب، واختلافه في جوانب أخرى نذكر منها:

الاختلاف فقد لمسناه في الأسباب العامة للانشقاق، بحيث نجد أن الحزب الحر الدستوري قد انشقت عنه جماعة منتخبة ليست من صلبه، أما كتلة العمل الوطني فقد انشق عنها محمد حسن الوزاني الذي كان من المؤسسين لها.

كذلك يكمن أيضا في تطور مظاهر الانشقاق، بحيث وصل الوضع بتونس إلى حد تحريض الجماهير والرشق بالحجارة لعبد العزيز الثعالبي، بينما اقتصر الأمر في المغرب عن المشادات الكلامية، وتبادل الاتهامات بالصحف.

إن الصراع الدائر في كلا الحزبين قد تباين في طبيعته، بحيث طبع تونس صراع جيلين مختلفين بين جيل الشيوخ وجيل الشباب، بينما في المغرب فإن طرفي الصراع كانا من ذات الجيل.

كما اختلفت أساليب المطالبة بالاستقلال، فأحزاب المغرب الأقصى كان خطها أكثر وضوحا من الحزب الدستوري الجديد، بحيث طالبوا بالاستقلال التام لا الجزئي منذ البداية.

أما التشابه فيكمن في البيئة التكوينية لأطراف النزاع في كلا الحزبين، فقد ظهر في الحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني المغربية جناح متشبع بالفكر الإسلامي تمثل في شخص عبد العزيز الثعالبي وعلال الفاسي، وجناح آخر راديكالي متشبع بالفكر الغربي مثله الحبيب بورقيبة ومحمد حسن الوزاني.

بالاضافة إلى اتهام التيار المنشق للتيار المؤسس بتدبير مؤامرة ضدهم لإزاحتهم ولكي يتفردوا بالقيادة، كما لعبت سلطات الحماية دورا كبيرا في خلق الشرخ وتوسيع هوة الاختلاف الحاصل بالحزبين.

كذلك تشابهت أساليب الكفاح والنضال لدى قادة الأحزاب المنبثقة عن الانشقاق، وتشابهت مواقفهم من سلطات الحماية التي اتسمت بالمعاداة تارة، والتأييد تارة أخرى، كموقفهم المؤيد لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية.

كما نجد أن الانشقاق الذي مس الحركة الوطنية بتونس والمغرب الأقصى قد خلف الأثر البالغ على مسار نضالها، وكذا على الوضع العام للبلاد، بحيث خلق تطورات جديدة، طبعت البلاد في ظله، وقد ربطت الحركة الوطنية في هاته الفترة علاقة وثيقة بالسلطة الحاكمة وقدمت هاته الأخيرة مساندة لا مشروطة ولا محدودة للعمل الوطني.

خاتمة

خـاتـمة

إن الظرفية الداخلية التي فرضها الاستعمار الفرنسي، والفرنسي الاسباني في قالب الحماية على كل من تونس والمغرب الأقصى؛ جعل كلا البلدين يعيشان حالة من عدم الاستقرار والاستنفار، فمرت الحركة الوطنية أثناء فترة الاحتلال بمراحل متعددة ومختلفة، أثرت على مسيرتها النضالية، لذا شهدت مجموعة من الاضطرابات، في حين كان من المفروض أن تتكاتف الجهود وتتوحد لطرد المستعمر، إلا إنهم على العكس من ذلك اشتغلوا بصراعاتهم الداخلية والتي استغلتها سلطات الحماية لتنفيذ مخططاتها.

ومن خلال ما تم عرضه ومناقشته في موضوع الدراسة ارتسمت أمامنا جملة من النتائج والملاحظات التي نجملها فيما يلي:

ـ إن أهم محدد جوهري أنتج ظاهرة الانشقاق التي طالت الأحزاب السياسية في تونس والمغرب الأقصى يكمن أساسا في الكيفية التي تبلور بها الفكر الحزبي للحزب الحر الدستوري التونسي وكتلة العمل الوطني المغربية وطبيعته وتداعياته.

ـ إن اختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية لدى زعماء الأحزاب جعلت هذا الانقسام أمراً حتمياً.

ـ إن ترسيخ فكرة الأحادية في التسيير جعل فكرة الانتقال من القيادة الجماعية النقطة التي فجرت المشهد الحزبي للحزبين.

ـ لعبت سلطات الحماية الفرنسية دورا بارزا في إذكاء الخلافات التي ظهرت داخل الحزبين، حيث قامت ببعض الأعمال والدسائس التي مكنتها من إحداث شرخ داخل هذه الأحزاب.

ـ تحكمت أيضا في الانشقاق طموحات بعض الأشخاص إلى حد بعيد وهو ما نلمسه جليا في رغبة التزعم لدى الحبيب بورقيبة في الحزب الحر الدستوري التونسي، ومحمد حسن الوزاني في تزعم كتلة العمل الوطني، وهو الأمر الذي جعلهما ينسحبان ويؤسسا أحزابا مضادة.

ـ إن انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي قام أساسا على تبادل الاتهامات بخصوص قرارات مؤتمر نهج الجبل سنة 1933م .

ـ إن نشأة الفكر الحزبي بالمغرب لم تكن لها علاقة بالنزعة الديمقراطية وإنما كانت لها علاقة بالنزعة الوطنية، فكتلة العمل الوطني كانت تتكلم باسم الشعب ككتلة واحدة.

ـ جماعة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري القديم لم تعر للانشقاق الذي حدث سنة 1934م اهتماما بالغا، بحيث اعتقدت أن مصيره هو الفشل كما حدث للحزب الإصلاحي

والحزب الحر المستقل، إلا أن توقعاتهم لم تكن في محلها فجماعة الحزب الدستوري الجديد ذات الفكر الغربي تمكنت من أن تتزعم قيادة الحركة الوطنية على حساب الدستوريين القدامى الذين تراجع نشاطهم.

ـ إن محاولات الإصلاح وجمع الشمل لم تعرف طريق النجاح بسبب عمق الهوة بين التيارات المتصارعة على قيادة الحركة الوطنية في تونس والمغرب الأقصى.

ـ بعد المقارنة التي أجريناها لوقائع الانشقاق وأسبابه لاحظنا مدى تقارب الحدث في كلا الحزبين في العديد من الجوانب.

ـ إن الصراع الدائر داخل الحزبين الدستوريين بتونس وكتلة العمل الوطني بالمغرب سيطبع الحركة الوطنية لمدة طويلة خاصة في المغرب التي استمر الصراع الحزبي فيها إلى ما بعد الاستقلال.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نقول أن دراسة موضوع الانشقاقات الحزبية في الحركة الوطنية بتونس والمغرب الأقصى يحتاج إلى دراسة معمقة من طرف الباحثين من أجل تسليط الضوء على بقية مجرياته، ونرجو أننا قد أفدنا الدارسين بهذا العمل لأننا حاولنا بكل ما في وسعنا من جهد أن نسلط الضوء على أبرز أحداثه مع ذلك يبقى هذا العمل يحتاج لمزيد من البحث والدراسة.

ونتقدم بكل عبارات الشكر إلى كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل لإثراء المكتبة التاريخية.

الملاحق

الملحق رقم: (01)

نشرة الاستعلامات الشهرية.

وزارة الحربية :
هيئة أركان الجيش
فرع الدراسات، افريقيا، المشرق، المستعمرات.
حكومة الجزائر العامة.

نشرة الاستعلامات الشهرية

باريس في 11 جوان 1934

الحركة الوطنية :

نعلم أن المنشقين عن الحزب الدستوري أسسوا مؤخرا تحت إسم «العمل التونسي» حزبا جديدا ذا طابع متطرف. وكونوا أثناء المؤتمر الذي عقدوه في قصر هلال يوم 2 مارس 1934، لجنة ضمنها جميع القادة الدستوريون الأكثر نشاطا. الدكتور الماطري الحبيب بورقيبة، الطاهر صفر، محمد بورقيبة، والبحري قيقة.

ومن جهته اجتمع الحزب الدستوري التقليدي المسمى «الحزب الحر الدستوري التونسي» يوم 26 أفريل في مؤتمر عام في تونس، وجه إلى تعويض قادة «العمل التونسي» واختار السادة أحمد توفيق المدني، الشيخ الطيب رضوان، السيد محمد بن سيلاد، الهادي بن فرج، والهادي الزبيدي. وفي نهاية المؤتمر اعتمد وثيقة بين فيها أنّ الدستور لم يتخل على أي شيء من مطالبه رغم انقساماته الداخلية.

(...) كان على الحزب أن يحدد هدفه في السير بالبلاد نحو الاستقلال. واختتم التصريح في الأخير بتوضيح الخطوط الكبيرة للدستور (القانون الأساسي) الذي يسمح إليه بالوصول إلى المحافظة على الشخصية الوطنية التونسية وعلى سلطة الشعب.

— برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام مع التمتع بالسلطة التشريعية وحق المراقبة.
— حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان.
— فصل السلط التشريعية، والتنفيذية والقضائية.
— استقلال العدالة التونسية وبسط صلاحياتها لتشمل سكان القطر التونسي.
— التعليم الإجباري لجميع السكان.
— حماية اقتصاد البلاد.

وبصفة عامة، فإن الدستور يدعم جميع الإصلاحات التي يمكنها أن تنقذ البلاد من البؤس الذي غرقت فيه، وتضمن لها مكانتها بين الأمم الحرة والمتطورة.—

1

[1] – يوسف مناصرية، صراع...، المرجع السابق، ص55،56.

الملحق رقم(102[1]):

صورة لعبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الحر الدستوري التونسي.

[1]–عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص60.

الملحق رقم (03)[1]:

صورة للحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد.

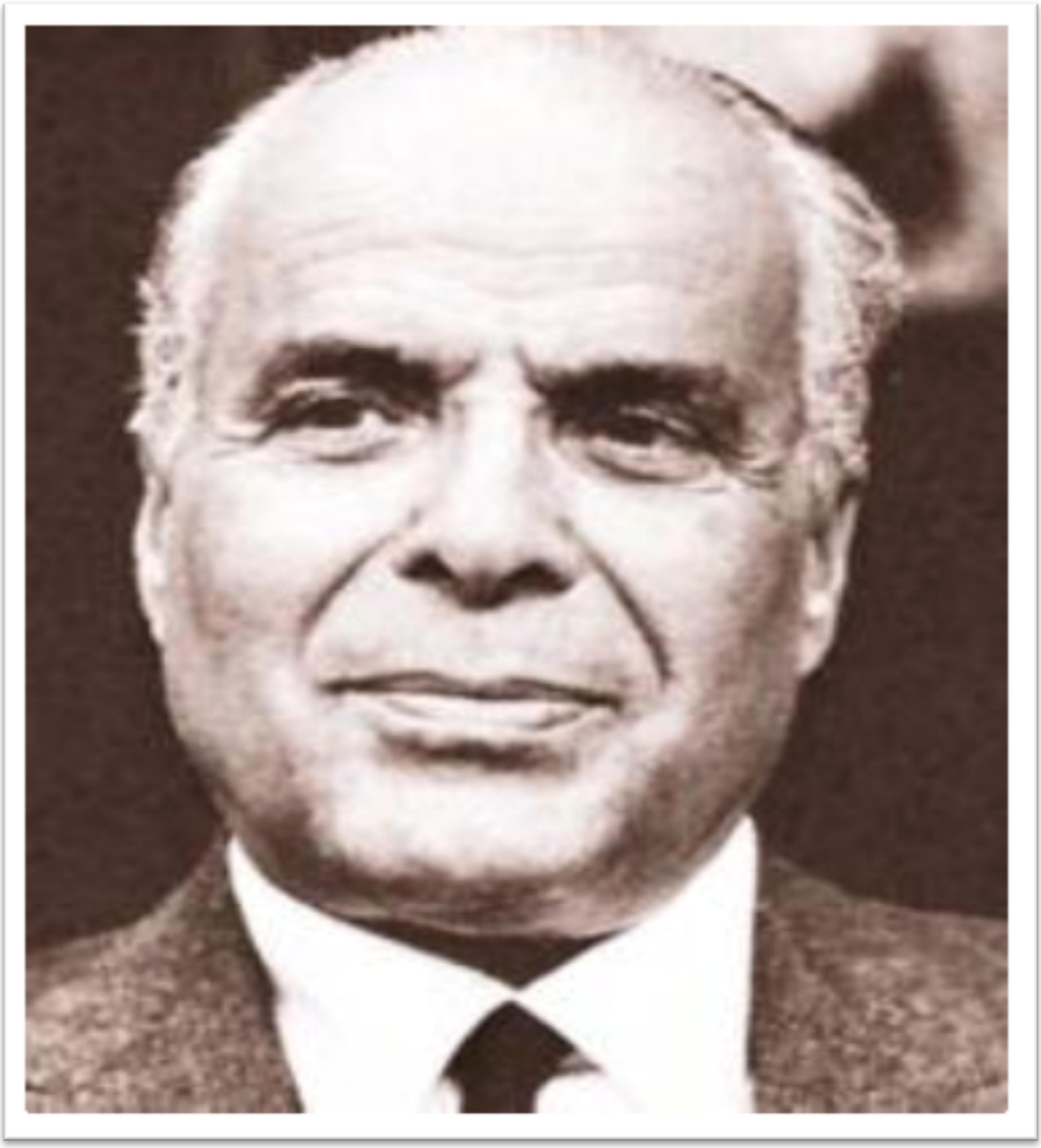

[1] -أحمد نصير، "الحبيب بورقيبة الثائر الدكتاتور"، جريدة الرأي،19-09-2009م، 05-03-2018م،12:43، www.alraimedia.com

الملحق رقم (04):

بيان عام للأمة التونسية كلمة الزعيم الأوحد الحاسمة.

الصراع بين الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم

... زارني الحبيب بورقيبة ومعه اعوانه : الطاهر صفر ، البحري قيقة ، صالح بن يوسف ، سليمان بن سليمان ، الصادق بوسفارة لاقناعي بوجهة نظرهم في الوفاق فعرضوا علي انهم يقبلون بايجاد لجنة عليا تكون وسطا بين الهيأتين بشرط أن تقصى اللجنة التنفيذية أربعة من اعضائها وهم : علي بوحاجب ، محي الدين القليبي ، الشاذلي الخلادي ، المنصف المستيري . فقلت لقد كنت سمعت من أعضاء اللجنة التنفيذية مثل هذه الرغبة في اقصاء اربعة منكم عن الديوان السياسي واقنعتها بوجوب العدول عن مثل هذا الطلب الذي لا يبعد الى ان يعيدنا الى ما نريد الخروج منه من شقاق وشغب ووقع الاتفاق على الاتحاد بين الهيأتين دون اقصاء أي أحد منهما فلماذا تريدون هدم ما بنيتموه بأيدكم من قبل ، فقالوا كنا يومئذ اقلية والآن وقد تكاثرنا وبلغ الداخلون في حزبنا خمسين ألف نسمة يسعنا ان نستغني عنهم كلهم فضلا عن البعض منهم فقلت وكيف تستطيعون ان تستغنوا عن 200.000 نسمة المنضوين تحت لوائهم وما انتم الا اقلية بجانبهم فقال الحبيب بورقيبة هذا رقم غير صحيح وليس لهم مائتي رجل ويمكنك ان تقف على ذلك بنفسك يوم تخرج لزيارة البلاد التونسية فتجد الناس جميعا واقفين تحت الويتنا ، فقلت اود ان أرى ذلك فاتفقنا على الابتداء بزيارة مركز وسط في البلاد التونسية واتفقنا على ان تكون هذه الزيارة الى عمل السواسي وجعلنا موعد هذه الزيارة يوم السبت 4 سبتمبر 1937 بشرط ان يكون اتباع كل من الهيأتين منفصلين عن بعضهم كل في ناحية حتى نتبين الاقلية من الاكثرية والتمس الحبيب بان لا تقتصر هذه الزيارة على عمل السواسي بل نتبعها بزيارة انحاء اخرى من البلاد التونسية فوافقته على ذلك واقترحت تعيين يوم قبل الخروج يجتمع فيه اعضاء الهيأتين لتقرير المراكز التي نزورها في هذه الرحلة فأبى الحبيب ان يوافق على هذا الاجتماع فقلت لا ارى لي منه بدا وهنا التفت الدكتور بن سليمان الى الحبيب وقال له لنجتمع

بهم ونسخر منهم فانتهرته وانكرت عليه ذلك وقلت اهذه آدابك تأتي الى بيتي لتتخذ من اكابر القوم سخرية لـك فأخذ رفاقـه يعتذرون له وانكروا ان ذلك كان منه عن سوء قصد ثم قام هو يستمحني ويعتذر عما فرط من لسانه من الهراء فاكتفيت بذلك . وقد آمتد هذا الاجتماع في تلك الليلة الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وقبل انصرافهم ذكرت الحبيب بموعد السفر الذى اتفقنا عليه فقال سأكون لديك في الساعة الثانية بعد الزوال اليوم لنسافر مبكرين ونمر بسوسةوسألني أن أخبر السيد صالح فرحات بهذا الموعد ثم انصرف مـع اصدقائه . وبدلا من أن يصدق وعده وينتظر الموعد خف الى السفر للجهات التي سنقصدها وأخذ يثير فيها فكرة المعارضة للوفاق وأرسـل الديوان السياسي منشورا الى شعبـه يستثيرها فيـه للتوقيع عـلى نصوص احتجاجات كتبها لها وطلب منها التوقيع عليها وارسالها الى الصحف وقد شاهد الناس ما تحمله وما تشمل عليه من صيغ متشابهة وامثلة متحدة تدل على وحدة المصدر وسوء الادب . وتقدمـت سفرنـا هذه العاصفة الهوجاء ضد الاتفاق . وجاء موعد السفر وانتظرنـا الحبيب بورقيبة فلم يأت ولـم يعتذر وسافرنا الى حمام سوسـة ومساكـن وسوسة وكركر والسواسي فكان يعترضنا في كـل جهة قصدناهـا بعصابة من فلتاء المنستير ينقلهم في سيارات لتهتف ضدنا خارج كل بلد قصدناه وتقـذف سيارتنـا بالحجارة لايهامنا بذلـك ان الامـة التونسية في كل مكان ناقمة على الدعوة الى الوفاق بينما الامة تحتشد في كل مكان نمر به تحيينا وتهتف لما ندعوها اليه .

وأخيرا زرت ماطر وفريفيل ومررت بطبرقة والجديدة وغيرها فلم أجد الا أمة واحدة متضامنة تستمع لدعوة الحق وتستجيـب لداعي الواجب ولا أقول هذه المرة ان وسائل الديوان السياسي في مصادمة دعوة الوفاق لم تتغير بل انها تطورت في ماطـر الى جمـوع مسلحة سيقت اليها من باجة وبنزرت وسوق الاربعاء وسـوق الخميس من المجرمين الذين اسطفتهم عصابة الديوان السياسي لنشر عهد اجرام دام في هذه البلاد وفتح باب شر مستطير عـلى الامة وكانـت هـذه العصابات المسلحة تحتل الطرق وتمنع المارة وتترقب السيارة التي ركبها لانها مأمورة بالفتك بي والقضاء علي وحدثت تلك الكارثة عشية يوم السبت 25 سبتمبر 1937 . كنت أود أن اختم هذا البيـان بكلمة

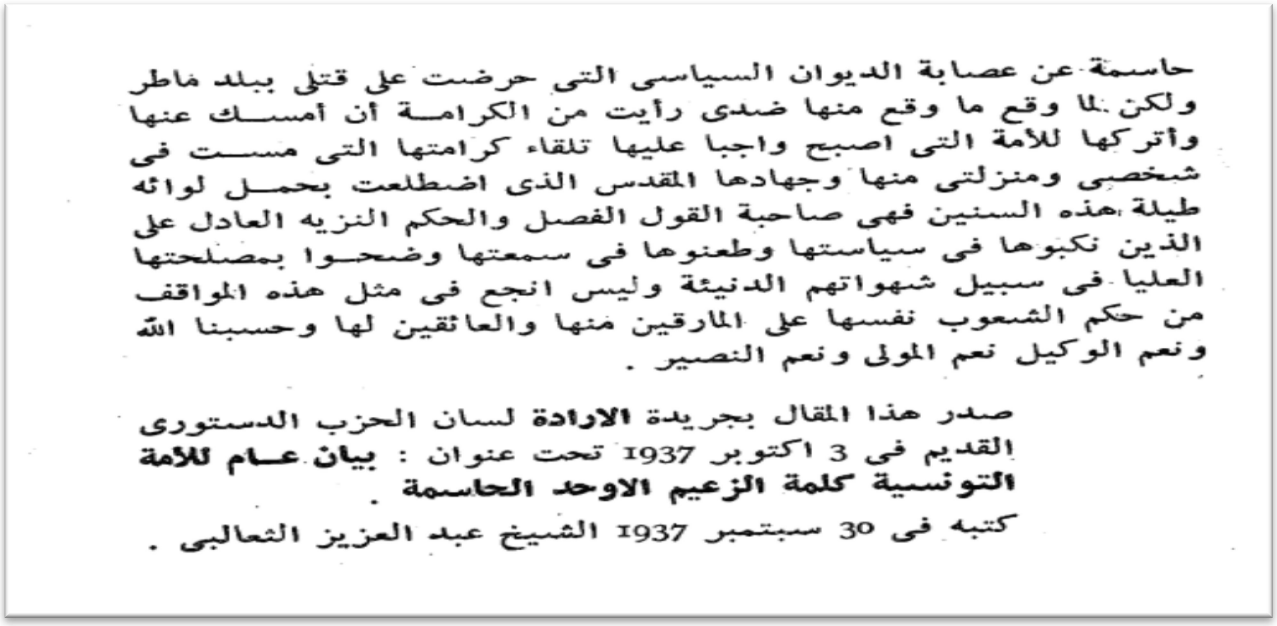

حاسمة عن عصابة الديوان السياسي التي حرضت على قتلي ببلد ماطر ولكن لما وقع ما وقع منها ضدي رأيت من الكرامة أن أمسك عنها وأتركها للأمة التي اصبح واجبا عليها تلقاء كرامتها التي مست في شخصي ومنزلتي منها وجهادها المقدس الذي اضطلعت بحمل لوائه طيلة هذه السنين فهي صاحبة القول الفصل والحكم النزيه العادل على الذين نكبوها في سياستها وطعنوها في سمعتها وضحوا بمصلحتها العليا في سبيل شهواتهم الدنيئة وليس انجع في مثل هذه المواقف من حكم الشعوب نفسها على المارقين منها والعائقين لها وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير .

صدر هذا المقال بجريدة **الارادة** لسان الحزب الدستوري القديم في 3 اكتوبر 1937 تحت عنوان : **بيان عام للأمة التونسية كلمة الزعيم الاوحد الحاسمة** .

كتبه في 30 سبتمبر 1937 الشيخ عبد العزيز الثعالبي .

1

[1] – علي المحجوبي، الحركة... المرجع السابق، ص ص201 ـ 203.

الملحق رقم (05)[1]:

صورة الحاضرون لمؤتمر قصر الهلال 2 مارس 1934م.

[1]– Moncef Dellagi,Op–Cit,p247.

الملحق رقم (06)[1]:

رسالة من الحبيب بورقيبة إلى أحمد الصافي بتاريخ 9 مارس 1934م يخبره فيها ما انبثق عن مؤتمر قصر الهلال 2 مارس 1934م.

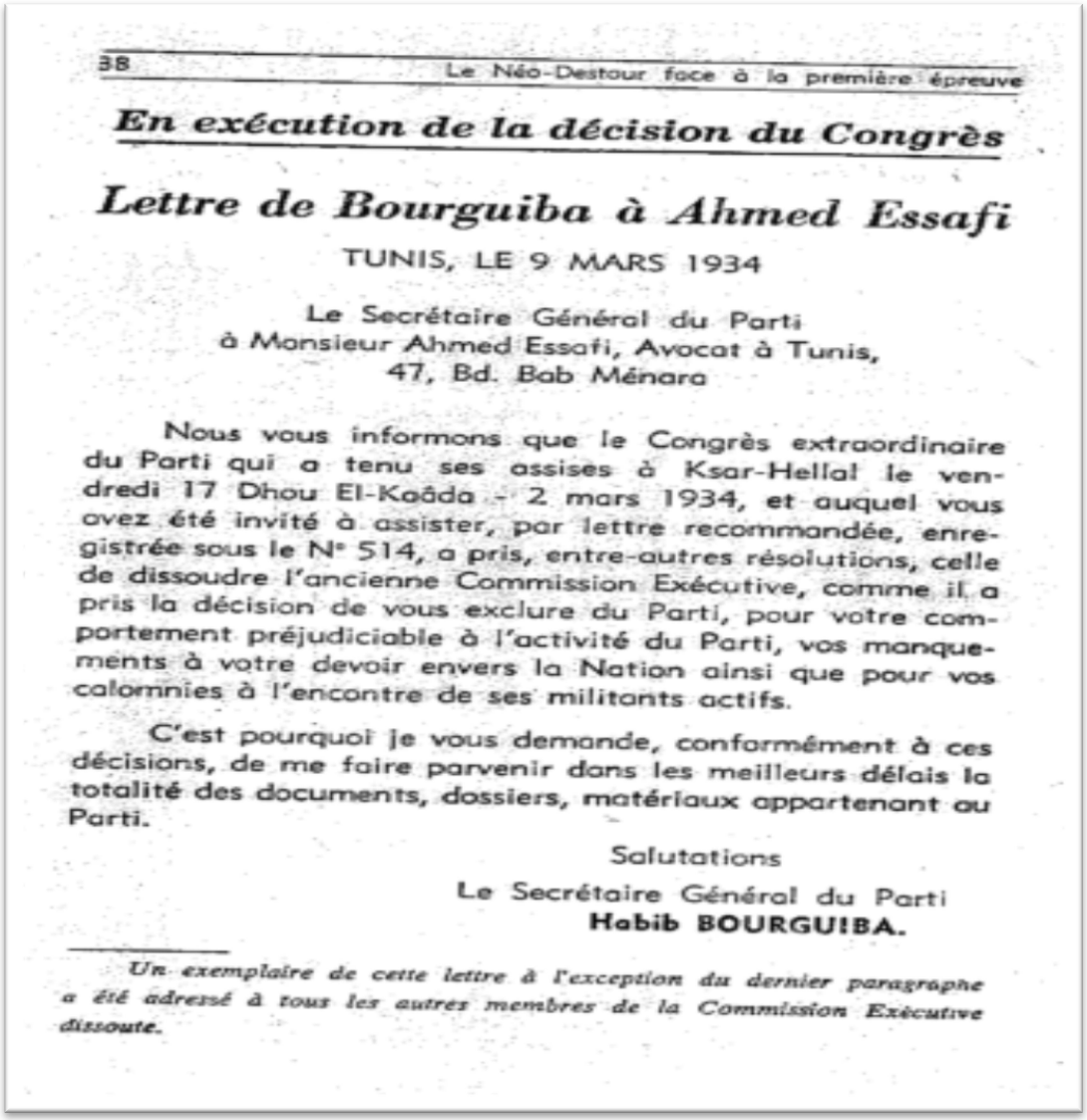

38 Le Néo-Destour face à la première épreuve

En exécution de la décision du Congrès

Lettre de Bourguiba à Ahmed Essafi

TUNIS, LE 9 MARS 1934

Le Secrétaire Général du Parti
à Monsieur Ahmed Essafi, Avocat à Tunis,
47, Bd. Bab Ménara

Nous vous informons que le Congrès extraordinaire du Parti qui a tenu ses assises à Ksar-Hellal le vendredi 17 Dhou El-Kaâda - 2 mars 1934, et auquel vous avez été invité à assister, par lettre recommandée, enregistrée sous le N° 514, a pris, entre-autres résolutions, celle de dissoudre l'ancienne Commission Exécutive, comme il a pris la décision de vous exclure du Parti, pour votre comportement préjudiciable à l'activité du Parti, vos manquements à votre devoir envers la Nation ainsi que pour vos calomnies à l'encontre de ses militants actifs.

C'est pourquoi je vous demande, conformément à ces décisions, de me faire parvenir dans les meilleurs délais la totalité des documents, dossiers, matériaux appartenant au Parti.

Salutations

Le Secrétaire Général du Parti
Habib BOURGUIBA.

Un exemplaire de cette lettre à l'exception du dernier paragraphe a été adressé à tous les autres membres de la Commission Exécutive dissoute.

1-Mohamed Sayah,Op-Cit,p36.

الملحق رقم (07)[1]:

صورة لعلال الفاسي زعيم كتلة العمل الوطني.

[1]– عبد الحق عزوزي وآخرون، المرجع السابق، ص384.

الملحق رقم (08)[1]:

محمد حسن الوزاني أثناء خطابه بفاس سنة 1946م.

محمد حسن الوزاني يلقي خطاباً ، وعن يساره ابنه عز العرب (فاس : 1946)

[1]– عز العرب الوزاني، المرجع السابق، ص 23.

الملحق رقم (09):

مقتطف من مذكرات الشخصية لمحمد حسن الوزاني يشرح فيها أسباب خلافه مع علال الفاسي.

إلى الرأي العام المغربي
(حقيقة الخلاف الوطني في المنطقة السلطانية)

«كنا نظن أن الظروف لا تلزمنا أن نعرض منذ الآن على الرأي العام المغربي تفاصيل الخلاف الوطني القائم في المنطقة السلطانية، ولكن تصرفات المتخلفين، وأكاذيب المنافقين، اضطرتنا إلى أن نقدم لكافة المواطنين على صفحات هذا العدد إحدى الوثائق «الخصوصية» التي جاءتنا من زميلنا المجاهد الصادق الأستاذ الكبير سيدي محمد بن الحسن الوزاني، وهي

كافية لإقناع كل من كان له قلب بالموقف الوطني المشرف الذي يقفه زميلنا ومن معه من الزملاء الأوفياء، والأنصار المخلصين، من هذا الخلاف، فليس بعد الكدر إلا الصفو، وإلى القراء الكرام نص الوثيقة الرسمية المشار إليها:

«إن السبب الحقيقي لهذه المشادة التي وقعت بين طائفتين من رجال العمل الوطني في المغرب، وإن اختلف مظهره، وأضيفت إليه أشياء هي بعيدة عن الحقيقة، يرجع إلى تمسك إحدى الطائفتين بنظرية وجوب فتح المجال لجميع ذوي المواهب والكفاءات، وإنصاف العاملين في الميدان الوطني، ومقاومة الاستبداد الذي كان يظهر في كثير من الأعمال...

وبعد، فقد كنا فكرنا، عقب انتهاء حوادث رمضان، في وضع **نظام ديمقراطي** للحركة الوطنية يتسنى معه لكل من فيه مقدرة وكفاءة أن يشارك في تسيير الحركة بنشاطه، ويعمل بدافع من ضميره، حتى تظهر الحركة في حلتها الجديدة المناسبة لروح نهضتنا الحديثة، وكنا نؤمل أنه مهما وجد هذا النظام إلا وسينطوي ذلك العهد، عهد الاستبداد، عهد الأرستقراطية، وسيفتح عهد جديد تأخذ فيه الحرية الفردية مركزها، لكن - مع الأسف - قد تبين مع الروح التي وضع بها ذلك النظام الديمقراطي الشكل الأرستقراطي الروح والنزعة أنه ضمانة جديدة لزيادة تضييق دائرة العمل، وحصرها في أفراد لا يزيد عددهم على خمسة، يظهر هذا بجلاء في تخويل ذلك النظام للسيطرة المطلقة لأفراد خمسة بصفة أنهم اللجنة التنفيذية، وفي اختصاص

سعة أفراد ما بين منتخب بتطبيق هذا النظام وتنفيذه تنفيذاً يتفق وهوى جبهة شرعت النظام، وحاولت تسييره طبق إرادتها. وفي نفس هذا الاجتماع الذي قرر لتعيين وظائف أعضاء اللجنة التنفيذية كانت هذه الروح هي السائدة فيه والمسيطرة عليه، حيث إن هذه الجبهة حاولت إلزام الأخ الوزاني بقبول الكتابة العامة بجميع الوسائل، فقدم استعفاءه لأمرين:

أولاً ـ أشغال الجريدة المطوق بها والتي لا تترك له وقتاً للقيام بهذه المهمة كما يجب.

ثانياً ـ إيقاف هذه الخطة التي حاولتها الجبهة عند حد معقول حتى لا تذهب المصالح العامة ضحية هذا التضامن، وإزاء هذا وضعت مسألة ضمان الديموقراطية والحرية الفكرية على بساط البحث فقدم طرف الأخ الوزاني وثيقة تتضمن نقطاً أربعة كشروط لاستئناف العمل مضمونها:

1 - بناءً على اقتراع طرف الأخ الفاسي من أن الوزاني يقوم بمهمة الكتابة العامة في اللجنة التنفيذية طبق ذلك النظام الأول فإنه يقبلها لكن مع مساعد، على أن تلغى الرياسة تماماً أو يؤجل البت فيها إلى اجتماع المؤتمر، ومسألة الكتابة هذه تنازل عند اقتراعهم فقط، ولم يرد فرضها عليهم كما صرحت بذلك لجنة المفاوضة للإخوان عند الاستفسار عن هذه النقطة.

2 - إبدال النظام الحالي بنظام ديمقراطي حقاً لا شكلاً، بعيد كل البعد عن كل الاعتبارات الخاصة التي روعيت في النظام الأول، وهذا النظام يجب أن يكون قائماً على إنصاف جميع

العاملين الذين هم أهل للمشاركة في العمل الوطني بما عرفوا به من الإخلاص والتضحية، وبصفة عامة، يجب أن يفتح النظام الجديد الأبواب لجميع ذوي المواهب والكفاءات بقطع النظر عن أي اعتبار محلي أو غيره.

3 - تشريك جميع العاملين الأكفاء في وضع النظام الجديد، وتنفيذه، والقيام بتسييره كما يرام مع مراعاة الاستحقاق في كل ذلك.

4 - لضمان هذا التشريك، وليكون العاملون على بصيرة، يجب أن يطلع القائمون بمهمة التنفيذ والتسيير من مؤسسي النظام الجديد على مشروعات الكتلة، وتشكيلاتها، وأموالها التي تقضي الضرورة بإطلاعهم عليها.

وقدمت هذه الوثيقة للإخوان بواسطة لجنة مركبة من الإخوان: عبد الهادي الشرايبي، رشيد الدرقاوي، علي العراقي، محمد بن عبد الله، عبد الوهاب الفاسي، العربي بناني. وبعد مفاوضات اتفقوا على إلغاء النظام الأول، واستدعاء العاملين المشهورين بالمدن المغربية ليضعوا نظاماً جديداً يكون كافلاً للديمقراطية والحرية روحاً وشكلاً، وأثناء هذا وقع اجتماع حضره نيفٌ وعشرون شخصاً باستدعاء من طرف الأخ الفاسي كانت مهمته أن ينظر في كيفية استدعاء هؤلاء العاملين الذين سيضعون النظام الجديد، وعند ذلك وقع خلاف آخر صورته: أن طرف الأخ الوزاني يرتئي تعيين العاملين المشهورين في كل مدينة بكفاءتهم وإخلاصهم، وأن لكل مدينة الحق في تعيين أفرادها، وارتأى

هذه هي الوثيقة التاريخية المتعلقة بوجهة نظرنا في أسباب نشوء وتسوية الخلاف حول التنظيم الحزبي الجديد، فهي صريحة ودالة في موضعها، ولهذا فهي تستغني بنفسها عن كل شرح وتعليق.

أما ما عبر عنه علال الفاسي «باستعفائي» فكان رفضاً لعضوية اللجنة التنفيذية الملفقة بتصويت مدبر لحاجة في نفس مدبريه المعروفين، ومما يدل على أنه لم يكن أي استعفاء أن كل استعفاء يكون من منصب سبق أن تقلده المستعفي، وأنا امتنعت من تقلد منصب بمجرد ما كشفت بطائق التصويت المزور أنه أسند لي فيها.

ولم يرد علال الفاسي أن يتحدث عن تفاصيل الخلاف ليقينه بأنه كان محجوجاً بكل ما جرى في مجال الخلاف، وكذلك بما سجلته الوثيقة المذكورة كما نشرت في «الوحدة المغربية»، ولهذا كله اكتفى بما أورده عملاً بالقاعدة: كم من حاجة قضيناها بتركها! ونحن قد تحدثنا للحقيقة والتاريخ عن ذلك حتى لا يطوي السكوت والنسيان صفحات خفية من تاريخنا الوطني، وحتى يتسنى للتاريخ أن يصدر حكمه العادل في ذلك الخلاف الذي كثر حوله اللغط، والتزوير، والتضليل قولاً وكتابة إلى يومنا هذا.

ومع انقسام الكتلة ظلت تدخلات الأفراد والوفود لدى شقيها من أجل تسوية، وإرجاع الصفوف موحدة كما كانت قبله، وقد

بقينا، نحن القوميين، على أتم استعداد للحوار في سبيل هذا، كما كنا إيجابيين في موقفنا حيث كنا نقدم الحلول الكفيلة بذلك، ونقترح الوسائل العملية لتحقيقها، ولا أدل على هذا من تلك الوثيقة الشاهدة بحسن استعدادنا، وصواب رأينا، وصحة موقفنا، وترفعنا عن جميع الاعتبارات الشخصية أو الحزبية في سبيل الصالح الوطني دون سواه. ومن الملاحظ أن الشق الآخر لم يقابل ذلك بالمثل، ولم يسجل مثلنا وجهة نظرة في الخلاف، وكيفية الخروج منه، بأي شكل ووسيلة فبقيت وثيقتنا فريدة من نوعها، وقطعت ألسنة السوء والكذب وأسكتت أبواق التقول والتخريف ﴿ فَأما الزبد فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ﴾.

1

[1] – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ج5، ص ص33 ـ39.

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم

2- المذكرات الشخصية

1. بورقيبة الحبيب، **حياتي آرائي جهادي**، د ط، المطبعة الرسمية، تونس، 1978م.

2. بوطالب عبد الهادي، **ذكريات شهادات ووجوه**،ج1، د ط، المغربية لطباعة والنشر، الرباط 1991م.

3. القادري أبوبكر، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930ـ1940م**، ج1، ط1 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992م.

4. كنون عبد الله، **مذكرات غير شخصية**، د ط، جمعية مكتبة عبد الله كنون، طنجة، 2000م.

5. المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح مذكرات في الجزائر 1925ـ 1954م**، ج2، ط خ، عالم المعرفة لنشر، الجزائر، 2010م.

6.(ـــــ،ـــــ)، **حياة كفاح مذكرات**، ج1، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م.

7. معنينو أحمد، **ذكريات ومذكرات 1947ـ1951م**، ج4، د ط، مطبعة سبارطيل، المغرب، د ت.

8.(ـــــ،ـــــ)، **ذكريات ومذكرات1932ـ1937م**، ج2، د ط، مطبعة سبارطيل، المغرب، د ت.

9. بن نبي مالك، **مذكرات شاهد للقرن**، ط2، دار الفكر، دمشق، 1984م.

10. الوزاني محمد حسن، **مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937– 1946**م، ج5، د ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1986م.

11. (ـــــ،ـــــ)، **مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية ظهور الأحزاب والمطالبة بالاسقلال1937ـ1951م**،ج6، د ط مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1986م.

3- <u>الكتب</u>

- <u>باللغة العربية</u>:

1. بلخوجة الطاهر، **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر**، ط1، الدار الثقافية للنشر القاهرة، 1999م.

2. البلهوان علي ، **تونس الثائرة**، د ط، لجنة تحرير المغرب العربي، تونس، 1954م.

3. بوطالب عبد الهادي، **نصف قرن في السياسة**، ط2، سلسلة شرفات 6، مطبعه النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب،2001م.

4. ثامر الحبيب، **هذه تونس**، د ط، مكتبة الرسالة، تونس، د ت.

5. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تق، سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت 1975م.

6. (ـــــ،ـــــ)، **سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية 132هـ / 750م**، تح حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م.

7. (ـــــ،ـــــ)، **الكلمة الحاسمة**، تع، حسن أحمد جعام، د ط، دار المعارف، سوسة 1989م.

8. بن جلون عبد المجيد، **هذه مراكش**، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م.

9. الحريشي عبد الرحمان بن العربي، **فهرس مخطوطات خزانة علال الفاسي**، د ط، منشورات علال الفاسي، الرباط، 1992م.

10. بن زيدان عبد الرحمان، **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**، د ط، المطبعة الاقتصادية، المغرب، 1937م.

11. السلمي محمد بن الفاطمي، **من أعلام المغرب الأقصى إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب الأقصى**، تق، عبد الله كانون، ط1، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء 1992م.

12. العلوي الطيب، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي 1896- 1964م**، مر، أحمد العلوي، ط1، مطبعة القرويين، الدار البيضاء 2009م.

13. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء،2003م.

14. الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ج11، ط1، شركة ناس القاهرة، 2006م.

15. كنون عبد الله، **ذكريات مشاهير رجال المغرب في الأدب والعلم والسياسة**، تق، محمد بن عزوز،ج3، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 2010م.

16. معنينو أحمد، **من مواقف الشرف**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.

17. الوزاني عز العرب، **حدثني والدي المعركة من أجل الشورى والاستقلال 1946ـ1955م**، ط1، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1990م.

18. الوزاني محمد حسن، **حرب القلم**، ج5، د ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الرباط 1984م.

-**<u>الكتب المعربة</u>**:

1. ادكار فور، **رأي الرئيس ادكار فور في انتفاضة المغرب من مصادر تاريخ المغرب الدبلوماسي الحماية الفرنسية بدءها نهايتها حسب إفادات معاصرة**، تع، عبد الهادي التازي

2. أوفقير فاطمة، **حدائق الملك الجنرال أوفقير والحسن الثاني ونحن شهادة ومذكرات**، تر ميشير خوري، ط1، دار الورد، سوريا، 2000م.

3. آي اشفورد دوجلاس، **التطورات السياسية في المملكة المغربية**، تر، عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، مر، عبد الهادي بوطالب، د ط، دار الكتاب، الدار البيضاء 1963م .

4. جوليان شارل اندري، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر المنجي سليم وآخرون، مر، فريد السوداني، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
د ط، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، د ت.

5. ديفرجيه موريس، **الأحزاب السياسية**، تر، علي مقلد، عبد الرحمان المحسن سعد، د ط مطبوعات الهيئة العامة، مصر، 2011م .

6. سبيلمان جورج، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912ـ 1956**م، تر، محمد المؤيد ط1، منشورات أمل، الرباط، 2014م .

7. قيرموريين بيير، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، تر، عبد الرحيم حزل، ط2، إفريقيا الشرق المغرب، 2014م.

8. هويسطن وليام، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936ـ 1947م**، تع، إبراهيم بوطالب، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2002م.

-الجرائد والمجلات:

1. مجهول المؤلف، "الأزمة التونسية الرهيبة"، مج10، ج10، الشهاب ، 1934-1935م، ط خ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ت.

2. مجهول المؤلف، "المؤتمر الأول لكتلة العمل الوطني"، ع1-50، البصائر،1935-1937م ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005م.

3. مجهول المؤلف، " في الشمال الإفريقي هل يفض المشكل التونسي"، مج12، ج2، الشهاب 1936-1937م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ت.

ثانيا: المراجع

1-الكتب:

العربية:

1. بلقاسم محمد ، **وحدة المغرب العربي فكرا وواقعا الاتجاه الوحدوي بالمغرب العربي 1910 ـ 1954م**، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

2. بيضون جميل وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1، دار الأمل، الأردن، 1991م.

3. الجابري محمد عابد، **في غمار السياسة فكرا وممارسة**، الكتاب الاول، سلسلة مواقف 1-4، ط 1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2009 م.

4. الجمل شوقي عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ليبيا تونس الجزائر المغرب**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977م.

5. الجندي أنور، **عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

6. بن الحاج يحي الجيلاني، المرزوقي محمد، **معركة الزلاج1911م**، ط2، الشركة الوطنية لتوزيع، تونس، 1974م.

7. حسني علي، **محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب 1947-1978م** ط 1، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، المغرب، 1998م.

8. حمودة زينب، **طنجة في معركة الاستقلال1945 -1956م**، ط 1، دار أبي رقراق، الرباط 2016م.

9. الخديمي علال، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851- 197م دراسات في تاريخ العلاقات الدولية**، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006م.

10. الخرفي صالح، **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1995م.

11. الخزري ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة و السياسيات العامة دراسة معاصرة إستراتيجية إدارة السلطة**، ط1، دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004م.

12. داهش محمد علي، **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي**، د ط، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 2004م.

13. (ـــــ،ـــــ)، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغير**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2014م.

14. الذوادي زهير، **الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي**، ط1، دار عربية، تونس، 2014م.

15. رياض عمر، **مراسلات الأمير شكيب أرسلان مع مؤرخ تطوان محمد داود**، دار الكتب الوثائق القومية، مصر، 2015م.

16. الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1986م.

17. زنبير محمد، **صفحات من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، د ط، مطبعة دار النشر المغربية، المغرب، 1990م.

18. السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، ط1، دار أقلام لنشر القاهرة، مصر، 2001م.

19. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1996م.

20. الشابي محمد المنصف، **صالح بن يوسف حياة كفاح**، ط2، دار النقوش العربية، تونس 2007م.

21. الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، د ط مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

22. شتره خير الدين، **اسهمات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900– 1939م**، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009م .

23. الشريف محمد الهادي، **تونس عبر التاريخ من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس لنشر، تونس،1993م.

24. الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، ط1، رياض الرياس لنشر، لبنان، 2000م.

25. ضريف محمد، **الأحزاب السياسية المغربية**، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب د ت.

26. طبابي حفيظ، **الحزب الحر الدستوري التونسي1934-1938م**، ط1، الدار التونسية تونس،2001م.

27. الطويلي أحمد، **عبد العزيز الثعالبي مسيرة نضاله الفكري والسياسي**، د ط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012م.

28. العايب معمر، **مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية**، د ط، دار الحكمة الجزائر، 2010م.

29. عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة1830-1956م** ط2، دار المعارف لطابعة و النشر، سوسة، تونس، د ت.

30. بن عبد الله عبد العزيز، **تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة**، ج2، د ط، مكتبة السلام، الدار البيضاء، د ت.

31. العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية و الاستعمار الفرنسي والاستعمار بالبلاد التونسية 1881-1939م**، مج2، د ط، منشورات كلية الأدب، منوبة،1992م.

32. بن عزوز حكيم محمد، **وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب أسبابها أهدافها نتائجها**، د ط، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر، تطوان، 1980م.

33. عزوزي عبد الحق وآخرون، **علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة**، ط1 مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 2010م.

34. العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط 6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م.

35. العمراني عبد الحي حسن، **أحمد بن سوده أبطال الوطنية**، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1991م.

36. غلاب عبد الكريم، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ج1، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2003م.

37. (ـــــ،ـــــ)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر**، ج3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

38. (ـــــ،ـــــ)، **ملامح من شخصية علال الفاسي**، د ط، الشركة الوطنية للطباعة، الدار البيضاء، د ت.

39. الغول يحي، **مناهج التاريخ النظرية و التطبيق في التمارين لبداية الاختصاص الجامعي في التاريخ المعاصر**، د ط، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م.

40. فايز سارة، **الأحزاب والقوي السياسية في المغرب**، رياض الرياس، المغرب، 1990م.

41. القباج محمد وآخرون، **سيدي عبد الهادي التازي ابن فاس البار آراء وشهادات**، ط1 المركز الوطني متعدد تخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية، المغرب، 2009م.

42. القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر1881-1956م**، تع، حمادي الساحلي، ط1 الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.

43. قنانش محمد، قداش محفوظ، **نجم الشمال الافريقي1926-1937م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م.

44. كريم عبد الكريم، **من تاريخ الحركة الوطنية أحمد بلافريج**، د ط، الرباط، د ت.

45. كريم عبد المجيد وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964م مقاربة**، د ط، المعهد الأعلى للحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008م.

46. مجهول المؤلف، **حزب الاستقلال المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية عهد إفلاس الحماية**، د ط، مكتب المستندات الأنباء، مصر، د ت.

47. المحجوبي علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1881-1934م**، تع، عبد الحميد الشابي، د ط، المجمع التونسي للعلوم و الأدب و الفنون بيت الحكمة، تونس، 1999م.

48. (ـــــ،ـــــ)، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، د ط، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1986م.

49. محفوظ محمد، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985م.

50. محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**،ج14، ط2، المكتب السياسي، بيروت،1996م.

51. المرينسي عبد الحميد، **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الاستقلال**، د ط، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978م.

52. مصطفى فؤاد، **محمد الخامس وكفاح المغرب العربي**، د ط، الدار القومية، القاهرة، د ت.

53. مناصرية يوسف، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2013م.

54.(ـــــ،ـــــ)، **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937م** د ط، دار المعارف، سوسة، 2002م.

55. المنياوي محمد حلمي، **تونس بين الاتجاهات**، تق، مكتب تونس الحرة، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م.

56. نجم فرج عبد العزيز، **القبيلة والإسلام والدولة في ليبيا**، د ط، دار الدعوة، القاهرة 2004م.

57. الورديغي عبد الرحيم، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي1912-1956م ملامح من مدينة فاس أصولها-تغيراتها- حالتها الاجتماعية و السياسية**، ط1، مطبعة المعرف الجيدة الرباط،1992م.

58. يحي جلال، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، ج3، دار القومية، الإسكندرية، 1966م.

-**المعربة**:

1. أطراف روبير، **محمد الخامس واليهود المغاربة**، تر، علي الصقلي ومحمد كلزيم، ط1 مكتبة المهتدين، الرباط،1997م.

-**الفرنسية**:

1.CDN, **le procés de bourguiba 9 avril 1938**, 2éme édition,Tunis, 1970.

2.DellagiMoncef, **Abdelaziz Thaalbi Naissance Du Mouvement National Tunisen**,Cartaginoiseries,Tunis,2013,p132.

3.Mohamed Sayah, **Le Néo-destour face à la premiére épreuve1934-1936**,editions,s.e.a.c.l, Tunis,1969.

2-**الملتقيات والندوات**:

1. الدفالي محمد معروف، **برنامج الكفاح الوطني لحزب الشورى والاستقلال بين سنوات 1947 ـ1951**م، ضمن أعمال ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور والتجليات 1904-1955م، الهلال العربية، الرباط، 1997م.

2. الناصري محمد المكي، **مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية**، ضمن أعمال الملتقى الوطني طنجة في التاريخ المعاصر1800-1956م كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1991م.

3- المقالات:

1. احساين عبد الحميد، "الحركة الوطنية والبادية المغربية 1934-1939م" مجلة الأمل، ع 10-11، الدار البيضاء، 1997م.

2. بحر فياض نعمة،" دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد 1934-1945م"، مجلة الآداب الفراهيدي، ع 15، كلية التربية، قسم التاريخ، جامعه تكريت العراق، 2013م.

3. حباسي شاوش، "محطة في الحركة الوطنية التونسية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع7، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993م.

4. حزيم حسن زغير،" دور الحبيب بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس،1929 ـ1945م"، مجلة كلية التربية، ع55، جامعة المستنصرية، العراق.

5. خضر عواد إبراهيم العبيدي والعبيدي حسن علي خضر، "الخلافات الإيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1937م"، مجلة كلية العلوم الانسانية، ع 4، جامعة تكريت، 2016م.

6. دقي نور الدين، "بورقيبة و مفارقات السياسية"، مجلة الفكر الجديد، ع7، تونس2016م.

7. رحاي محمد، "من أعلام الحركة التحريرية في المغرب العربي علال الفاسي أنموذجا" جامعة سكيكدة، الجزائر، د ت.

8. الفاسي عبد الواحد، "خفايا من حياة الزعيم"، حاوره، إسماعيل بلا وعلي، حوار ، جريدة زمان، ع 6، المغرب، أكتوبر 2017م.

9. كنون عبد الله، "التقليد والتجديد"، حاوره محمد بنيس ومحمد البكري، حوار مجلة الكرمل ع 11، فلسطين،1984/01/11م.

10. ل. فورنو، "حكومة علال الفاسي التي قادته إلى المنفى بالكابون"، تر، إدريس كرم، مجلة Questions nord africaine، د ب ن، 15 أفريل 1938م.

11. بن مبارك علي، "قراءة في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي الإصلاحي كتاب روح التحرر في القرآن نموذجا"، مجلة تونيزيان ع 25، 20- 12-2014م.

12. مجهول المؤلف،" السيرة الذاتية "، ضمن فعاليات حفل تكريم معالي الأستاذ الدكتور عبد الهادي بوطالب، الاثنينية، ع 265، د ب ن، 2004م.

13. المشهداني مؤيد محمود، "تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب"، مجلة سامراء، ع 25، العراق، 2011م.

4- المعاجم والموسوعات:

1. أنطوان نعمة وآخرون، **المنجد في العربية المعاصرة**، ط2، دار المشرق، بيروت، د ت.

2. بن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، مج 2، د ط ، دار صادر، بيروت، د ت.

3. الحنفي الرازي زين الدين عبد الله، **مختار الصحاح**، تح، يوسف الشيخ محمد، ج1، ط5، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.

4. الزيدي مفيد، **موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث**، د ط، دار أسامة، عمان، 2004م.

5. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسية**،ج1، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت.

5- الرسائل الجامعية:

1. البار أمين، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية (دراسة حالة الجزائر1997-2017م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010-2011م.

2. شايب قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار الدراسات العليا، جامعة منتوري قسنطينة 2006-2007م.

3.عقيب محمد السعيد، **الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ جامعة الجزائر2، 2009-2010م.

4. فلوس فايزة، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر1999-2012م**، دراسة حالة القوى الاشتراكية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، 2014-2015م.

5. معزة عز الدين، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية فكرية مقارنة 1899-2000م**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة2009-2010م.

6. مناصرية يوسف، **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919- 1934م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985-1986م.

7. واعر أمال، **بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري الجديد 1934-1956م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015م.

8. يزير محمد، **عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره 1876 ـ 1944م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص العلاقات بين المغرب والمشرق في العصور الحديثة والمعاصرة، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010-2011م.

5- المواقع الكترونية:

1-العربية:

1. أزحيمي عاهد، "عبد السلام بنونة أب الحركة المغربية"، زمان، 12-04-2012م،15-05-2018م www.zamane.ma/ar.

2. بوشعيب حمراوي، "خلاف علال الفاسي و محمد بن حسن الوزاني يقسم البلاد إلى حزبين قوميين"، مغرس، 29-08-2012م، 30-01-2018م،www.maghress.com

3. بوطالب عبد الهادي، "تأسيس الكتلة الوطنية"، مغرس، 24-11-2008م،27-01-2018م.

4. حسين عبير، "مبادئ ويلسون الـ14 خطة سلام دولية تؤسس عصبة الأمم"، جريدة الخليج 04-12- 2017، 19-03- 2018م، www.alkhaleej.ae

5. عدة محمد أحمد، "محمد بن حسن الوزاني مقاوم على الطريقة الفرنسية"، هسبريس، 7-8-2013م، 14-2-2018م،www.hespress.com

6. بن علي نور، "الحركة الوطنية في الثلاثينات وتأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد"، جريدة الإعلام الجديد، 04-10-2016م،02-03-2018م،www.new-media.tn

7. الإدريسي عبد القادر، "قراءة في وثائق الحركة الوطنية في الشمال"، مغرس، 24-10-2008م، 11-05-2018م،www.maghress.com/alalam

8. الكنبوري إدريس، "عمل الشعب الجريدة التي توقفت عن الصدور بسبب غضب الوزاني من كتلة العمل الوطني"، جريدة المساء، 14-07-2010م، 31-03-2018م، www.maghress.com

9. لحسن الخضري، "وثيقة 13 يناير 1944 بين الحضور كحدث وغياب كذاكرة"، هربريس، 12-01-2010م، 21-04-2018م، www.herpress.com

10. مجهول المؤلف، "الحبيب بورقيبة، شبكة الجزيرة الإعلامية، 17-09-2017م، 28-02-2018م، www.aljaeera.net

11. مجهول المؤلف، "الحزب الدستوري التونسي تاريخ طويل من الصراع بين الأجنحة" تورس محرك بحث إخباري،02-10-2011م،16-03-2018م، www.turess.com/alchourouk/511548

12. مجهول المؤلف، نضال من أجل تأطير المواطنين والمطالبة بالإصلاحات، مدونة حزب الاستقلال، 16-02-2015م، 25-02-2018م، istiqlal.info/a.

13. مجهول المؤلف،" قامات وهامات محمد حسن الوزاني أيقونة النضال من أجل الاستقلال والديمقراطية"، موقع الكتروني حزب العدالة والتنمية،4-7-2015م،14-2-2018م www.pjd.ma.com

14. الموسوعة التونسية" الحبيب ثامر"، 15- 2-2018م،wwww.mawsouss.tn

15.(ـــــ،ـــــ)،"محمد محي الدين القليبي 1899- 1954م"، 15- 2-2018، 8 -3-2018م، wwww.mawsouss.tn

16. النبهان محمد فاروق ، "الأستاذ أبو بكر القادري"، الموقع الرسمي للدكتور محمد فاروق النبهان، 13-02-2014، 15-05-2018.

17. نصير أحمد، "الحبيب بورقيبة الثائر الدكتاتور"، جريدة الرأي، 19-09-2009م، 05-03-2018م، www.alraimedia.com

18. ولد القابلة إدريس،" محمد بلحسن الوزاني مواقف شجاعة وتهميش سياسي"، الحوار المتمدن، ع3424، 12-7-2011م، 12-04-2018م، www.ahewar.org.

19. اليوسفي المغربي حسن، "لمحات من تاريخ الصحافة المغربية2"، مدونة الجزيرة، نشر 27-04-2017م، 24-02-2018م، blogs.aljazeera.net/blogs.

2-الفرنسية:

1.Mohammed Bekraoui, "A l'école du Nationalisme",zamane,05-12-2012,17-05-2018 www.zamane.ma.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.

قائمة المختصرات.

مقدمة 6-10

المدخل التمهيدي: الدلالات المفاهمية للانشقاق الحزبي.....11-25

أولا: تعريف الحزب السياسي.....12

ثانيا: تعريف الانشقاق الحزبي.....13

ثالثا: نشأة الحزبين في تونس والمغرب.....14

الفصل الأول: أزمة انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي وإفرازاتها.....26-62

المبحث الأول: انشقاق الحزب الحر الدستوري التونسي 1934م.....27-44

أولا: بوادر الانشقاق وأسبابه.....27

ثانيا: مظاهر الانشقاق.....36

ثالثا: التكوين الفكري والنضال السياسي لعبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة.....41

المبحث الثاني: ردود الأفعال ومحاولات الإصلاح.....45-52

أولا: ردود الفعل التونسية 45

ثانيا: رد فعل سلطات الحماية.....49

ثالثا: ردود الفعل الجزائرية.....50

المبحث الثالث: تطور القضية التونسية في ظل الانشقاق.....53-61

أولا: مؤتمر قصر الهلال وتأسيس الحزب الدستوري التونسي الجديد1934م.....53

ثانيا: إفرازات الانشقاق على الحركة الوطنية.....55

ثالثا:انعكاس الانشقاق على الوضع العام للبلاد.....56

خلاصة الفصل 62

الفصل الثاني: أزمة انشقاق كتلة العمل الوطني وإفرازاتها..... 3 6-99

المبحث الأول: انشقاق كتلة العمل الوطني المغربي 1937م 64-77

أولا: بوادر الانشقاق وأسبابه.....64

ثانيا: مظاهر الانشقاق.....71

ثالثا: التكوين الفكري والنضال السياسي لعلال الفاسي ومحمد حسن الوزاني.....73

المبحث الثاني: إفرازات الانشقاق ومحاولات الإصلاح.....78-85
أولا: إفرازات الانشقاق.....78
ثانيا: ردود الأفعال ومحاولات الإصلاح.....82
المبحث الثالث: تطور القضية المغربية في ظل الانشقاق.....86-98
أولا: الحركة الوطنية بعد عودة الزعيمين من المنفى.....86
ثانيا: انعكاس الانشقاق على الوضع العام للبلاد 94
خلاصة الفصل 99
الفصل الثالث: المقارنة.....100-113
أولا: أوجه الاختلاف.....101
ثانيا: أوجه التشابه.....106
خلاصة الفصل.....112
خاتمة.....114-116
الملاحق.....117-130
قائمةالبيبليوغرافيا.....131-144
فهرس المحتويات.....146